



رأس المال الاسمي والمدفوع مئتان وخمسون مليار دينار عراقي
CAPITAL I.D 250.000.000.000

ref :

date :/...../ 20

العدد : ٢٣١١ / ٧

التاريخ : ٢٠٢٣ / ٧ / ٦



الى / سوق العراق للأوراق المالية

م / التقرير السنوي

تحية طيبة :

نرفق لكم طيا التقرير السنوي وتقرير مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

مع التقدير . . .



لمى عبد الحميد حسن
معاون المدير المفوض

مسرى مدحت عبد الكريم
المدير المالي

نسخه منه الى :

اللجنة المشرفة على المصرف . . . مع التقدير
مكتب السيد المدير المفوض . . . مع التقدير
قسم الادارة المالية والحسابات . . . مع التقدير
قسم الادارة وشؤون العاملين . . . مع التقدير



مصرف العطاء الاسلامي للإستثمار والتمويل ش . م . خ



Al-Atta Islamic Bank
For Investment & Finance P. S. C

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 / كانون الاول / 2022

السادة مساهمي مصرف العطاء الاسلامي – المحترمين

**تقرير مراقبي الحسابات المستقلين عن البيانات المالية لمصرف العطاء الإسلامي للسنة
المالية المنتهية في 2022/12/31**

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة الخاصة بمصرف العطاء الاسلامي والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31/ كانون الاول 2022 وقائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و تقرير الإدارة السنوي للمصرف المعد بمقتضى احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته وملخص لأهم السياسات المحاسبية والايضاحات التفسيرية الاخرى.

مسؤولية ادارة المصرف:

ان ادارة المصرف مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، اضافة الى مسؤوليتها عن اعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية والتحريف او التلاعب كما تشمل هذه المسؤولية اختبار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقبي الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الراي الفني المحايد حول البيانات المالية المقدمة الينا استنادا الى تدقيقنا وفقا لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وادلة التدقيق التي تتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ اعمال التدقيق على (اساس اختباري) للحصول على تأكيد معقول بان البيانات المالية خالية من الاخطاء الجوهرية ، ويتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على ادلة اثبات مؤيدة للمبالغ والايضاحات الواردة في البيانات المالية وكذلك تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الادارة اضافة الى تقييم العرض العام للبيانات المالية ، وعليه تتمثل مسؤولية مراقب الحسابات بان اجراءات التدقيق تمت بموجب معايير التدقيق الدولية بهدف الحصول على تأكيد مقبول بان البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والتحريفات واصدار التقرير الذي يعطي الإيضاحات والملاحظات وبيان الراي المهني المحايد وان ادلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر اساساً معقولاً لأبداء الراي .

أساس الرأي

استندت عملية التدقيق ومراقبة الحسابات الى المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ومعايير التدقيق الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي ، وبعد اجراء الاستقصاء وتقويم نظام الرقابة الداخلية والتأكد من سلامة إجراءات الرقابة الإدارية والمحاسبية مع التزامنا بقواعد السلوك المهني والأخلاقي والمحافظة على الاستقلالية والحيادية، والتأكد بان ادلة الاثبات التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس الملائم لأبداء الرأي ، وندرج ادناه اهم الايضاحات والملاحظات :-

اولاً: تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية :

اعدت القوائم المالية للمصرف للسنة المالية موضوع التقرير وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية (AAOIFI)، واستناداً الى توجيهات وتعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بهذا الخصوص حيث تم اعداد منهجية تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS رقم (9) الادوات المالية لغرض احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتمويلات الإسلامية استرشاداً بتوجيهات البنك المركزي العراقي الصادرة بالكتاب رقم 466/6/9 في 26 / 12 / 2018 وكان كما يأتي :-

اسم الحساب	المبلغ للسنة الحالية 2022	المبلغ للسنة السابقة 2021
مخصص تقلبات اسعار الصرف	2,370,859,688	2,370,859,688
مخصص مخاطر الائتمان	95,000,000,000	60,917,936,294
المجموع	97,370,859,688	63,288,795,982

من الكشف اعلاه يلاحظ بأن :

- رصيد مخصص تقلبات اسعار الصرف نفسه للسنة السابقة ولا يوجد اي تغير عليه اما مخصص مخاطر الائتمان تم اعادة تبويب المخصص و تنزيله من ارصدة الموجودات الاخرى للسنة الحالية فأرتفع من مبلغ (60,917,936) الف دينار في سنة 2021 الى مبلغ (95,000,000) الف دينار لسنة 2022 أي بأضافة مبلغ (34,082,063) الف دينار .

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :-

1. بالنسبة لأدوات التمويل الاسلامي فقد تم تطبيق الضوابط الخاصة بذلك استرشاداً بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الواردة بكتاب البنك المركزي العراقي رقم 289/3/9 في 2018/8/1.



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

2. معيار المحاسبة الدولي IAS36 (الانخفاض في قيمة الاصول) لم يتم تطبيق المعيار المذكور واستمرت ادارة المصرف في تسجيل (ممتلكات، مبانى، ومعدات) بالكلفة التاريخية للمصرف بدلا من اعتماد القيمة العادلة في القياس والعرض.

3. تم اعداد منهجية تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS رقم (9) الادوات المالية لغرض احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتمويلات الاسلامية استرشادا بتوجيهات البنك المركزي الصادر بالكتاب رقم 466/6/9 في 2018/12/26 .

ثانياً: نتيجة النشاط

1. بلغ صافي مجموع مبلغ الإيرادات (8366792) ألف دينار ثمانية مليارات و ثلاثمائة وستة وستون مليون وسبعمائة واثنان و تسعون ألف دينار وصافي مجموع المصروفات مبلغ (6405778) ألف دينار ستة مليارات و اربعمائة وخمسة مليون وسبعمائة و ثمانية و سبعون ألف دينار

2. كانت نتيجة النشاط للسنة المالية المنتهية في 31/ كانون الاول / 2022 تحقيق صافي (ربح) قبل الضريبة وكما مبين في ادناه: -

- (الفائض) قبل الضريبة بمبلغ (1961014) ألف دينار (مليار وتسعمائة وواحد وستون مليون وأربعة عشر ألف دينار) في حين كان الفائض بالسنة السابقة بمبلغ (1801068) ألف دينار (مليار وثمانمائة وواحد مليون وثمانية وستون ألف دينار) أي ارتفاع الفائض بمبلغ (159946) ألف دينار (مائة وتسعة وخمسون مليون وتسعمائة وستة وأربعون ألف دينار) واهم أسباب ارتفاع الفائض هو ارتفاع الإيرادات الرأسمالية.

ثالثاً : النقود

- بلغ اجمالي رصيد النقد (17,324,259) ألف دينار كما في 2022/12/31 في حين كان بالسنة السابقة (18,525,039) ألف دينار أي بأنخفاض بمبلغ (1,200,780) دينار ويعود السبب الى انخفاض الودائع، ولدينا بخصوص ذلك ما يأتي :-

1. بلغ رصيد النقد في خزينة المصرف مبلغ (1,395,766) ألف دينار في 2022/12/31 بموجب السجلات بينما كان بالسنة السابقة بمبلغ (932,690) ألف دينار حيث تمت عملية جرد النقود بموجب محاضر لجان الجرد المطابقة للسجلات .

2. بلغ رصيد النقود لدى البنك المركزي العراقي بمبلغ (13,052,562) ألف دينار في 2022/12/31 بينما كان الرصيد بالسنة السابقة بمبلغ (14,898,477) ألف دينار وهو مطابق مع كشوفات البنك المركزي العراقي ولدينا على ذلك ما يأتي :-



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

أ- الموقوفات بمبلغ (3,748,500) الف دينار في حسابات جارية لمصارف محلية موقوفة من 2018/5/14 يمثل مبلغ حوالات خارجية تم ايقافها نتيجة العقوبات المفروضة على المصرف .

ب- الموقوفات بمبلغ (5,738) الف دينار موقوفة من 2021/12/30 .

3. بلغ رصيد النقد لدى المصارف المحلية حكومية و اهلية (2635008) الف دينار كما في 2022/12/31 بينما كان الرصيد بالسنة السابقة (2,440,013) الف دينار .

4. اعتمد سعر الصرف بمبلغ 1460 دينار /دولار

5. بلغت نسبة الارصدة بالعملة الاجنبية الخارجية الى راس المال والاحتياطيات (0.1%)

كما في 2022/12/31 .

6. بلغت نسبة السيولة 5.62% وتعتبر نسبة ضئيلة لاتمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين .

- وفيما يأتي كشف بالنقود :-

اسم الحساب	المبالغ للسنة الحالية 2022 الف دينار	المبالغ للسنة السابقة 2021 الف دينار	التغير الف دينار
النقدية في الصندوق	1,395,766	932,690	463,076
السلف	100	0	100
اجمالي النقد لدى المصارف المحلية	6,736,098	6,971,160	(235,062)
ودائع لدى البنك المركزي العراقي	8,951,472	10,367,331	(1,415,859)
نقدية لدى المصارف الخارجية	240,823	253,859	(13,036)
المجموع	17,324,259	18,525,040	(1,200,781)

ولدينا بهذا الملاحظات الاتية:-

7. كشف بالمبالغ الموقوفة

المبلغ الف دينار	الحساب	الايضاحات
3748500	حسابات جارية لمصارف محلية	عن حوالات خارجية تم ايقافها نتيجة العقوبات المفروضة على المصرف من 2018/5/14
5738	موقوفة من 2021/12/30	

رابعاً : نسبة السيولة

- بلغت نسبة السيولة لهذه السنة مقارنة بالنسب القياسية كما يأتي :

التفاصيل	السنة الحالية 2022	النسبة القياسية	الفرق
نسبة تغطية السيولة LCR	%20	%100	(80)
صافي التمويل NSFR	77	%100	(23)
نسبة احتساب بالسيولة القانونية	5.62	%30	24.38

❖ يلاحظ انخفاض نسب السيولة عن النسب القياسية المقررة ويعود سبب ذلك الى وضع ادارة المصرف في قائمة OFAC الدولية مما تسبب في انخفاض التعامل وسحب مبالغ كبيرة من الايداعات .

نوصي بأعداد خطة لجذب الودائع ولتقوية ثقة المودعين باستخدام اجهزة الاعلام .

خامساً : نسبة كفاية رأس المال

- تحدد هذه النسبة العلاقة بين رأس المال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته فهذه النسبة أداة لقياس ملاءة المصرف وقدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث مستقبلاً ويتم قياسها بنسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر والالتزامات الجارية وفيما يأتي نسبة كفاية رأس المال كما في 2022/12/31 :-

البيان	النسبة الفعلية	الحد الأدنى	الانحراف
نسبة كفاية رأس المال	%77	%12	63

وعليه تعتبر النسبة جيدة بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي حيث تم تحديدها بما لا يقل عن 12% وعليه يمكن للمصرف ان يحقق سلامة أموال المودعين ومواجهة المخاطر مستقبلاً .

سادساً : الاستثمارات

رصيد اجمالي الاستثمارات كموجودات مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة كما في 2022/12/31 مبلغ (46719233) الف دينار بينما كان بالسنة السابقة بمبلغ (38851548) الف دينار ويوضح الكشف ادناه تفاصيل حساب لاستثمارات لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة :-



رقم الاجازة: م.ش.أ -3-13606 في 2021/1/24

كشف الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة

اسم الحساب	السنة الحالية 2022 الف دينار	السنة السابقة 2021 الف دينار	الفرق الف دينار
استثمارات طويلة الاجل - عالم خارجي - فرع بيروت	15288944	29200000	(13911056)
موجودات مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة	31430289	9651548	21778741
المجموع	46719233	38851548	7867685

من الكشف اعلاه يلاحظ الاتي :-

1. الاستثمارات الخارجية - فرع بيروت :- تم تسجيل فرع مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل (ش.م.خ) في لبنان باسمه السابق (مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل) كفرع للمصرف وسجل في السجل التجاري في بيروت تحت رقم (12689) ونظرا لادراج المصرف على لائحة (OFAC) قرر البنك المركزي العراقي غلق فرع المصرف في بيروت بموجب كتابة المرقم 15595/3/9 في 2018/7/15، وكذلك قرار مصرف لبنان بشطب اسم مصرف البلاد الاسلامي الاسم السابق لمصرف العطاء الاسلامي من لائحة المصارف العاملة في لبنان بموجب قراره المرقم 13078 في 2019/7/3 وتم تعيين مصفي للفرع بموجب الامر الإداري رقم 3764/6/9 في 2019/9/9 للقيام بأعمال تصفية الفرع، وقد بلغ رصيد الاستثمارات الخارجية - فرع بيروت كما في 2022/12/31 مبلغ (15288944800) دينار بعد ان كان الرصيد بالسنة السابقة (29200000000 دينار) اي انخفاض مبلغ (13911055200 دينار) وذلك لاجراء التسويات القيدية بموجب اعمال التصفية.
2. ارتفع رصيد الاستثمارات لهذه السنة عن السنة السابقة بمبلغ (7867685) الف دينار وذلك لارتفاع مبلغ احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع بمبلغ (23176533) الف دينار بينما كان في السنة السابقة بمبلغ (1397792) الف دينار اي بارتفاع بمبلغ (21778741) الف دينار.
3. استناداً الى كتاب البنك المركزي العراقي رقم 11094/3/9 في 2015/7/15 لا يتم توحيد حسابات فرع بيروت مع حسابات المصرف وانما يثبت قيد بالارباح والخسائر للفرع في نهاية كل سنة مالية.
4. بلغت نسبة الاستثمارات الى رأس المال والاحتياطيات السليمة 19% في 2022/12/31

سابعاً : التمويلات الإسلامية

1. بلغ رصيد التمويلات الإسلامية /المراجحات كما في 2022 /12/31 مبلغ (35,316,831) ألف دينار في حين كان الرصيد بالسنة السابقة (12,143,557) ألف دينار أي بارتفاع مبلغ (23,173,274) ألف دينار .
2. بلغت نسبة التمويلات الإسلامية الى الودائع (56%) وتعد ضمن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغ (75%) .
3. تصنيف التمويلات الإسلامية ونسبة كل منها الى المجموع :-

البيان	المبلغ الف دينار	نسبة %
مشاريع قصيرة الاجل - قطاع خاص	247,143	1%
مراجحات قصيرة الاجل -قطاع خاص	26,572,865	75%
مراجحات افراد	8,496,822	24%
المجموع	35,316,830	100%

ثامناً : الائتمان التعهدي

1. بلغ رصيد الائتمان التعهدي- كخطابات ضمان مصدرة بعهدة المصرف ، كما في 2022/12/31 مبلغ (61,630,617) ألف دينار في حين كان في السنة السابقة بمبلغ (72,065,341) ألف دينار و لدينا بهذا الخصوص ما يأتي:-
 - أ- نسبة الائتمان التعهدي الى مجموع الودائع البالغة (62,838,091) ألف دينار تبلغ (98%)
 - ب- التأمينات المستلمة بمبلغ (16,766,788) ألف دينار اي ان نسبة استلام التأمينات الى خطابات الضمان (27%)
 - ت- بلغت التأمينات النقدية المستحصلة عن خطابات الضمان غير المستلمة بمبلغ (3300) ألف دينار
2. بلغ مجموع التأمينات النقدية المستلمة لهذه السنة مبلغ (16,763,488) ألف دينار في حين كان بالسنة السابقة مبلغ (4,424,961) ألف دينار اي بارتفاع (12,338,527) ألف دينار عن السنة السابقة .
3. جدول خطابات الضمان والغرض من اصدارها (الف دينار):-



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

المبلغ (الف دينار)	خطابات الضمان لغرض :-
837,757	الدخول بالمناقصات
40,057,903	ضمان حسن التنفيذ
20,734,957	اغراض اخرى
61,630,617	المجموع
16,766,788	التأمينات
%27	نسبة تغطية التأمينات

نوصي بمتابعة تمديد خطابات الضمان او إلغائها في حالة انتفاء الحاجة اليها .

تاسعا : الموجودات الثابتة

أ- بلغت القيمة الدفترية للموجودات الثابتة في 2022/12/31 مبلغ (278289847) الف دينار في حين كانت بالسنة السابقة (148555628) الف دينار وفيما يأتي ايضاح عن التغيرات الحاصلة :-

بلغ مجموع الاضافات على الموجودات الثابتة ما قيمته (130,435,548) الف دينار كانت كما يأتي:

1. الاضافات لهذه السنة الاراضي مبلغ (128615345) ألف دينار.
 2. الاضافات الى المباني بمبلغ (1705904) الف دينار.
 3. الاضافات الى العدد (122) الف دينار .
 4. الاثاث (114,176) الف دينار .
 5. استبعد من حساب الآلات والمعدات مبلغ (22450) الف دينار .
- ب- ممتلكات قيد الانجاز (المشروعات تحت التنفيذ) :- بلغ رصيد الممتلكات ، قيد الانجاز مبلغ (1052200000 دينار) في حين كان الرصيد بالسنة السابقة مبلغ (10444361933 دينار) اي بانخفاض مبلغ (9392161933 دينار) وذلك الاجراء التسويات القيدية لعدم اكمال اجراءات شراء البناية الواقعة في بغداد - العرصات

عاشراً : الموجودات الاخرى (المدينون)

بلغ رصيد الموجودات الاخرى في 2022 /12/31 قبل تنزيل التخصيصات مبلغ (285,840,443) الف دينار بانخفاض عن السنة السابقة حيث كان الرصيد (331,770,901) الف دينار اي بفرق (45,930,458) الف دينار وذلك لاستحصال جزء من الديون وكما موضح ادناه :

1. الحسابات المدينة المتبادلة الرصيد المدين لهذه السنة بلغ (1044090) الف دينار وقد كان بالسنة السابقة دائن مبلغ (13229643) الف دينار.



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

2. انخفاض رصيد مدينو ديون متأخرة التسديد حيث بلغ (39651582) الف دينار في حين كان الرصيد بالسنة السابقة (50034111) الف دينار.
3. انخفاض رصيد مدينو خطابات الضمان المدفوعة الى (18573011) الف دينار من حيث كان بالسنة السابقة (19909101) الف دينار.
4. انخفاض رصيد مدينو خطابات الضمان غير المدفوعة حيث بلغ الرصيد في 2022/12/31 مبلغ (705319) الف دينار في حين بالسنة السابقة الرصيد (22507053) الف دينار ويمثل مبلغ خطابات الضمان تم المطالبة بها من قبل المستفيدين ولم تسدد وتم تسجيلها مديونية على الامر بإصدارها وتم تسجيل التزامات المصرف تجاه المستفيدين منها الظاهرة في الايضاح رقم 10 من حساب دائنو قطاع الشركات .
5. الحسابات المدينة غير المسددة عن بيع الدولار بمبلغ (41090421) الف دينار تم اعادة تصنيفها ونقلها من تسهيلات ائتمانية مباشرة الى حسابات مدينة غير المسددة.
6. مخصص تدني في حساب المدينون والموجودات الاخرى ،الكشف ادناه يوضح الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية لسنة 2022 نتيجة اعادة تصنيف التسهيلات النقدية الممنوحة

البيان	السنة 2022 الف دينار	السنة 2021 الف دينار
الرصيد 1/1	60917936	49108166
الاضافات لسنة 2022	34082064	11809770
رصيد 12/31	95000000	60917936

وقد تم تنزيل مبلغ التخصصات من مجموع المدينون والموجودات الاخرى ليظهر مبلغ الموجودات الاخرى بالصافي في الميزانية العامة .

حادي عشر : التركيزات الائتمانية

فيما يأتي كشف يوضح مبالغ التركيزات الائتمانية ونسبة كل منها الى المجموع:

1. تركيز التمويل حسب القطاعات

القطاع	المبلغ الف دينار	النسبة الفعلية	حدود المخاطر المقبولة	الفرق
التجاري	8699360	%25	%50	%25
الصناعي	28649	%0.08	%25	%25
البناء والاعمار	-	-	%3	-
الخدمي	26588822	%75	%10	%(65)
المجموع	35316831	-	-	-

من الجدول اعلاه يلاحظ ان التمويل يتركز من القطاع الخدمي بنسبة 75% وبهذا تتجاوز النسبة المقبولة (10%)، اما نسبة التمويل للقطاع التجاري فيقع ضمن الحدود المقبولة .



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

2. تركيز التمويل حسب الموقع الجغرافي

النسبة %	المبلغ (الف دينار)	المحافظة
88%	31305592	بغداد
523%	76926	البصرة
11%	3597641	اربيل
1%	336672	النجف
150%	35316831	المجموع

يلاحظ بأن التمويل يتركز في محافظة بغداد بنسبة 88% نوصي بشمول المحافظات الاخرى لتعم الفائدة وتوزع المخاطر .

3. التركيز في نوعية الضمانات

النسبة الفعلية	المبلغ	نوع الضمان
78%	120484346	الضمانات العينية
22%	34071926	الكفالات
-	15957	ضمانات اخرى
100%	154572229	المجموع

يلاحظ ان التركيز في الضمانات العينية بنسبة 78% .

اثنا عشر : حسابات دائنة اخرى (مطلوبات اخرى)

بلغ رصيد الحسابات الدائنة الاخرى (90183039) الف دينار في حين كان بالسنة السابقة مبلغ (160875176) الف دينار اي بانخفاض قدرة (70692137) الف دينار ، وفيما يأتي كشف يوضح الانخفاض في الارصدة بين السنتين :-

رقم الاجازة: م.ش.أ. 3-13606 في 2021/1/24

كشف حسابات دائنة اخرى يوضح مقارنة بين سنة 2022 والسنة السابقة والفرق بالمبلغ
(الف دينار)

الفرق	2021	2022	الحساب
(35236492)	43988832	8752340	دائنون نشاط غير جاري
(9102325)	9175925	73600	تأمينات مستلمة تحويلات
(2063400)	30690750	28627350	ايرادات عمولات خطابات الضمان
(1750)	73728	71978	تأمينات مستلمة / بطاقة ائتمانية
(423545)	423545	-	تأمينات شركة الحمراء للتأمين
(30215936)	30215936	-	ايرادات عمولات الاعتمادات
(15897540)	15897540	-	ايرادات مستلمة مقدما
22610467	-	22610467	ايرادات مستحقة غير مستلمة
(18119)	53821	35702	ايرادات متحققة غير مستلمة القروض
(335222)	348352	13130	مصاريف مستحقة
(4050)	52500	48450	مصاريف مستحقة اجور تدقيق
(4119)	4119	-	مصاريف ادارية مستحقة
(105)	105	-	زيادة بالصندوق
70692136	130927174	60235039	المجموع

وبهذا فان الالتزامات على المصرف قد انخفضت للسنة موضوع التقرير عن السنة السابقة بمبلغ (70692136) الف دينار مما يعني تسديد الالتزامات والايفاء بالتعهدات .

ثلاثة عشر : القروض طويلة الاجل المستلمة

بلغ رصيد القروض طويلة الاجل المستلمة من البنك المركزي العراقي لغرض تمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنة موضوع التقرير مبلغ (1150000) الف دينار مقارنة بالسنة الماضية تم استلام (350000) الف دينار الفرق بارتفاع قدرة (800000) الف دينار .

اربعة عشر : حسابات المودعين

بلغ رصيد حسابات المودعين لهذه السنة مبلغ (56782611) الف دينار في حين كان بالسنة الماضية مبلغ (61652469) الف ديناراي بانخفاض قدره (4869858) الف دينار ويعود سبب هذا الانخفاض الى سحب المودعين ارصدهم من المصرف (الايضاح 9)

نوصي بكسب ثقة المودعين من خلال الاعلام والتثقيف على زيادة الادخار.



رقم الاجازة: م.ش.أ. 3-13606 في 2021/1/24

خمسـة عشر : المحفظة الائتمانية

1. بلغ اجمالي المحفظة الائتمانية بعد طرح المخصص مبلغ (121202846) الف دينار حيث ان مبلغ مخصص المخاطر الائتمانية (95000000) الف دينار اي ان نسبة المخاطر الى مبلغ المحفظة 78% ويتم العمل على تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (9) IFRS الادوات المالية لمواجهة مخاطر الائتمان.
2. ارتفع مخصص مخاطر الائتمان من (60917936) الف دينار بالسنة السابقة الى (95000000) الف دينار لهذه السنة اي بإضافة مبلغ (34082063) الف دينار .

ستـة عشر : مراقب الامتثال

1. تم الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال للسنة موضوعة التدقيق وكانت معدة وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد اشتملت على:-
 - اهم المؤشرات عن الوضع المالي للمصرف.
 - المؤشرات عن النسب المئوية المحتسبة مثل نسبة كفاية راس المال ونسبة الائتمان النقدي الى الودائع بالإضافة الى النسب المالية الاخرى .
 - الجوانب المتعلقة بعمل مجلس ادارة المصرف.
 - المتطلبات القانونية.
2. يقوم القسم المذكور بمتابعة ملاحظات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة الاعمال ونتائج التدقيق المكتبي للمصرف والعمل على تصفيتها.
3. ان المصرف يقوم بتحديث بيانات الزبائن عن طريق استمارة KYC بالتعاون مع قسم الابلاغ عن غسل الاموال بالمصرف وذلك لمعرفة مدى امتثال المصرف لقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015 وكذلك تطبيق العناية الواجبة حيث اعتمدت سياسة المصرف لمصادقة قسم الامتثال على استمارة فتح الحساب الجاري KYC ، حيث تم تحديث 85% من بيانات العملاء.(KYC)

سبعة عشر : غسل الاموال وتمويل الارهاب

اتخذ المصرف الاجراءات الكافية لمنع غسل الاموال وتمويل الارهاب وان هذه الاجراءات يجرى تنفيذها وفقا لا حكام قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 والانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقد اطلعنا على تقارير قسم الابلاغ



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

عن غسل الاموال وتمويل الارهاب المرسله الى البنك المركزي العراقي والمعدة وفقا للقانون والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ،وعند التدقيق وجدنا ما يلي:

1. ان المصرف سبق وان تعاقد مع شركة (Capital Bank Solution) لغرض نصب نظام AML والخاص بمكافحة غسل الاموال .
2. لم يتم ربط النظام الالكتروني بالنظام المحاسبي لعدم اتمام نصب النظام .
3. ان النظام الالكتروني لا يتضمن الحد الادنى من السيناريوهات المطلوبة من البنك المركزي .العراقي البالغة 25سيناريو بسبب العقوبات للأسباب المذكورة اعلاه.
4. لا يتمكن القسم من اجراء تحديث دوري وتلقائي للوائح السوداء لعدم وجود نظام للأسباب المذكورة اعلاه.
5. يتم تصنيف العملاء يدويا وفقا للمخاطر لعدم وجود نظام الالكتروني.

ثمانية عشر : الحوكمة المؤسسية

1. اعد المصرف دليل الحوكمة وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي وتم الالتزام بمبادئ الحوكمة وفصل مهام مجلس الادارة عن مهام الادارة التنفيذية.
2. ان الادارة التنفيذية ومجلس الادارة ملتزم بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية من خلال الافصاح بالتقارير السنوية وتقارير الحوكمة.
3. ان المصرف ملتزم بالمتطلبات النوعية الواردة ضمن المادة 23 من دليل الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي حيث تضمنت التقارير السنوية الافصاح عن نتائج العمليات والوضع المالي للمصرف.

تسعة عشر : مساعي الادارة لرفع العقوبات المفروضة على المصرف

رفع العقوبات المفروضة على المصرف

تم وضع مصرف العطاء الاسلامي ضمن العقوبات الدولية (OFAC) بتاريخ 2018/5/17 وماتزال العقوبات نافذة للسنة موضوع التقرير حين ان مكتب مراقبة الاصول الاجنبية (OFAC) office of foreign Assets Contr الذي يعد وكالة استخبارات مالية تنفذ قانون وزارة الخزانة الامريكية وتفرض عقوبات اقتصادية وتجارية، ادرج المصرف ضمن قائمة العقوبات وتوقفت اغلب نشاطات المصرف وقد سعت ادارة المصرف بالعمل على رفع العقوبات وتم التعاقد مع شركة lcsf لتوفير نظام banks والانظمة الخاصة بمكافحة غسل



رقم الاجازة: م.ش.أ - 3-13606 في 2021/1/24

الاموال وتمويل الارهاب وقانون الامتثال الضريبي الامريكية (Fatca) وتطبيق تعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي .

عشرون : الدعاوى

فيما يأتي كشف يوضح الدعاوى التي اقامها المصرف على المدعى عليهم والتي اقيمت على المصرف ومازالت لم تحسم لغاية التاريخ :-

المبلغ دولار	المبلغ دينار	العدد	التفاصيل
18809046	86638305306	30	الدعاوى المقامة من قبل المصرف على الغير
774771	1605594000	11	الدعاوى المقامة على المصرف

واحد وعشرون : التقارير الفصلية

يلتزم المصرف بأعداد التقارير الفصلية استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي وقد تم تدقيق هذه التقارير للتأكد من انها اعدت وفقاً للضوابط وبالمستوى الوافي من المعلومات المطلوبة وللأقسام الآتية :

تقارير قسم إدارة المخاطر

يقوم المصرف بتحديد الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر الاستثمارية وقامت هذه التقارير بتصنيف واختبارات الضغط وفقاً لسيناريوهات متعددة المستويات بتناول المخاطر الآتية:-

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل
- مخاطر عدم الالتزام

اثنان وعشرون : تقارير الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال

1. ترفع التقارير الفصلية الى كل من الإدارة العليا بالمصرف والى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي حيث يتم الإفصاح والتقييم عن مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية بالتدقيق الشرعي وصحة السياسات والعمليات الداخلية المقررة بموجب القوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي،

رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

وإجراءات تجنب الأخطاء والمخالفات وكل ما من شأنه ان يعرض المصرف الى المخاطر المختلفة .

2. قدم المصرف تقارير مراقبة الامتثال الفصلية متضمنة المعلومات التنظيمية والالتزام بالقوانين والتعليمات والتأكد من صحة السياسات والإجراءات وتجنب الأخطاء والمخالفات والالتزام بالتدقيق الشرعي ولنظام الضبط والرقابة الداخلية والإفصاح الكافي عن الالتزام بالتشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات.

3. تقارير قسم الرقابة الداخلية الشرعية

تم الاطلاع على التقارير المعدة من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي للسنة موضوع التقرير حيث تم اعدادها وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي وبموجب خطة عمل سنوية مصادق عليها من مجلس الإدارة، ويعمل القسم على تفعيل إجراءات الحوكمة وتنفيذ المهام الموكلة الى الموظفين

نوصي بان تكون تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي الشرعي شامل لتدقيق الأنظمة الالكترونية لغرض اعداد التقارير وفقا المبدأ الإفصاح والموضوعية .

4. تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استنادا الى الفقرة (3 ز من المادة 2) من الضوابط الرقابية الصادرة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (306/4/1/9 في 2016/9/18) يتم اعداد تقرير نشاط المصرف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإنجازات والأعمال الدورية ، وإشارة الى كتاب البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة ذي العدد (5228/2/9 في 2021/3/17) الفقرة (11) منه والتي يتطلب بموجبها من مراقب الحسابات ان يبين فيما اذا كان المصرف قد اتخذ الاجراءات الكافية لمنع غسل الاموال وتمويل عمليات الارهاب حسب الضوابط الصادرة عن مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المرقمة بالعدد (1/2 / ت ح / اعمام رقم 2 في 2019/6/17) .

5. دائرة الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوع التدقيق والمعلومات المقدمة الينا من القسم المذكور.



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

تبين ان المصرف اتخذ اجراءات لمنع غسل الاموال وتمويل الارهاب وان هذه الإجراءات يجري تنفيذها وفقا للأنظمة والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ووفقا لأحكام قانون غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2015 .

6. النظام الالكتروني الخاص الابلاغ AML system

يلتزم مجلس الادارة باعتماد سياسات واجراءات وضوابط داخلية تتلائم وطبيعة النشاط المصرفي وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 .

7. وجود سياسات مقررّة من قبل إدارة المصرف في مجالات مكافحة غسل الاموال و تمويل الإرهاب واعداد التقارير الدورية واجراء التعديلات على السياسات أو النظم الداخلية واعتماد الأنظمة الحديثة وتنفيذ مخرجات الأنظمة الآلية (WORLD ,SANCTION) (SCREENIBG AML SYSTEM ,CHECK) في غسل الاموال للتحقق من كافة العمليات اليومية للزبائن وتصنيف الزبائن حسب درجة مخاطرتهم ، وان هذا النظام يوفر تقارير و تنبيهات عن كل عملية مصرفية تتم خلال يوم العمل كما يتم تحديث قوائم الاشخاص المحظورين بشكل دوري .

8. لاحظنا اهتمام المصرف في تجميع المعلومات عن الزبون او الشركة ومليء استمارة اعرف زبونك (KYC)

9. وجود اهتمام من قبل ادارة المصرف في تدريب وتطوير الموارد البشرية واكتسابهم الخبرات وتحسين الاداء من خلال اشتراك موظفي المصرف في برامج تدريبية وورش عمل.

10. تم اقتناء نظام الابلاغات الالكترونية حسب توجيهات مكتب مكافحة غسل الأموال

و تمويل الإرهاب والبنك المركزي العراقي وتم رفع تقارير الى البنك المركزي العراقي.

11. تتضمن تلك التقارير بيانات وتم اتخاذ ما يلزم بصدها من قبل مدير قسم الإبلاغ :

ت	البيانات	العدد
1	عدد التحقيقات المفتوحة	-
2	تقارير الاشتباه المرسلة الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	-
3	شكو الاحتيال	-
4	بلاغات مرسلة الى شركة ويسترن يونين	-

رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

ثلاثة وعشرون : الحوكمة المؤسسية وتقرير مجلس الادارة وبطاقة الأداء:

1. تم عقد (17) اجتماعات لمجلس الادارة خلال السنة 2022 وهي ضمن الحد الادنى للعدد المحدد بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل.
2. لأهمية الحوكمة المؤسسية باعتبارها أحد متطلبات الادارة الرشيدة في المؤسسات فان المصرف يؤمن باعتماد حوكمة مؤسسية يساعد في تحقيق الاهداف الاستراتيجية وإدارة عمليات المصرف.
3. لاحظنا ايلاء اهمية خاصة من قبل مجلس الادارة في تطبيق دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي بتاريخ 2020/2/3.
4. تشكلت لجنة الحوكمة المؤسسية ضمن اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة والتي تتولى المراقبة والأشراف على أعداد حوكمة خاصة بالمصرف انسجاما مع دليل الحوكمة والقوانين ذات العلاقة والالتزام بالمبادئ والتعليمات (Corporate Governance) وتقوم بمتابعة الفروع والإدارات وتطويرها على ضوء المستجدات و ما يصدر من توجيهات و ادلة.
5. تم اعداد سياسة الإفصاح والشفافية والتي تعد الأساس الذي يخلق الثقة عند المساهمين والمودعين والمدينين وأصحاب المصالح المختلفة .
6. قامت إدارة المصرف بالإجابة على مؤشرات بطاقة الأداء المتوازن (التجريبية) للسنة السابقة وكذلك تمت الإجابة عن مؤشرات بطاقة الأداء للسنة الحالية 2022 من خلال الرابط الالكتروني المعد من قبل البنك المركزي.

اربعة وعشرون: مسؤوليات الإدارة عن تطبيق الحوكمة :

مسؤولية الإدارة عن ما يأتي :-

1. اعداد البيانات المالية بموجب النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي والتقارير المالية والدولية .
2. نظام الرقابة الداخلية لضمان منع حصول الأخطاء والتحريف والتلاعب والغش .
3. تقويم كفاءة الأداء ومدى تحقيق الأهداف وقدرة المصرف على الاستمرارية.
4. تطبيق نظام الحوكمة والمسؤولية على الاشراف والمتابعة والإبلاغ المالي.



رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

خمس و عشرون: المعلومات الاخرى

1. تم تحديد أجور التدقيق لمراقبي الحسابات ووفقا لضوابط مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات .
2. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الواردة في تقريرها السنوي، وإن رأينا في البيانات المالية لا يغطي هذه المعلومات ولا نعطي أي شكل من أشكال التوكيد أو استنتاج بشأنه.

ستة و عشرون: الاحداث اللاحقة

1. استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة ذي العدد 95/2/9 في 2023/2/8 المتضمن قرار تعديل قيمة العملة الاجنبية (الدولار) واية عملات تقيم على اساس علاقتها بالدولار في السجلات المالية والانظمة المصرفية في بداية يوم 2023/2/8 لاستخراج الفرق بين كلف حيازة تلك العملة والقيمة الحالية لها بعد تغير سعر صرفها وبما يتماشى مع كلفة الحصول عليها بمبلغ (1310) دينار للدولار او اي سعر يتم الحصول على الدولار بموجبه والتعامل مع الفرق قيديا وفقاً للمعايير الدولية .
2. استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي رقم 98/3/9 في 2023/2/9 المتضمن قرار قيام المصارف بتقديم بيانات مالية مرحلية بتاريخ تغير سعر الصرف يوم 2023/2/8 وستكون هذه البيانات المالية بديلة عن البيانات المرحلية التي تعد كما في 2023/3/31 ولهذه الفترة فقط وذلك للتغير الحاصل في سعر الصرف وتأثير ذلك على مجمل مفردات المركز المالي ونتيجة النشاط للمصرف.

سبعة و عشرون: المتطلبات الاخرى

- بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإننا نود بيان الملاحظات التالية إيفاء بالمتطلبات القانونية المعتمدة في العراق: -
1. ان النظام المحاسبي المستخدم من قبل المصرف تضمن حسب رأينا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ومصروفات وايرادات المصرف، وكما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن دقة هذه البيانات.
 2. ان المجموعة الدفترية الالكترونية المستخدمة من قبل المصرف والسجلات اليدوية متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر رقم (2) لسنة 1985 المعدل وقد تضمنت الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات

رقم الاجازة: م.ش.أ-3-13606 في 2021/1/24

3. ان عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية تمت بشكل سليم، وأن نتائج هذا الجرد جاءت مطابقة للسجلات وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والمبادئ المحاسبية المعتمدة.
4. ان البيانات المالية قد نظمت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية ومعايير التقارير المالية الدولية والقوانين والتشريعات المرعية وهي متفقة تماماً مع ما تظهره السجلات .
5. ان التقرير السنوي للإدارة وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس وجهة نظر ادارة المصرف.
6. ان البيانات المالية قد نظمت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية ومعايير التقارير المالية الدولية والقوانين والتشريعات المرعية وهي متفقة تماماً مع ما تظهره السجلات.

خلاصة الرأي

وفي رأينا واستناداً الى المعلومات والايضاحات التي توفرت لدينا فإن البيانات المالية وتقرير الادارة المرفق بها متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية وإنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي ونتيجة النشاط للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31

مع التقدير....

شريك مخول

شركة موفق شكاره وشركائه لمراقبة وتدقيق الحسابات

التضامنية





قائمة المركز المالي كما في 2022/12/31

2021/12/31 دينار	2022/12/31 دينار	الايضا ح	بيان
الموجودات			
15,831,167,674	14,448,428,063	1	نقد في خزائن المصرف وأرصدة لدى البنك المركزي
2,693,871,646	2,875,831,152	2	أرصدة لدى المؤسسات المالية
29,200,000,000	15,288,944,800	3	استثمارات خارجية - فرع بيروت
9,651,548,411	31,430,289,449	3	موجودات مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة
12,143,557,147	35,316,831,174	4	التمويلات الاسلامية (مراجبات)
270,852,965,265	190,840,442,926	5	موجودات أخرى
148,555,628,619	278,289,847,704	6	ممتلكات، مبانى والمعدات (بالقيمة الدفترية)
10,444,361,933	1,052,200,000	7	ممتلكات، مبانى والمعدات قيد الإنجاز
499,373,100,695	569,542,815,268		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات ومصادر التمويل قصيرة الأجل			
61,652,469,351	56,782,611,473	9	إيداعات زبائن، ودائع ادخارية وأستثمارية
26,179,346,882	22,822,267,739	10	تأمينات زبائن عن أنشطة مصرفية وحسابات ذات طبيعة جارية
160,875,176,692	90,183,039,001	11	حسابات دائنة أخرى (مطلوبات أخرى)
8,286,083,394	2,370,859,688	11	تخصيصات متنوعة
350,000,000	1,150,000,000	12	قروض مستلمة
127,971,787	39,160,368	13	مخصص ضريبة الدخل
257,471,048,106	173,347,938,269		مجموع المطلوبات ومصادر التمويل قصيرة الأجل
حقوق الملكية			
250,000,000,000	250,000,000,000	ج	رأس المال (مقسم الى دينار لكل سهم)
6,305,569,546	6,401,662,230	ج	إحتياطي قانوني
1,397,792,498	23,176,533,536	ج	إحتياطي التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع
954,362,974	954,362,974	ج	إحتياطيات أخرى
-	130,321,250,250	ج	إحتياطي إعادة تقييم الأراضي
(20,837,607,661)	(18,525,660,605)	ج	العجز المتراكم
4,081,935,232	3,866,728,614	ج	الفائض المتراكم
241,902,052,589	396,194,876,999		مجموع حقوق الملكية
499,373,100,695	569,542,815,268		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
52,379,667,073	44,863,828,704		مقابل الالتزامات بعهددة المصرف (حسابات خارج الميزانية) بالصافي

رئيس مجلس الإدارة
كريم محمد الشمريالمدير المفوض
كاظم خلف الشمريالمحاسب
زينب مهدي محمد صالح
33377 /ع

شريك مخول

شركة موفق شكاره وشركائه لمراقبة وتدقيق الحسابات
التضامنية

إشارة الى تقريرنا المرقم (1/214) و المؤرخ في 2023 / 4 / 9

ان الإيضاحات المرفقة من (1 - 26) تشكل جزء من القوائم المالية و تقرأ معها





قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022

2021/12/31 دينار	2022/12/31 دينار	الايضا ح	بيان
الدخل من العمليات المصرفية			
30,205,400	18,118,600	15	إيرادات وعوائد التسهيلات النقدية والاستثمارية
(1,281,536,042)	(481,472,730)	21	تنزل مصاريف العمليات المصرفية
(1,251,330,642)	(463,354,130)		صافي إيرادات وعوائد التسهيلات النقدية والاستثمارية
8,377,027,680	7,537,276,146	16	إيرادات وعمولات الائتمان التعهدي
61,074,615	72,058,819	18	إيرادات أنشطة مصرفية أخرى
(251,723,847)	(3,602,255)	22	تنزل مصاريف مخاطر العمليات المصرفية
8,186,378,448	7,605,732,710		صافي إيرادات وعمولات الائتمان التعهدي وأنشطة مصرفية أخرى
يضاف			
83,072,995	10,211,667	19	إيرادات بيع وشراء عملات أجنبية
7,018,120,801	7,152,590,247		صافي الدخل من العمليات المصرفية
(1,715,373,394)	(1,801,156,959)	22	الرواتب والأجور
(2,101,500,293)	(2,392,507,257)	23	المصاريف الإدارية
(1,039,705,449)	(1,218,872,823)	6	الأنذارات والأطفاءات
(4,856,579,136)	(5,412,537,039)		مجموع المصاريف الإدارية والأنذارات
2,161,541,665	1,740,053,208		صافي الدخل من العمليات الجارية (الاعتيادية)
47,093,379	729,127,134	20	تضاف الإيرادات من العمليات غير الجارية / إيرادات أخرى
(407,566,694)	(508,166,294)	26	تنزل المصاريف من العمليات غير الجارية / مصاريف أخرى
1,801,068,350	1,961,014,048		صافي الدخل قبل الضريبة
(127,971,787)	(39,160,368)	13	تنزل ضريبة الدخل
1,673,096,563	1,921,853,680		صافي ربح السنة بعد الضريبة
0.006	0.007	14	ربحية (خسارة) السهم الواحد الأساسية والمخفضة

رئيس مجلس الإدارة
كريم محمد الشمري

المدير المفوض
كاظم خلف الشمري

المحاسب
زينب مهدي محمد صالح
ع/ 33377





مصرف العربية الاسلامي (ش.م.خ)
قائمة الدخل الشامل المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022

2021 (دينار)	2022 (دينار)	رقم الايضاح	البيان
1,801,068,350	1,961,014,048	ب 1	صافي ربح (خسارة) السنة
1,390,667,091	21,778,741,038	ب 3	صافي مكاسب خسارة غير متحققة لموجودات مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة
-	-		زيادة إستثمارات الناتجة عن توزيع أسهم مجانية (رسملة)
-	130,321,250,250		صافي مكاسب خسارة إعادة تقييم الموجودات الثابتة \ أراضي
-	-		مكاسب خسائر الناتجة من فروقات ترجمة العمليات بالعملة الأجنبية
-	-		مكاسب خسائر الناتجة من التحوط على العمليات بالعملة الأجنبية
3,191,735,441	154,061,005,336		مجموع الدخل الشامل للسنة



قائمة التغير بحقوق المساهمين للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بيان ج

الأرصدة بالدينار	رقم الايضاح	إحتياطي قانوني 217	إحتياطي توسعات 2124	الفائض المتراكم	العجز المتراكم	إحتياطي التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع	إحتياطي تغير القيمة العادلة للموجودات الثابتة	رأس المال	المجموع
الأرصدة كما في 1 كانون الثاني 2022		6,305,569,546	954,362,974	4,081,935,232	(20,837,607,661)	1,397,792,498	-	250,000,000,000	241,902,052,589
الإضافات خلال السنة	ب 1	96,092,684	-	1,825,761,000		21,778,741,038	130,321,250,250	-	154,021,844,968
التزيلات خلال السنة		-	-	-		-		-	-
التسويات خلال السنة		-	-	(2,040,967,618)	2,311,947,056	-		-	-
الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2022		6,401,662,230	954,362,974	3,866,728,614	(18,525,660,605)	23,176,533,536	130,321,250,250	250,000,000,000	395,923,897,557
الأرصدة كما في 1 كانون الثاني 2021		6,221,914,718	954,362,974	10,441,742,860	(28,773,364,673)	2,788,459,589		250,000,000,000	241,633,115,468
الإضافات خلال السنة	ب 1	83,654,828	-	1,589,441,735	-	-		-	1,673,096,563
التزيلات خلال السنة		-	-	(7,949,249,363)	7,949,249,363	(1,390,667,091)		-	(1,390,667,092)
التسويات خلال السنة	ب 3	-	-	-	(13,492,351)	-		-	(13,492,351)
الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2021		6,305,569,546	954,362,974	4,081,935,232	(20,837,607,661)	1,397,792,498		250,000,000,000	241,902,052,589

- إحتياطي اعادة تقييم الأراضي (130,321,250,250 دينار) .
- يمثل التزيلات من حساب العجز المتراكم بمبلغ (2,311,947,056 دينار) اطفاء العجز المتراكم بناء على قرار الهيئة العامة للمصرف .
- يمثل التزيلات من حساب الفائض المتراكم بمبلغ (2,040,967,618 دينار) بناء على قرار الهيئة العامة للمصرف .



قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بيان د

البيان	رقم الإيضاح	31 كانون الأول 2022 دينار	31 كانون الأول 2021 دينار
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي ربح (خسارة) السنة قبل الضريبة	ب 1	1,961,014,048	1,801,068,350
يضاف إنداثارات السنة	25	1,218,872,823	1,039,705,449
ينزل / اطفاء نفقات ايرادية مؤجلة	13	(490,520,106)	-
ينزل / مخصص ضريبة دخل		(127,971,787)	-
ينزل / يضاف مصروفات عن تخصيصات متنوعة		(5,915,223,706)	-
ينزل / يضاف مكاسب غير متحققة عن فروقات تقييم العملة الأجنبية		-	(13,192,415,695)
الربح التشغيلي قبل التغير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية		(3,353,828,728)	(10,351,641,896)
يضاف الانخفاض وتنزل الزيادة في الأئتمان النقدي الممنوح	4	(23,173,274,027)	1,884,795,285
يضاف الانخفاض في موجودات أخرى	5	80,012,522,339	43,821,937,292
ينزل الانخفاض في إيداعات الزبائن	9	(4,869,857,878)	(32,132,351,636)
ينزل الانخفاض في تأمينات الزبائن ومطلوبات أنشطة مصرفية	10	(3,357,079,143)	(13,472,945,209)
تنزل الانخفاض وتضاف الزيادة في حسابات دائنة أخرى	11	(70,692,137,691)	5,650,824,711
النقد المستلم والمدفوع من وإلى التشغيل		(22,079,826,400)	5,752,260,443
صافي التدفقات النقدية المستلمة (المدفوعة) من الأنشطة التشغيلية		(25,433,655,124)	(4,599,381,453)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
ينزل المشتري يضاف المقبوض عن بيع استثمارات لأستثمارات	3	13,911,055,200	-
ينزل المشتري يضاف المقبوض عن مشاريع تحت التنفيذ		9,392,161,933	(938,887,933)
ينزل مشتريات ممتلكات، مباني ومعدات	6	(130,435,548,650)	(70,741,088,149)
يضاف المستبعد والمباع من الممتلكات، مباني ومعدات	6	63,521,421	77,703,558,000
ينزل مخصص الممتلكات المباعة والمشطوبة	6	-	(274,507,000)
التسويات في مخصص الممتلكات المباعة والمشطوبة	6	(90,544,573)	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(107,159,354,669)	5,749,074,918
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
تضاف الزيادة ينزل الإنخفاض في القروض المستلمة	12	800,000,000	(500,000,000)
تسويات مابين الاحتياطات		270,979,438	(13,492,351)
ينزل احتياطي اعادة التقييم (الاراضي)		130,321,250,320	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		131,392,229,758	(513,492,351)
الزيادة في النقد وما في حكمه خلال السنة		(1,200,780,105)	636,201,114
النقد في 1 كانون الثاني	2&1	18,525,039,320	17,888,838,206
النقد في 31 كانون الأول	2&1	17,324,259,215	18,525,039,320



إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

1- معلومات عامة

- إن مصرف العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل هو شركة مساهمة خاصة عراقية تـم تأسيسه سنة 2006 بموجب إجازة التأسيس المرقمة م.ش 483 والمؤرخه في 6 تموز 2006 واصبح تحت اسم تجاري (مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل ش.م.خ) في تاريخ 20 نيسان 2019 بدلا من اسمه السابق (مصرف البلاد الاسلامي) حيث تم استبدال الاسم التجاري بما ذكر اعلاه، ومركزه الرئيسي في بغداد وبرأس مال مدفوع بالكامل (250) مليار دينار عراقي .
- يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه (الصيرفة الاسلامية) من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي العرصات م 929 – 30 – مبنى 76)، و(8) فروع عاملة بما فيها الفرع الرئيسي والإدارة العامة في العنوان المذكور انفاً، والمتبقية منتشرة داخل العراق بالاضافة الى فرع بيروت و الظاهر ضمن الإستثمارات المالية طويلة الأجل .

2- السياسات المحاسبية الهامة

• أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدينار العراقي هو عملة عرض القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم عرض جميع المبالغ بالدينار العراقي .
- و يتم إعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة للمصرف للغرض العام وبناءً الى توجيهات البنك المركزي العراقي بموجب تعليماته الاخيرة .

• أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

- تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف وكما في 31 كانون الأول 2022 موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف (إدارة وفروع العراق) ، وبالإضافة لفرع بيروت كأستثمار طويل الأجل .

• التغييرات في السياسات المحاسبية

- واعتمدت إدارة المصرف بتطبيق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى وأصدرت في 31 كانون الأول 2016 وعلى خلاف ما تم اصداره لسنة 2015 حيث تم إعدادها وفق النظام المحاسبي الموحد للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2015 .



معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية - (تعديلات)

تشمل هذه التعديلات تحسينات محدودة تتركز على الأمور التالية :-

- الجوهرية
 - التصنيفات والتجميع
 - هيكل الايضاحات
 - الافصاح عن السياسات المحاسبية
 - عرض بنود الدخل الشامل الآخر الناتجة عن الاستثمارات التي تتبع طريقة حقوق الملكية .
- لا يتوقع أن تؤثر هذه التعديلات على المركز المالي أو الأداء المالي للمصرف ولا يتوقع المصرف أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على ايضاحات القوائم المالية للمصرف ، وتم تطبيق هذه المعايير اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) و معيار المحاسبة الدولي رقم (38) :-

التعديلات في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) و معيار المحاسبة الدولي رقم (38) توضح ان الايرادات تعكس المنفعة الاقتصادية المتحصلة من تشغيل الاعمال التجارية (التي يكون الاصل جزء منها) بدلا من المنافع الاقتصادية التي استهلكت من خلال استخدام ذلك الاصل. كنتيجة لذلك لا يجوز استخدام هذا الاسلوب لاندثار الآلات و الممتلكات و المعدات، و يمكن استخدامه فقط في ظروف محددة لأطفاء الموجودات غير الملموسة، وقد اتخذت إدارة المصرف من التكلفة التاريخية في تقييم جميع الموجودات الثابتة وكما اعتمدت في السنة السابقة لحين صدور تعليمات واضحة و ملزمة من البنك المركزي العراقي لما تخص اقيامها العادلة .

معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) وهو معيار أتم إصداره عالمياً سنة 2015 والزمّت الشركات عالمياً بتطبيقه للسنة 2016 فصاعداً، في حين في العراق وبناءً على تعليمات البنك المركزي العراقي الزمت المصارف بتطبيقه ابتداءً من السنة المالية 2019 وهو احد معايير الابلاغ المالي والخاص بالأدوات المالية (الاسهم والسندات، التسهيلات الأئتمانية، والمشتقات المالية الأخرى) من ناحية القياس والعرض والافصاح، والتي لم تطبق من قبل المصرف لهذه السنة وبناءً على قرار الادارة والوضع المالي للمصرف .



استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية على فرضيات وعوامل متعددة، لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

وفي اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- مخصص مخاطر المراجعات الممنوحة: يتم مراجعة مخصص الديون ضمن الأسس الموضوعية من قبل البنك المركزي العراقي أولاً ومن ثم المعايير المحاسبية الدولية باستثناء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9.
- سوف يتم إثبات خسارة انخفاض قيمة العقارات لكامل ممتلكات المصرف وبضمنها المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين معتمدين لغاية إثبات خسارة الانخفاض. ويعاد النظر في ذلك الانخفاض بشكل دوري وحسب تعليمات الجهة القطاعية ولم يتم إعادة تقييم لتلك الموجودات لغاية إعداد هذا التقرير.
- الضرائب المستحقة يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين المحلية والمطبقة من قبل السلطة المالية والمعايير المحاسبية ولا توجد ضرائب دخل مستحقة وغير مدفوعة.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغاية احتساب الإندثار والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل وسوف يتم تسجيل خسارة انخفاض (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة وحسب تعليمات الجهة القطاعية.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ التدنٍ في قائمة الدخل الموحدة للسنة.
- لمواجهة أية التزامات قضائية يتم أخذ مخصصات لهذه الإلتزامات (مخصصات قضائية) إستناداً لرأي المشاور القانوني للمصرف.



معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى ، القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

رأس المال وحقوق المساهمين

حافظ رأس المال المدفوع على نفس المبلغ (250) مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل منذ عام 2013 اما بقية حقوق المساهمين فكانت كما في 31 كانون الأول 2022 كالآتي :

الملاحظات	الرصيد (دينار)	الاحتياطات
ويمثل مبلغ لسنوات سابقة لاغراض متنوعة	954,362,974	احتياطي توسعات
بموجب قانون الشركات يستقطع من الأرباح سنوياً بعد الضريبة 5 %	6,401,662,230	الاحتياطي القانوني
بقرارات الهيئة العامة	3,866,728,614	الفائض المتراكم غير الموزع منذ سنوات
بانتظار قرار الهيئة العامة القادم	(18,525,660,605)	العجز المتراكم
وناشئ عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع والمقيمة حسب القيمة العادلة	23,176,533,536	أحتياطي التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع
ويمثل اعادة تقييم الموجودات الثابتة للأراضي المملوكة للمصرف	130,321,250,250	احتياطي تغير القيمة العادلة للموجودات الثابتة
	146,194,876,999	مجموع الاحتياطات

رأسمال المصرف بلغ (250) مليار دينار ويساوي 250 مليار سهم مدفوع بالكامل منذ عام 2013 ويعتبر هذا مبلغاً "لمتطلبات المصرف في الوقت الحاضر ويتفق مع تعليمات البنك المركزي العراقي .

الاحتياطي القانوني (الالزامي) : تراكم منذ تأسيس المصرف ويمثل كافة المبالغ المستقطعة من الأرباح السنوية بعد ضريبة الدخل ونسبة 5% من المتبقي ويضاف الى الرصيد حيث تم اضافة مبلغ (96,092,684 دينار) للسنة المالية المنتهية في 2022 ، ووفقاً لقانون الشركات العراقي لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50% من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين، ويجوز الإستمرار في الإستقطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإلزامي ما نسبته 100% من رأس مال المصرف.

إحتياطي توسعات : مبلغ متراكم منذ عدة سنوات لم يتم اضافة او استبعاد اي مبلغ منه منذ سنة 2016.



أحتياطي التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية متداولة للبيع : هذا الاحتياطي يطبق في المصرف منذ سنة 2017 استنادا" للمعايير المحاسبية الدولية التي تم تطبيقها منذ عام 2016 وبأثر رجعي وهو رصيد اصبح دائن بمبلغ (23,176,533,536 دينار) ويمثل خسائر غير متحققة لحين البيع .
الفائض المتراكم : بلغ رصيده (3,866,728,614 دينار) يمثل ارباح السنوات السابقة غير الموزعة.
العجز المتراكم : بلغ رصيده (18,525,660,605 دينار) .

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي، الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الحكومية والمحلية والخارجية وتم اعادة تصنيف النقد للأشعارات الموقوفة بأرصدة المصارف الخارجية الى المدينون وحسب عائديتها لكل صنف من النشاط والموضحة في (5 الموجودات الاخرى).

الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام المصرف ببيع أو شراء الموجودات المالية) ولم يتم مزاولة مثل هذا النشاط للسنة الحالية .

ادارة المخاطر

ان مجلس ادارة المصرف هو المسؤول الاول عن وضع السياسات العامة لادارة المخاطر والموافقة على استراتيجيتها. تم وضع خطه مكتوبه موضوعه لتحديد المخاطر الحالية وطرق معالجتها او الوصول للمخاطر المحتمله وسبل مواجهتها او تخفيض اثارها. واعتمد المجلس على لجنة المخاطر التي تضم في عضويتها مدراء الاقسام المعنية بالمصرف تم استحداث قسم في الهيكل التنظيمي لتولي ادارة المخاطر بالمصرف والذي يقوم بوضع الخطط في مواجهة المخاطر التالية :

- 1- التعرض لمخاطر الائتمان.
- 2- تنويع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر.
- 3- التركيز في التعرضات الائتمانية بالتوزيع الجغرافي.
- 4- مخاطر السوق / الادوات المالية نتيجة تغير (اسعار الاسهم والفائدة والعملات الاساسية)



التمويلات الاسلامية المباشرة

- يتم إظهار التمويلات الاسلامية بالصافي بعد تنزيل مخصص مخاطر الائتمان النقدي و مخصص ديون المشكوك في تحصيلها وتم اعادة تصنيف تلك التمويلات الى المدينون وكما موضحة في (5) وتم تنزيل المخصص المعني لتلك الارصدة المدينة منها اما عن العوائد والعمولات المعلقة تحتجز بمخصص عوائد متوقفين عن الدفع .

- يتم تكوين مخصص مخاطر التمويل النقدي إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للمصرف وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية التمويلات الاسلامية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا الانخفاض، ويقيد مقدار الانخفاض كمصروف في قائمة الدخل الموحدة، والذي تم اعادة عرضه وتبويبه كتنزيل من الموجودات الاخرى نتيجة لنقل الارصدة المتعثرة السداد الى المدينون.

- يتم تعليق العوائد والعمولات على التمويلات الاسلامية غير المنتجة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

- يتم شطب التمويلات الاسلامية المخصص لها في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفقاً لما جاء بقانون الشركات ويتم تحويل أي فائض في المخصص الى نوع اخر من التخصيصات حسب تعليمات البنك المركزي الاخيرة، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى إيرادات سنوات سابقة.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف ادارة المصرف وفقاً لنموذج اعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من اصل الدين والعائد على رصيد الدين القائم. يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وتطفاً العلاوات باستخدام طريقة العائد الفعّال، قيداً على او لحساب العائد، وينزل اية مخصصات ناتجة عن الانخفاض في قيمتها يؤدي الى عدم إمكانية استرداد الاصل او جزء منه، ويتم قيد اي انخفاض في قيمته في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر فائدة الأصلي. لا يجوز اعادة تصنيف اية موجودات من هذا البند الا في الحالات المحددة في معيار التقارير المالية الدولية وفي حالة بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن أدوات الدين التي لا تتفق مع نموذج الأعمال الخاص بالموجودات المالية بالكلفة المطفأة، أو تلك التي اختار المصرف عند شرائها تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، فيتم قياسها بالقيمة العادلة لها من خلال قائمة الدخل الموحدة .



يتم تصنيف الاستثمارات في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، إلا إذا قام المصرف بتصنيف استثمار محتفظ به لغير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الشراء.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحدة عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة بما فيها التغيير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

يمكن للمصرف أن يختار بشكل نهائي، على أساس كل أداة مالية على حدى أن تصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يسمح هذا التصنيف إذا كان الاستثمار بأداة الملكية بغرض المتاجرة. يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة بما فيه التغيير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة، وضمن حقوق الملكية الموحدة، ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة ولا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر انخفاض، ويتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

القيمة العادلة

- يقوم المصرف بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات المالية والموجودات غير المالية بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية ان وجدت.
- تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين الراغبين ومطلعين في سوق نشط.
- في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.
- يحتاج المصرف لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.
- يقيس المصرف القيمة العادلة للموجودات أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار وقدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل استخدام له.



- يقوم المصرف باستخدام أساليب تقييم الملائمة وتناسب مع الظروف وتوفير المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات على انخفاض في قيمتها فردياً او على شكل مجموعة في حالة وجود مثل هذه المؤشرات يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة الانخفاض.

يتم تحديد مبلغ الانخفاض كما يلي :

- انخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة : يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالسعر الأصلي.

- يتم تسجيل الانخفاض في قائمة الدخل الموحدة كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة الانخفاض السابق في الموجودات لأدوات الدين المالية في قائمة الدخل.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين (الموجودات والمطلوبات المالية) وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاندثار المتراكم. تشمل تكلفة الممتلكات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنسانية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. يتم إحتساب الإندثار (بإستثناء الأراضي حيث أن الأراضي لا تندثر وانما يتم تخفيض كلفتها بالكامل في حالة الكوارث الطبيعية) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي :

العمر الانتاجي (بالسنوات)	ممتلكات ، مباني ومعدات
50-30	مباني
5	معدات وأجهزة و أثاث
5	وسائط نقل
5	أنظمة الكترونية



لا يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها إلا عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه، ويتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للأصل، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية وطرق الاندثار في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً إن لزم الأمر ولم يتم إعادة تقييم للممتلكات، مباني ومعدات لهذه السنة.

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما :-

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع".
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه تم تحويل السيطرة على هذا الأصل.

المطلوبات المالية

يستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله . عند استبدال التزام مالي بأخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد .

العملات الأجنبية

- يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال العام بأسعار الصرف السائدة كما في تاريخ إجراء المعاملات.

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية كما في تاريخ القوائم المالية كما تصدر عن البنك المركزي العراقي والتي التزم المصرف بها عند اعداد القوائم المالية.

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية خلال السنة في قائمة الدخل.



- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة ان وجدت.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة، وتحسب الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل وحسب تعليمات السلطة المالية.

وتحسب ضريبة الدخل بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في العراق البالغة 15% بالنسبة لضريبة دخل الشركات.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي ضمن الممتلكات المبنية والمعدات وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف ويتم التصرف بها حسب تعليمات الجهة القطاعية.

تبني المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الاولى

يتم اعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2016 من قبل المصرف مع عرض مقارنتها للسنتين السابقتين في حينها، وكذلك الحال لسنة 2022 مع عرض سنة مقارنة واحدة، فيما عدا تطبيق المعيارين الدوليين (IAS36) انخفاض قيمة الممتلكات، مباني والمعدات و (IFRS9) الادوات المالية لم يتم تطبيقها من ادارة المصرف لهذه السنة .



إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

1- إيضاح حول نقدية في الخزائن وأرصدة لدى البنك المركزي :

2021/12/31 (دينار)	2022/12/31 (دينار)	البيان
		نقدية في خزائن المصرف
932,690,250	1,395,766,365	النقد في الصندوق
-	-	اوراق نقدية اجنبية
-	100,000	سلف مستديمة
932,690,250	1,395,866,365	مجموع
		نقدية لدى البنك المركزي العراقي
4,531,146,490	4,101,089,564	البنك المركزي العراقي /جاري مزااد البصرة
5,466,001,934	4,925,709,000	احتياطي القانوني
4,901,329,000	4,450,964,635	احتياطي تأمينات خطابات الضمان
0	(425,201,501)	امانات تأمينات خطابات الضمان المحجوزة
14,898,477,424	13,052,561,698	مجموع
15,831,167,674	14,448,428,063	المجموع الكلي للنقود في الخزائن ولدى البنك المركزي

2- إيضاح حول نقدية لدى مصارف ومؤسسات مالية :

2021/12/31 (دينار)	2022/12/31 (دينار)	البيان
		نقدية لدى مؤسسات مالية مقيمة
1,892,013,051	2,087,008,051	نقدية لدى مصارف حكومية
548,000,000	548,000,000	نقدية لدى مصارف أهلية
2,440,013,051	2,635,008,051	مجموع
		نقدية لدى مؤسسات مالية خارجية
253,858,595	240,823,101	نقد لدى المصارف الخارجية
2,693,871,646	2,875,831,152	المجموع الكلي للارصدة لدى مؤسسات مالية



3- أ - إيضاح الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة

البيان	عدد الأسهم 2022	كلفة حيازة السهم	الكلفة بالدينار 2022	عدد الأسهم 2021	كلفة حيازة السهم	الكلفة بالدينار 2021
إستثمارات طويلة الأجل عالم خارجي فرع بيروت			15,288,944,800			29,200,000,000
إستثمارات تجارية متوفرة للبيع						
صناعة الكرتون م خ	2,000,000	1.201	2,401,552	2,000,000	1.201	2,401,552
المعمورة للإستثمارات العقارية م خ	3,023,004,750	1.532	4,630,289,596	3,023,004,750	1.532	4,630,289,596
التصور م خ	75,859,882	1.053	79,854,464	75,859,882	1.053	79,854,464
بغداد للمشروعات الغازية م خ	83,000,000	2.292	190,220,997	83,000,000	2.292	190,220,997
الحمراء للتأمين م خ	425,070,918	0.894	380,082,208	425,070,918	0.894	380,082,208
الالكترونية م خ	710,000,000	2.020	1,433,879,573	710,000,000	2.020	1,433,879,573
الهلال الصناعية م خ						
الصناعات الخفيفة م خ	515,000,000	0.760	391,153,407	515,000,000	0.760	391,153,407
بغداد لمواد التغليف م خ	56,507,516	3.850	217,528,163	56,507,516	3.850	217,528,163
العراقية للنقل البري م خ	1,562,239	1.000	1,562,239	1,562,239	1.000	1,562,239
الصناعات الكيماوية م خ	356,632	0.902	321,682	356,632	0.902	321,682
شركة فنادق كربلاء م خ	595,217,412	1.321	786,462,032	595,217,412	1.321	786,462,032
شركة خيمة الأيام للإستثمار المالي م خ	141,000,000	0.993	140,000,000	141,000,000	0.993	140,000,000
المجموع	5,628,579,349		8,253,755,913	5,628,579,349		8,253,755,913
احتياطي تغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع 8-215			23,176,533,536			1,397,792,498
مجموع الإستثمارات بالقيمة العادلة 1535			31,430,289,449			9,651,548,411



ب - بيان التغيرات في قائمة الدخل الشامل للموجودات المالية متوفرة للبيع من خلال القيمة العادلة

ويبين الجدول التالي الحركة على احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات متوفرة للبيع بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وهو جزء من ايضاح لكل من قائمة الدخل الشامل وحقوق المساهمين

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
2,788,459,590	1,397,792,498	رصيد بداية السنة
0	0	تنزيلات
(1,390,667,092)	21,778,741,038	الإضافات
1,397,792,498	23,176,533,536	رصيد نهاية السنة (مدين)

4- إيضاح التمويلات الاسلامية (مراجحات) :
ويتمثل هذا الايضاح بالاتي :-

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
		قروض مشاريع متوسطة وقصيرة
354,711,200	231,186,800	مشاريع المتوسطة و الصغيرة قطاع تجاري
16,707,000	15,957,000	سلف التكافل
371,418,200	247,143,800	مجموع
		قروض ممنوحة
1,502,189,000	-	مراجحات قصيرة الاجل - شركات- بيع دولار
569,110,200	26,572,865,000	مراجحات قصيرة الاجل قطاع خاص أفراد - بيع دولار
2,071,299,200	26,572,865,000	مجموع
		تسهيلات استثمارية قصيرة الاجل
9,700,839,747	8,496,822,374	مراجحات افراد (شيري)
9,700,839,747	8,496,822,374	مجموع
12,143,557,147	35,316,831,174	إجمالي الأئتمان النقدي الممنوح



5-أ - إيضاح المدينون والموجودات الأخرى :

ويتمثل هذا الإيضاح بالاتي :-

2021/12/31 (دينار)	2022/12/31 (دينار)	البيان
35,970,982,359	35,970,982,359	مدينو اعتمادات خارجية شركات
365,644,667	365,644,667	مدينون قطاع خاص
26,643,522,801	26,643,522,801	مدينو اعتمادات العالم الخارجي (فروقات نقدية)
4,296,786,380	4,296,786,380	مدينو موقوفات المصارف \ بيروت
(13,229,643,315)	1,044,090,309	حسابات مدينة متبادلة
1,460,000	1,460,000	تأمينات مدفوعة
7,901,709	7,901,709	تأمينات لدى الغير
50,034,111,944	39,651,582,297	مدينو ديون متاخرة التسديد
19,909,101,248	18,573,011,694	مدينو خطابات الضمان المدفوعة
13,358,358,797	13,358,358,797	مستندات شحن غير مسددة
22,507,053,554	705,319,986	مدينو خطابات الضمان غير المدفوعة
42,453,809,844	41,090,421,230	حسابات مدينة غير مسددة / بيع دولار
202,319,089,988	181,709,082,229	مجموع المدينون
		حسابات مدينة أخرى:
99,542,255,588	65,869,781,423	مدينو النشاط الغير جاري
5,876,704,231	5,876,704,231	ايرادات مستحقة
20,230,975,682	29,846,981,588	ايرادات مستحقة مشاريع المتوسطة و القصيرة
-	0	مدينو عمولات خطابات الضمان
1,940,033,000	920,073,000	مصاريف مدفوعة مقدما
1,719,902,820	1,422,235,205	نفقات قضائية
-	0	سلف لاغراض النشاط
141,940,250	195,585,250	سلف المنتسبين
129,451,811,571	104,131,360,697	مجموع حسابات مدينة أخرى
331,770,901,559	285,840,442,926	مجموع المدينون والموجودات الأخرى
(60,917,936,294)	(95,000,000,000)	تنزل التخصيصات
270,852,965,265	190,840,442,926	صافي المدينون والموجودات الأخرى



5- ب. مخصص تدني المدينون، والموجودات الاخرى:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية :-

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
49,108,165,698	60,917,936,294	رصيد بداية السنة
11,809,770,596	34,082,063,706	الإضافات (تنزيلات)
60,917,936,294	95,000,000,000	رصيد نهاية السنة (مدين)



6- أ - إيضاح بالممتلكات و المباني والمعدات ومصاريف إندثاراتها ومتراكم المخصص إزاء كل منها:

تفاصيل هذا البند هي كما يلي : (السنة الحالية 2022) الارصده بالدنانير

البيان	الأراضي 111	انشاءات و مباني 112	و الالات معدات 113	نقل وسائط 11411	عدد 115	اثاث 116	نفقات ايرادية مؤجلة 118	المجموع
الرصيد في 1/ 1/ 2022	139,521,202,860	11,491,692,949	613,993,878	285,776,600	70,603,832	6,996,199,020	2,452,600,524	161,432,069,663
الإضافات خلال السنة	128,615,345,840	1,705,904,410	0	0	122,000	114,176,400	0	130,435,548,650
الاستبعادات / الشطب	0	0	(22,450,248)	0	0	0	(41,071,173)	(63,521,421)
الرصيد في 31/ 12/ 2022	268,136,548,700	13,197,597,359	591,543,630	285,776,600	70,725,832	7,110,375,420	2,411,529,351	291,804,096,892
مخصص الاندثار في 1/1	0	5,730,210,553	608,269,459	278,297,204	70,602,661	6,189,061,167	0	12,876,441,044
يضاف اندثار السنة	0	527,385,121	1,129,644	1,495,884	24,400	198,317,668	490,520,106	1,218,872,823
التسويات	0	0	(22,450,248)	0	0	(68,094,325)	0	(90,544,573)
مجموع المخصص	0	6,257,595,674	586,948,855	279,793,088	70,627,061	6,319,284,510	0	13,514,249,188
القيمة الدفترية	268,136,548,700	6,940,001,685	4,594,775	5,983,512	98,771	791,090,910	1,921,009,245	278,289,847,704



6 - ب - إيضاح بالممتلكات و المباني والمعدات ومصاريف إندثاراتها ومتراكم المخصص إزاء كل منها:

تفاصيل هذا البند هي كما يلي: (السنة السابقة 2021) الارصده بالدنانير

البيان	أراضي	أراضي مستملكة عن تسوية ديون	مباني وإنشاءات	مباني مستملكة عن تسوية ديون	الات ومعدات	وسائل نقل وانتقال	عدد وقواب	أثاث وأجهزة مكاتب	نفقات إيرادية مؤجلة	المجموع
الأرصدة كما في 1 كانون الثاني 2021	69,018,506,860	70,502,676,000	10,418,067,949	8,000,000,000	613,993,878	560,283,600	70,603,832	6,757,806,871	3,065,750,900	169,007,689,890
الإضافات خلال السنة	70,502,696,000	-	-	-	-	-	-	238,392,149	-	70,741,088,149
إستبعادات، شطوبات، وإطفاءات	-	(70,502,676,000)	-	(6,926,375,000)	-	(274,507,000)	-	-	(613,150,376)	(78,316,708,376)
إطفاء نفقات إيرادية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2021	139,521,202,860	-	10,418,067,949	1,073,625,000	613,993,878	285,776,600	70,603,832	6,996,199,020	2,452,600,524	161,432,069,664
مخصص الأندثار كما في 1 كانون الثاني 2021	-	-	5,471,274,685	-	606,857,407	550,934,352	70,602,321	6,024,724,206	-	12,724,392,971
نسبة الأندثار	-	-	2%	-	20%	20%	20%	20%	20%	-
تضاف إندثارات السنة الحالية	-	-	258,935,868	-	1,412,052	1,869,852	340	164,336,961	613,150,376	1,039,705,449
تسويات مخصص الأندثار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأستبعادات والشطوبات من رصيد المخصص	-	-	-	-	-	(274,507,000)	-	-	(613,150,376)	(887,657,376)
رصيد المخصص كما في 31 كانون الأول 2021	-	-	5,730,210,553	-	608,269,459	278,297,204	70,602,661	6,189,061,167	-	12,876,441,044
القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2021	139,521,202,860	-	4,687,857,396	1,073,625,000	5,724,419	7,479,396	1,171	807,137,853	2,452,600,524	148,555,628,619



7- إيضاح بالممتلكات والمباني والمعدات قيد الأنجاز وقبل الاستخدام (مشروعات تحت التنفيذ)
ويتمثل هذا الإيضاح بما يلي: الارصده بالدنانير

المجموع	مباني وانشاءات	الاراضي	البيان
10444361933	9392161933	1052200000	الارصدة كما في 1/ كانون الثاني / 2022
0	0	0	الاضافات خلال السنة
(9392161933)	(9392161933)	0	التحويلات
1052200000	0	1052200000	الارصدة كما في 31/ كانون الاول / 2022

المجموع	اثاث واجهزة مكتب	مباني وانشاءات	الاراضي	البيان
9505474000	246740000	9258734000	0	الارصدة كما في 1/ كانون الثاني / 2021
4172920000	0	3120720000	1052200000	الاضافات خلال السنة
(3234032067)	(246740000)	(2987292067)	0	التحويلات
10444361933	0	9392161933	1052200000	الارصدة كما في 31/ كانون الاول / 2021/

8- إيضاح الالتزامات التعهدية ومقابلاتها (التسهيلات الائتمانية غير المباشرة) والتأمينات المستلمة إزاء كل منها وفيما يلي تفاصيل هذا البند:

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
72,065,341,398	61,630,617,169	التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية المصدرة
(4,424,961,485)	(16,763,488,465)	تنزل: تأمينات خطابات ضمان صادرة مستلمة IQD ايضاح رقم (10)
(15,260,712,840)	(3,300,000)	تنزل: تأمينات خطابات ضمان صادرة غير مستلمة IQD ايضاح رقم (10)
52,379,667,073	44,863,828,704	
-	-	التزامات المراسلين لقاء خطابات الضمان الخارجيه المصدرة (بدون تأمينات)
52,379,667,073	44,863,828,704	المجموع الكلي



9- إيضاح حول إيداعات الزبائن والودائع الادخارية والاستثمارية :-
ويتضمن هذا الأيضاح بما يلي :-

2021/12/31 (دينار)	2022/12/31 (دينار)	البيان
13,420,804,185	6,854,112,893	حسابات جارية دائنة / شركات
8,156,453,947	2,572,793,094	حسابات جارية دائنة قطاع خاص / افراد
21,577,258,132	9,426,905,987	مجموع
		ودائع ادخارية واستثمارية:
39,465,211,219	46,251,705,486	حسابات الودائع الادخارية
-	0	الودائع الاستثمارية لاجل شركات وجمعيات -دينار عراقي
-	0	الودائع الاستثمارية لاجل شركات وجمعيات دولار امريكي
610,000,000	1,104,000,000	الودائع الاستثمارية لاجل افراد - دينار عراقي
-	0	الودائع الاستثمارية لاجل افراد - دولار امريكي
40,075,211,219	47,355,705,486	مجموع الودائع الادخارية والاستثمارية
61,652,469,351	56,782,611,473	المجموع الكلي



10- إيضاح حول تأمينات زبائن عن أنشطة مصرفية وحسابات ذات طبيعة جارية:
إن تفاصيل هذا الأيضاح هي كما يلي:

2021/12/31 (دينار)	2022/12/31 (دينار)	البيان
		تأمينات إتمادات وخطابات ضمان:
4,424,961,485	16,763,488,465	تأمينات لقاء خطابات الضمان مستلمة
15,260,712,840	3,300,000	تأمينات لقاء خطابات الضمان غير مستلمة
0	0	مقبوضات لقاء التزامات الدفع الاجل - دينار
0	0	مقبوضات لقاء التزامات الدفع الاجل - دولار
19,685,674,325	16,766,788,465	مجموع
		حسابات ذات طبيعة جارية:
70,723,100	70,723,100	الشيكات المحجوزة (المصدقة)
53,301,044	52,252,764	حسابات غير متحركة
330,803,167	324,778,167	السفاتيح المسحوبة على المصرف
4,180,000	0	شيكات مسحوبة على المصرف
1,187,492	1,187,492	حوالات داخلية مبيعة
269,678,507	267,578,177	الايداعات النقدية لحساب العملاء
250,964	250,964	فروقات ايداعات فيزا كارت
205,793,292	205,793,292	دائنون قطاع خاص شركات *
-	0	دائنون قطاع خاص أفراد
0	321,411,523	دائنو عالم خارجي
353,481,680	360,982,480	رسوم الطوابع المالية المستحقة
1,406,017,260	1,406,017,260	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات
17,361,821	17,361,821	ايداعات الاكتتاب في أسهم الشركات
16,256,404	7,284,558	استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير
956,741,944	946,629,149	حسابات الجارية الدائنة المغلقة
461,026,335	352,592,743	تعويضات الزبائن المتوفين
2,000,495,953	352,398,594	مبالغ محجوزة بطلب من جهات رسمية
346,373,594	1,368,237,190	ودائع غير مطالب بها
6,493,672,557	6,055,479,274	مجموع
26,179,346,882	22,822,267,739	المجموع الكلي

- ويمثل التزامات على المصرف تجاه المستفيدين من خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة والمقابلة لايضاح رقم (5 أ) ضمن حساب مدينو خطابات ضمان غير مدفوعة .



11- حسابات دائنة أخرى (مطلوبات أخرى):
إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي:

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
43,988,832,792	8,752,340,552	دائنون نشاط الغير الجاري
9,175,925,196	73,600,636	تأمينات مستلمه عن تحويلات RTGS26611
73,728,315	71,978,315	تأمينات مستلمة / بطاقات ائتمانية
19,598,902,575	19,598,902,575	تأمينات اخرى
423,545,903	0	تأمينات شركة الحمراء / ديوان التأمين
30,690,750,000	28,627,350,000	ايرادات متحققة/ عمولات خطابات
7,913,281,627	7,913,281,627	ايرادات متحققة / عوائد متأخرة
2,437,834,671	2,437,834,671	ايرادات متحققة / عوائد بيروت
30,215,936,620	0	ايرادات عمولات الاعتمادات
15,897,540,866	0	ايرادات مستلمة مقدما - القروض
0	22,610,467,775	ايرادات متحققة غير مستلمة
53,821,250	35,702,650	ايرادات متحققة غير مستلمة/ القروض
348,352,218	13,130,200	مصاريف مستحقة
52,500,000	48,450,000	مصاريف مستحقة/ اجور تدقيق
4,119,000	0	مصاريف ادارية مستحقة
105,659	0	الزيادة في الصندوق
160,875,176,692	90,183,039,001	المجموع الكلي

11-أ- إيضاح حول تخصيصات متنوعة:

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
8,286,083,394	2,370,859,688	تخصيصات متنوعة (مخصص تقلبات اسعار الصرف)
8,286,083,394	2,370,859,688	المجموع



12- إيضاح حول القروض المستلمة:
إن تفاصيل هذا الإيضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
0	0	البنك المركزي العراقي - قروض تمويل وطني
350,000,000	1,150,000,000	القروض المستلمة
350,000,000	1,150,000,000	المجموع

13- الآتي ملخص تسوية (ربح) من الدخل المحاسبي الى الدخل لأغراض إحتساب ضريبة الدخل :

2022/12/31	البيان
(دينار)	
1,961,014,048	صافي الربح بموجب كشف الدخل
	تضاف مصاريف غير مقبولة ضريبيا :
0	الضرائب المدفوعة عن دخل الموظفين
0	مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة
0	مخاطر الائتمان النقدي الممنوح
10,666	فروقات مشطوبة
2,800,000	اعانات للمتسبين
2,810,666	مجموع الإضافات
	تنزل : إيرادات معفاة من الضريبة :
18,118,600	عوائد صندوق تحويل القروض الوطني
0	إيرادات مساهمات خارجية - فرع بيروت
704,130,000	إيرادات الرأسمالية
980,506,991	تنزل 20% من العجز المتراكم على أن لا يتجاوز 50% من ربح السنة الحالية
1,702,755,591	مجموع التنزيلات
261,069,123	الدخل الخاضع للضريبة (الوعاء الضريبي)
15%	نسبة ضريبة الدخل
39,160,368	ضريبة الدخل للسنة



14. ربحية (خسارة) السهم الواحد:

تم احتساب (ربح) السهم الأساسي للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة وكما يلي :

2021/12/31 (دينار)	2022/12/31 (دينار)	البيان
1,673,069,563	1,921,853,680	صافي الربح (خسارة) القابل للتوزيع بعد الضريبة (الفائض المتحقق من السنة)
250,000,000,000	250,000,000,000	رأس المال كما في 1 كانون الثاني
250,000,000,000	250,000,000,000	رأس المال كما في 31 كانون الأول
		مجموع الأيام لكل سنة 365 يوم
250,000,000,000	250,000,000,000	معدل رأس المال خلال السنة
0.006	0.007	دينار ربح (خسارة) السهم الواحد لكل سنة

15. إيرادات وعوائد التسهيلات المباشرة والاستثمارية :

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31 (دينار)	2022/12/31 (دينار)	البيان
0	0	عوائد التسهيلات الاستثمارية
0	0	الحسابات الجارية المدينة
30,205,400	18,118,600	عوائد صندوق تحويل القروض الوطني
0	0	عمولات واجور التسليفات المتنوعة
30,205,400	18,118,600	المجموع



16- إيرادات وعمولات الأئتمان التعهدي (التسهيلات غير المباشرة)

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
0	0	عمولة الاعتمادات الصادرة
8,377,027,680	7,537,276,146	عمولة خطابات الضمان الداخلية
0	0	عوائد خطابات الضمان
8,377,027,680	7,537,276,146	المجموع

17- إيرادات الإستثمارات :

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي:

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
0	0	ايرادات مساهمات خارجية - فرع بيروت
0	0	المجموع



18- إيرادات أنشطة مصرفية أخرى :

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
800,000	375,000	عمولة الحوالات الداخلية
0	0	عمولة الحوالات الخارجية الصادرة و الواردة
0	0	عمولة اصدار السفاتج و اعتماد الصكوك
0	0	عمولة اصدار فيزا كارت
0	0	عمولة خدمة SMS
0	0	ايرادات الصراف الالي
47,451,015	61,279,119	عمولات مصرفية اخرى
6,201,800	2,524,700	مصرفوات الاتصالات المستردة
2,633,800	2,816,000	مصرفوات نقل النقود المستردة
3,988,000	5,064,000	مبيعات مطبوعات مصرفية
0	0	ايرادات مستردة / مشروع التمويل الوطني
0	0	ايرادات بيع السبائك الذهبية
61,074,615	72,058,819	المجموع

19- إيرادات بيع وشراء عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
83,072,995	7,965,361	ايراد تقييم العملات الاجنبية
-	2,246,306	ايراد بيع وشراء العملات الاجنبية *
83,072,995	10,211,667	المجموع

• لم يشترك المصرف بنافذة مزاد العملة .



20- إيرادات أخرى:

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
13,519,700	19,385,003	ايراد خدمات متنوعة
402,000	-	ايرادات سنوات سابقة
13,824,179	3,027,131	ايرادات عرضية
19,347,500	704,130,000	ايرادات رأسمالية
0	2,585,000	ايرادات اخرى
47,093,379	729,127,134	المجموع

21 - مصاريف العمليات المصرفية :

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
1,232,410,653	469,515,962	مصروفات حسابات الودائع الادخارية
350,000	0	فوائد الاقتراض الداخلي
-	0	عمولات الحسابات الخارجية المكشوفة
5,701,500	5,788,566	العمولات المصرفية المدفوعة / داخلية
36,069,639	0	العمولات المصرفية المدفوعة / خارجية
6,504,250	6,168,202	العمولات المصرفية المدفوعة للبنك المركزي
500,000	0	عمولة المزداد المدفوعة للبنك المركزي
1,281,536,042	481,472,730	المجموع



22- مصاريف مخاطر العمليات المصرفية :

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
1,723,847	3,420,535	خسارة تقييم العملات الاجنبية
0	181,720	خسارة بيع وشراء العملات الاجنبية
250,000,000	0	مصروفات عن تخصيصات متنوعة
251,723,847	3,602,255	المجموع

23- الرواتب والأجور ومنافع العاملين :

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
5,731,664	0	رواتب نقدية للموظفين
994,829,263	1,026,643,486	اجور عمال
650,000	2,087,000	أجور أعمال إضافية
38,415,345	23,729,445	مكافآت تشجيعية
121,523,273	142,796,565	مخصصات مهنية
343,326,534	383,068,528	مخصصات تعويضية
53,150,000	52,050,000	مخصصات اخرى
134,177,810	135,439,685	حصة المصرف في الضمان
9,325,005	11,183,750	نقل العاملين
14,244,500	12,658,500	تدريب وتأهيل
0	11,500,000	تجهيزات العاملين
1,715,373,394	1,801,156,959	المجموع



24- المصاريف التشغيلية والادارية:

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
47,396,290	157,841,500	الوقود و الزيوت
29,480,487	46,507,155	اللوازم و المهمات
4,732,500	3,337,000	قرطاسية
475,000	0	تجهيز العاملين
5,862,000	26,200,500	المياه
26,081,370	53,196,690	الكهرباء
6,400,000	114,748,750	صيانة مباني و منشآت
10,725,750	49,473,625	صيانة الات و معدات
2,472,000	1,853,500	صيانة وسائل نقل و انتقال
7,748,000	4,745,000	صيانة اثاث و اجهزة مكاتب
450,977,300	454,390,337	خدمات ابحاث و استشارات
-	240,000	دعاية و اعلان
26,709,000	13,686,500	نشر و طبع
4,786,350	4,618,000	ضيافة
200,000	0	احتفالات
14,060,000	230,000	نقل سلع و بضائع
120,000	470,000	السفر و الايفاد لاجراض التدريب و الدراسة
17,389,060	31,183,000	السفر و الايفاد لاجراض النشاط
101,789,053	36,030,200	اتصالات
340,000	30,000	نقل مواد
1,019,960,000	1,024,460,000	استئجار مباني و منشآت
29,823,250	47,145,000	الاشتراكات
650,000	0	مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة
162,966,000	174,610,000	خدمات قانونية
23,367,883	15,236,000	خدمات مصرفية
52,500,000	48,450,000	اجور تدقيق الحسابات
-	9250000	اجور تدقيق أخرى
54,489,000	74,574,500	مصرفات خدمية اخرى
2,101,500,293	2,392,507,257	المجموع



25- الأندثرات والأطفاءات:

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي:

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
258,935,868	527,385,121	اندثار مباني ومنشآت
1,412,052	1,129,644	اندثار الات ومعدات
1,869,852	1,495,884	اندثار وسائل نقل وانتقال
340	24,400	اندثار عدد وقوالب
164,336,961	198,317,668	اندثار اثاث واجهزة مكاتب
613,150,376	490,520,106	اطفاء نفقات مؤجلة
1,039,705,449	1,218,872,823	المجموع

26- المصاريف الأخرى:

إن تفاصيل هذا الايضاح هي كما يلي :

2021/12/31	2022/12/31	البيان
(دينار)	(دينار)	
196,572,998	211,846,665	تعويضات و غرامات
13,662,167	12,500	ديون مشطوبة
30,000,000	12,000,000	نفقات خدمات خاصة
13,939	10,666	فروقات مشطوبة
163,536,590	281,402,963	ضرائب ورسوم متنوعة
1,500,000	2,800,000	اعانات للمنتسبين
0	0	اعانات للغير
2,281,000	77,000	مصروفات سنوات سابقة
0	16,500	مصروفات عرضية
0	0	خسائر رأسمالية
407,566,694	508,166,294	المجموع

مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل
تقرير مجلس الادارة السنوي للسنة المنتهية
2022/12/31

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي حول نشاط المصرف للسنة المالية 2022

حضرات السيدات والسادة مساهمي المصرف الكرام

يسر مجلس الادارة ان يقدم للمساهمين التقرير السنوي لمصرف العطاء الاسلامي عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول / 2022 والذي يشتمل على اداء البنك ويتضمن معلومات حول انشطته واهم انجازاته ونتائجه المالية ومعلومات عن مجلس الادارة ولجانه المختلفة ومعلومات اخرى مكمله.

وقد اعد التقرير وفقاً لاحكام المادتين (117) و (134) من قانون الشركات المرقم (21) لسنة 1997 المعدل وتعليمات النظام المحاسبي الموحد للشركات رقم (1) لسنة 1998 والقاعدتين المحاسبيتين رقم (6 و 10) الصادرتين عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق واحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجبه وبموجب قانونه المرقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 وتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي العراقي وقد اعتمدت ادارة المصرف تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية .

ان ادراج اسم مصرف العطاء الاسلامي بقائمة العقوبات من قبل الخزانة الامريكية (OFAC) وفرض الوصاية عليه للفترة من 2018/5/17 ولغاية 2019/11/20 سببت الازمة المالية بالمصرف وازدادت طلبات العملاء من السحوبات النقدية اليومية ورغم هذه الظروف استطاع المصرف الاستمرار باعماله وجعله في وضع قادر على مواجهة اثار تلك الازمة المالية وتحقيق الاهداف التنموية التي نسعى الى تحقيقها.

أولاً: نبذة تعريفية عن المصرف

1- تأسيس المصرف

أسس مصرف العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل (ش.م.خ) (مصرف البلاد الإسلامي سابقاً) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (483) والمؤرخة في 2006/7/6 بأسم مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل وابلغ بموافقة دائرة تسجيل الشركات على تسجيله بكتابهم المرقم (9922) والمؤرخ في 2006/7/6، وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة الإسلامية بموجب كتاب البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والإئتمان المرقم (2389/3/9) والمؤرخ في 2006/10/16 وقد اكتملت الاجراءات القانونية كافة بتبديل اسم المصرف الى مصرف العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل استناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات / قسم الشركات المساهمة بالعدد ش/هـ/13518 في 2019/5/13.

2- رأس مال المصرف

باشر المصرف مهامه بتاريخ 2006/11/7 حسب قواعد واحكام الشريعة الإسلامية برأسمال مكتتب قدره (50) مليار دينار عراقي، المدفوع منه (25) مليار دينار، وتم تسديد القسط الثاني من رأس المال ليصبح (50) مليار دينار خلال سنة 2008، تم زيادته إلى (100) مليار دينار في 2009، وإلى (150) مليار في 2011 (كتاب دائرة تسجيل الشركات ذي العدد 10062 في 2011/4/13).

وتنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي المبلغة بكتابهم المرقم (1747/3/9) والمؤرخ في 2010/10/6 القاضي برفع رؤوس أموال المصارف إلى (250) مليار دينار خلال فترة ثلاث سنوات، قام المصرف بزيادة رأسماله المدفوع الى (169,306,240 ألف دينار) خلال عام 2012 واستكمل التنفيذ بالزيادة الى (250) مليار دينار في عام 2013.

3- أهداف المصرف :

ان اهم هدف للمصرف هو العمل على رفع عقوبات الخزانة الامريكية (OFAC) المفروضة على المصرف وادناه اهداف المصرف كالآتي :

- 1- **جذب الودائع وتمييزها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصرف وترجع أهمية هذا الهدف الى انه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الاموال واستثمارها بما يعود بالارباح على المجتمع الاسلامي وافراده.
- 2- **استثمار الاموال:** يمثل استثمار الاموال الهدف الاساسي للمصرف حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في تحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين التي يمكن استخدامها بصيغ عديدة لاستثمار أموال المساهمين والمودعين ، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية
- 3- **تحقيق الارباح:** الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الاسلامي ، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين ، يضاف الى هذا ان زيادة أرباح المصرف تؤدي الى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين ، وبذلك يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي ، وليكون دليلاً على نجاح عمل المصرف.
- 4- **تقديم الخدمات المصرفية:** بجودة عالية للمتعاملين والعمل على جذب العديد منهم ، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الاسلامية لتحقيق نجاحاً وهدفاً رئيسياً لإدارتها.
- 5- **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم المصرف بإستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين ، أو عن طريق استثمار هذه الاموال من خلال شركات تابعة متخصصة ، أو القيام بإستثمار هذه الاموال مباشرة سواء في الاسواق (المحلية ، الاقليمية ، الدولية).
- 6- **توفير الامان للمودعين:** تعزيز ثقة المودعين في المصرف ، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة الى تسيل أصول ثابتة. وتستخدم السيولة النقدية في المصارف في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية بالاضافة الى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.
- 7- **تنمية الموارد البشرية:** العمل على تنمية مهارات اداء العنصر البشري بالمصرف عن طريق التدريب للوصول الى أفضل مستوى اداء في العمل.
- 8- **تحقيق معدلات نمو:** بهدف الاستمرار بالعمل في السوق المصرفية لابد من تحقيق معدل نمو ، وذلك حتى يمكن المصرف من الاستمرار والمنافسة في الاسواق المصرفية.
- 9- **الانتشار جغرافياً واجتماعياً:** لغرض توفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، وتغطية أكبر قدر من المجتمع.
- 10- **أهداف ابتكارية:** تقديم العديد من التسهيلات لغرض خدمة العملاء سواء أصحاب الودائع (الاستثمارية ، الجارية) أو المستثمرين. وتحسين مستوى اداء الخدمة المصرفية والاستثمارية

المقدمة لهم لغرض المحافظة على وجود المصرف بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية وذلك عن طريق مايلي:

أ- **ابتكار صيغ للتمويل:** حتى يستطيع المصرف مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، والعمل على تطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

11- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الشائعة ولاسيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع.

12- تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المالية وأعمال الاستثمار المشروع الفعلي وتشجيع الادخار ، وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل.

4- أهم خدمات المصرف لعام 2022

تعد الخدمات المصرفية بصفة عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع المصرف ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد وهي بوابة العبور للتعامل بأنشطة المصرف المختلفة ويقدم مصرف العطاء الإسلامي كافة الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية ومن أهم هذه الخدمات:

1- فتح الحسابات الجارية

2- فتح حسابات الودائع الاستثمارية (التوفير والودائع الثابتة)

3- التمويلات بصيغ التمويل الإسلامي

4- الحوالات الداخلية

5- الاعتمادات

6- اصدار خطابات الضمان

يقدم مصرفنا الخدمات المصرفية الكفوءة والفعالة لتعزيز الثقة في التعامل وتحقيق اهداف المصرف وفق الآتي:

1- اجتذاب المدخرات من اجل استثمارها بالقطاعات المختلفة.

2- ادارة استثمارات اموال الغير حيث يكون المصرف مضارباً لها بنسبة من ناتج الاستثمار.

3- استثمار الاموال حيث يقوم المصرف بتوظيف الاموال المتاحة من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي يتلقاها بصفته مضارباً عن طريق تأسيس منشآت او الاسهام في منشآت قائمة.

- 4- تقديم الخدمات المصرفية مقابل عمولة محددة مثل الحوالات والشيكات وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان وتقديم الخدمات الاستشارية وغيرها.
- 5- تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال الاقراض او من صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- 6- الاتجار المباشر والاستثمار المباشر من خلال بيع ماسبق ان اشترى من سلع بثمنه الاصلي مع اضافة هامش ربح .
- 7- ضمان الاموال سواء كانت حسابات جارية او حسابات استثمار او اموال الودائع.

ثانياً. تقرير الحوكمة

يعمل مصرف العطاء الاسلامي على تطبيق اعلى المعايير الاخلاقية عن طريق الافصاح عن كافة نتائج المصرف بدقة وشفافية مع الحرص على الاستمرار بالالتزام الكامل بالقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف.

2-1- جدول كبار المساهمين

اسم المصرف : مصرف العطاء الاسلامي			
كما في 31 كانون الاول / 2022			
راس مال المصرف (250) مليار دينار			
ت	اسهم المساهم	عدد الاسهم	نسبة الاسهم الى راس المال %
1	بيار جرجي بطرس يوسف	25000000000	10.00%
2	صادق خلف رسن سعيد الدراجي	24000000000	9.60%
3	محمد عارف عبد طاهر الكوفي	21765293426	8.71%
4	شركة طريق الثقة للتجارة والمقاولات	15054703792	6.02%
5	محمد ليث طالب الحسيني	15000000000	6.00%
6	شركة الامير للتجارة العامة المحدودة	14239172537	5.60%
7	شركة دار الياسر للخدمات البحرية والنفطية المحدودة المسؤولية	12500000000	5.00%
8	عدنان سلمان محمد حسن الحسيني	11000000000	4.40%
9	عبدالعالي سعد بنبان	7942983309	3.10%
10	علي خوام عبد العباس	7122588309	2.81%
11	أيمن عبدالقادر محمود	7061594873	2.80%
12	فيصل سالم جبر سيد	6497102515	2.60%
13	علي عباس عبدالحسين	6130558652	2.45%
14	سلام حسن صالح الخضري	6000000000	2.40%
15	عيسى شوكت محمد جواد	6000000000	2.40%
16	سمير موسى رضا ابراهيم النجار	5144309794	2.06%
17	ياسر محمد عارف الكوفي	4457682839	1.78%

18	علي صادق جعفر الدفاعي	4379854311	1.70%
19	امجد رضا ناصر الحمزاوي	3000000000	1.20%
20	شركة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار	2647661103	1.06%
21	علي سمير موسى النجار	2238761248	0.90%
22	طلال محمد خليل	2167834646	0.81%
23	كريم محمد شنيور الشمري	2093700594	0.80%
24	حيدر عبد مكي شبيب المياحي	2009919034	0.80%
25	سندس حيدر محمد كريم	1883918869	0.70%

2-2- مجلس الادارة

يعمل مجلس الادارة على تحديد توجهات المصرف بكل حكمة وبصيرة ويضع اهدافه ويطور الاستراتيجيات التي تنطلق نشاطات المصرف على نهجها من اجل تمكينه من تحقيق اهدافه واغراضه كما يقرر المجلس مستقبل المصرف من خلال حماية اصوله وصيانة سمعته ولكي يتمكن اعضاء مجلس الادارة باداء واجباتهم على اتم وجه فانهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها مع ما يميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها حيث انه مسؤولين عن اداء المصرف امام المساهمين. تتمثل مهمة المجلس الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والادارة الفعالة لشؤون المصرف حفاظاً على مصلحة مساهمي وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين وموردين ومجتمعات محلية ويتوقع من المجلس في كل مايقوم به من متابعة وتقديم اراء في كل مايعتقد انه في مصلحة المصرف ومساهميته وعماله بالشكل المعقول وفي سبيل ذلك فانه يمكن لاعضاء المجلس الاعتماد على ما يتمتع به المسؤولين التنفيذيين للمصرف والمستشارين والمدققين الخارجيين من امانة ونزاهة مهنية.

2-3- مهام ومسؤوليات المجلس

- (1) اعتماد خطط المصرف شاملة الرؤية والرسالة والغايات والاهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف في ضوء توجهات الهيئة العامة ، ثم توجيه الادارة التنفيذية لتنفيذ الخطط مع مراقبة أدائها وتقييمها وتعديلها اذا لزم الامر لضمان تنفيذ تلك الخطط .
- (2) الاشراف على الادارة التنفيذية ومتابعة ادائها ، والتأكد من سلامة الاوضاع المالية للمصرف ومن ملاءته ، واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للاشراف والرقابة الدورية على اداء المصرف .
- (3) اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة اداء الادارة التنفيذية ، عن طريق وضع " مؤشرات اداء رئيسة " (Key Performance Indicators, KPI) (KPR)Key Performance Result لتحديد وقياس ورصد الاداء والتقدم نحو تحقيق الاهداف المؤسسية للمصرف .
- (4) التأكد من توفر سياسات وخطط واجراءات عمل لدى المصرف ، شاملة جميع انشطته ، وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة ، وانه قد تم إعدامها على جميع المستويات الإدارية ، وانه تتم مراجعتها بانتظام
- (5) تحديد "القيم الجوهرية" (Core Values) للمصرف ، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لجميع أنشطة المصرف ، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الاخلاقية والنزاهة والسلوك المهني للاداريين في المصرف .

- (6) تحمل مسؤولية سلامة جميع اجراءات المصرف ، بما فيها اوضاعه المالية وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي ، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والجهات التنظيمية الاخرى المتعلقة بعمله ومراعاة "اصحاب المصالح" وان يدار المصرف ضمن إطار التشريعات ، وضمن السياسات الداخلية للمصرف ، وان الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة المصرف .
- (7) متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العامة .
- (8) تقديم الحسابات الختامية والقوائم (الكشوفات) المالية للمصرف وتقرير شامل بنتائج تنفيذ الخطة السنوية الى الهيئة العامة لمناقشتها والمصادقة عليها .
- (9) التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف .
- (10) مناقشة وإقرار الخطط السنوية والموازنات المتعلقة بأنشطة المصرف ومتابعة تنفيذها .
- (11) تشكيل لجان مجلس الادارة واختيار اعضائها من بين اعضاء المجلس او من غيرهم .
- (12) المصادقة على اختيار المرشحين لشغل مناصب الادارة التنفيذية وتقييم ومتابعة ادائهم دوريا والاشراف عليهم ومساندتهم والحصول منهم على شرح وتفسير واضح لموضوع المسائلة .
- (13) تعيين وانهاء خدمات المدقق الداخلي وتحديد اتعابه ومكافاته وتقييم ادائه.
- (14) اعتماد انظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنويا ، والتأكد من قيام المدقق الداخلي الشرعي في المصرف وبالتنسيق مع المدقق الخارجي (اي مراقب الحسابات) بمراجعة هذه الانظمة لمرة واحدة على الاقل سنويا ، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للمصرف ما يؤكد كفاية هذه الانظمة .
- (15) ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي (مراقب الحسابات) بداية واستمرارا .
- (16) اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر ، ومراقبة تنفيذها ، إذ تتضمن مستوى المخاطر المقبولة ، وضمان عدم تعرض المصرف لمخاطر مرتفعة ، وان يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للمصرف والمخاطر المرتبطة بها ، وأن يتأكد من وجود ادوات وبنية تحتية لازمة وكافية لإدارة المخاطر في المصرف ، وقادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة جميع انواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف .
- (17) التأكد من قيام المصرف بتطبيق المبادئ الاساسية "للادارة الرشيدة" كما ورد ذلك في "قواعد الادارة الرشيدة" ونظام الضبط الداخلي الواردة في تعليمات رقم (4) لسنة 2010 .
- (18) ضمان وجود " نظم معلومات إدارية " (Management Information Systems MIS) كافية وموثوق بها تغطي جميع أنشطة المصرف .
- (19) نشر ثقافة الحوكمة بالمصرف وتشجيع جميع العاملين والادارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور دورات تدريبية بخصوصها ، إضافة الى العمل على ان يقوم المصرف بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم ، فضلا على التحقق من أن السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن الحوكمة المؤسسية لعملائه ولاسيما من الشركات ، بحيث يتم تقييم المخاطر بنقاط الضعف والقوة ، تبعا لممارساتهم في مجال الحوكمة المؤسسية .
- (20) التأكد من أن المصرف يتماشى مع معايير الاستدامة (Principles Sustainability) الوارد ذكرها في الملحق رقم (1) في هذا الدليل .
- (21) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بايجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين ، الذين يمتلكون " حيازة مؤهلة" من جهة و" الادارة التنفيذية " من جهة اخرى بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة وعليه ايجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة"
- (22) اعتماد هيكل تنظيمي للمصرف يحدد التسلسل الاداري الواضح .

- (23) تحديد الصلاحيات التنفيذية الخاصة بأعمال المصرف (سواء المدير المفوض او الادارة التنفيذية ، سواء كان ذلك للعمليات المصرفية او منح الائتمان او التوقيع على التحويلات والشيكات والضمانات والكفالات والاقتراض والرهن وخطابات الضمان) .
- (24) اعتماد خطة إحلال للإدارة التنفيذية في المصرف ومراجعتها سنويا .
- (25) التأكد من اطلاع الإدارة التنفيذية على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الاموال فيما يخص قوائم تجميد اموال الارهاب يوميا واعلام مكتب مكافحة غسل الاموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي فورا في حالة وجود شخص قد ادرج اسمه في قائمة تجميد اموال الارهابيين .
- (26) يجب تقييم اداء المجلس ككل لمرة واحدة على الاقل سنويا وعرض نتائج التقييم على الهيئة العامة ، من خلال الاعتماد على نظام لتقييم اعمال المجلس على ان يتضمن هذا النظام كحد ادنى ما يأتي :
- (26-1) وضع اهداف محددة وتحديد دور المجلس في الاشراف على تحقيق هذه الاهداف بشكل يمكن قياسه دوريا .
- (26-2) تحديد مؤشرات أداء رئيسية للمدير المفوض والإدارة التنفيذية (Key Performance Indicators KPIs & KPRs) يمكن استخلاصها من الاهداف الاستراتيجية للمصرف وخطط العمل السنوية واستخدامها لقياس اداء الادارة التنفيذية دوريا .
- (26-3) التواصل ما بين المجلس والمساهمين وضرورة دورية هذا التواصل .
- (26-4) دورية اجتماعات المجلس مع الادارة التنفيذية .
- (26-5) دور العضو ومهامه في اجتماعات المجلس ومدى التزاماته بالحضور وكذلك مقارنة أدائه بأداء الاعضاء الآخرين كما يجب الحصول على " التغذية الراجعة" (Feedback) من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم .
- (27) على المصرف تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس او هيئات المديرين والإدارات التنفيذية لشركاته التابعة داخل العراق وخارجه بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل عليها .
- على مجلس الادارة الاشراف على جودة الافصاح والشفافية والمعلومات عن المصرف كافة

2-4- اجتماعات مجلس الادارة

بلغ عدد جلسات مجلس الادارة خلال سنة 2022 (17) جلسة

2-5- لم يحصل جميع السادة اعضاء مجلس الادارة والمدير المفوض على أية مكافأة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف.

لم يحصل جميع السادة اعضاء مجلس الادارة على اي قروض خلال السنة.

2-6- أعضاء مجلس الإدارة الأصليين

ت	الاسم	المنصب
1	السيد كريم محمد شنيور الشمري	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد محمد عارف عبد طاهر الكوفي	نائب رئيس مجلس الإدارة
3	السيد كاظم خلف طاهر الشمري	عضو مجلس الإدارة والمدير المفوض
4	السيد عدنان سلمان محمد حسن ياسين الحسني	عضو مجلس الإدارة
5	السيد عبد الحسين جبار محمد اكعيد القنوني	عضو مجلس الإدارة
6	السيد محمود عويد ديان ضاحي العجيلي	عضو مجلس الإدارة
7	الانسة ناهدة طه ابراهيم جواد العزاوي	عضو مجلس الإدارة

2-7- أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط

ت	الاسم	المنصب
1	السيد داود سالم حسين صالح الظفيري	عضو احتياط
2	السيد علي موحان عبطان صكبان الفرجاوي	عضو احتياط
3	السيد ايهاب علي سعيد كربول البرقعاعي	عضو احتياط
4	السيد محمد ليث طالب صالح الحسني	عضو احتياط
5	السيد محمد عبد الامير طعمة ياسين الكوفي	عضو احتياط
6	السيد فارس سعدون جودة عبود البو حداري	عضو احتياط
7	السيد صهيب سعد خليل ابراهيم الشخيلي	عضو احتياط

8-2- تشكيل اعضاء مجلس الادارة الاصليين ومقدار مساهمتهم براسمال المصرف

اعضاء مجلس ادارة الاصليين ومقدار مساهمتهم براسمال المصرف كما في 2022/12/31

ت	الاسم	المنصب	عدد الاسهم	تاريخ العضوية	مدى الالتزام في اجتماعات المجلس	عدد مرات الحضور	العضوية في لجان مجلس الادارة	تاريخ الميلاد	المؤهلات	الخبرات
1	السيد كريم محمد شنيور الشمري	رئيس مجلس الادارة	2,093.700,594 النسبة 0,84 %	2022 / 8/7	ملتزم	17	-رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية - رئيس لجنة الترشيح والمكافآت -رئيس لجنة المخاطر	1960	الدراسة الاعدادية	-رئيس مجلس ادارة شركة الجسور العالية للمقاولات منذ عام 2004 ولغاية تاريخه -نائب رئيس مجلس ادارة مجلس الاعمال الوطني العراقي منذ عام 2010 ولغاية تاريخه -رئيس مجلس الادارة مصرف العطاء الاسلامي منذ عام 2018 ولغاية تاريخه
2	السيد محمد عارف عبد طاهر الكوفي	نائب رئيس مجلس الادارة	21.765,293,426 النسبة 8,71 %	2022/8/7	ملتزم	17	رئيس لجنة التدقيق	1965	الدراسة الاعدادية	-مدير مفوض شركة جود المختار للخدمات النفطية منذ عام 2000 ولغاية تاريخه -مدير مفوض شركة جود المختار للتجارة العامة منذ عام 2001 ولغاية تاريخه -عضو مجلس ادارة المصرف الوطني الاسلامي منذ عام 2009 – 2013 -عضو مجلس ادارة مصرف العطاء الاسلامي منذ عام 2013 – 2016 -ممثل شركة جود المختار للخدمات النفطية / نائب رئيس المجلس المصرف منذ عام (2016-2022)

3	السيد كاظم خلف ظاهر الشمري	عضو مجلس الادارة والمدير المفوض	50,0000	2022/8/7	ملتزم	17	مدير مفوض	1957	بكالوريوس محاسبة وادارة اعمال 1980	متقاعد خبرة مصرفية لمدة 30 سنة / مصرف الرشيد -مسؤول شعبة الجاري / مسؤول شعبة المحاسبة / مدير فرع 2001 لغاية 2013 مصرف الرشيد -مدير مكتب الرقابة للمنطقة الوسطى لمدة 3 سنوات -مندوب الادارة العامة للمنطقة الوسطى لمدة 3 سنوات لغاية احوالي للتقاعد -عضو اصيل في مجلس ادارة مصرف الرشيد -رئيس لجنة مقابلة المخولين في المنطقة الوسطى -رئيس اللجنة التحقيقية الدائمة في المنطقة الوسطى -رئيس لجنة التغيير الخاصة بمشروع النظام الشامل -رئيس لجنة الائتمان في المنطقة الوسطى -محاضر في مادة التسهيلات المصرفية وخطابات الضمان في مركز التدريب المالي / بابل -عضو لجنة الاستثمار في الادارة العامة لمصرف الرشيد مدير مفوض مصرف العطاء الاسلامي منذ عام 2020 ولغاية تاريخه
4	السيد عدنان سلمان محمد حسن ياسين الحسني	عضو مجلس الادارة	11,000,000,000 النسبة 4,40 %	2022/8/7	ملتزم	17	-عضو لجنة التدقيق - عضو لجنة الترشيح والمكافآت	1946	بكالوريوس علوم	-مدرس اعدادية متقاعد خدمة لمدة 24 سنة -مدير مفوض شركة الامير للتجارة العامة منذ عام 2004 ولغاية تاريخه -ممثل شركة الامير للتجارة العامة /عضو مجلس ادارة المصرف منذ عام 2016 - 2022 / اصيل

5	السيد عبدالحسين جبار محمد اكعيد	عضو مجلس الادارة	25,000	2022/8/7	ملتزم	7	- عضو لجنة إدارة المخاطر - عضو لجنة الترشيح والمكافآت	1972	- بكالوريوس قانون - دبلوم قضائي	قاضي متقاعد خدمة لمدة 25 سنة
6	السيد محمود عويد ديان ضاحي العجيلي	عضو مجلس الادارة	25,000	2022/8/7	ملتزم	7	- عضو لجنة التدقيق - عضو الحوكمة المؤسسية	1954	بكالوريوس قانون	متقاعد / خدمة لمدة 30 سنة / وزارة العلوم والتكنولوجيا محامي منذ عام 2005 ولغاية تاريخه
7	الانسة ناهدة طه ابراهيم جواد العزاوي	عضو مجلس الادارة	25,000	2022/8/7	ملتزم	7	- عضو الحوكمة المؤسسية - عضو لجنة إدارة المخاطر	1988	بكالوريوس ادارة جودة شاملة	- موظفة ادارية في شركة TUV Rheinland Iraq للتقييس والسيطرة النوعية مدة سنتان -مدير مالي في مطعم عيون بغداد منذ عام 2015 ولغاية تاريخه

اجتماعات مجلس الادارة

بلغ عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال سنة 2022 (17) جلسة

لم يحصل جميع السادة اعضاء مجلس الادارة والمدير المفوض على اية مكافأة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف .
لم يحصل جميع السادة اعضاء مجلس الادارة علي اي قروض خلال السنة .

9-2- علاقة المجلس بأصحاب المصالح

1- توفير آلية محددة لضمان التواصل مع "أصحاب المصالح" وذلك من خلال الإفصاح الفعال وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة المصرف "لأصحاب المصالح" من خلال الآتي:

1-1- اجتماعات الهيئة العامة.

1-2- التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

1-3- تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية ، بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم المصرف ووضعه المالي خلال السنة.

1-4- الموقع الالكتروني للمصرف.

1-5- تقرير عن قسم علاقات المساهمين.

2- تراعى ضرورة التصويت على حدة على كل قضية تثار في الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

3- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم اعداد تقارير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج والقرارات بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة التي قام المساهمون بطرحها ، وردود الادارة التنفيذية عليها.

4- ضمان فاعلية الحوار مع المساهمين من خلال توفير العوامل الأتية كحد ادنى:-

1-4) التأكد من اطلاع اعضاء المجلس على وجهات نظر المساهمين خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات المصرف ونظم الحوكمة.

2-4) عقد لقاءات دورية مع كبار المساهمين والاعضاء غير التنفيذيين والمستقلين للتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم بشأن استراتيجيات المصرف.

3-4) الإفصاح في التقرير السنوي عن الخطوات التي تم اتخاذها من قبل اعضائه وبالتحديد الاعضاء غير التنفيذيين في اطار التوصل الى اتفاق وفهم مشترك لاراء كبار المساهمين الخاصة باداء المصرف.

5- حضور رؤساء لجنتي "التدقيق" و "الترشيح والمكافآت" ، واية لجان اخرى منبثقة عن المجلس ، الاجتماعات السنوية للهيئة العامة.

6- يجب ان يقوم المدقق الخارجي او من يمثله بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتقديم التقرير والاجابة عن الاستفسارات.

10-2- اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

ينبثق عن مجلس ادارة البنك عدة لجان متخصصة بهدف تعزيز فاعليتها الرقابية على اعمال المصرف والاشراف على سير اعماله حيث قام المجلس بتشكيل عدة لجان امثالاً لقواعد الحوكمة وهي لجنة التدقيق ولجنة ادارة المخاطر ولجنة الترشيح والمكافآت ولجنة الحوكمة المؤسسية وتم تشكيل هذه اللجان من اعضاء مجلس الادارة وكما يلي:

(اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة)



أ- لجنة التدقيق

تم ترشيح تشكيل لجنة التدقيق من السادة المدرجة اسمائهم ادناه وتم مصادقة الهيئة العامة عليها في 2022/10/18

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------------|
| 1- السيد محمد عارف عبد طاهر | نائب رئيس مجلس الادارة / رئيس اللجنة |
| 2- السيد عدنان سلمان محمد حسن | عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة |
| 3- السيد محمود عويد ديان ضاحي | عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة |
| 4- السيدة هيفاء عباس باقر محمد | مستشارة مجلس الادارة / عضو اللجنة |

مهام وصلاحيات اللجنة

- 1- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقريره .
- 2- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف .
- 3- انظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف .

- 4- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الاموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف ، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في اية عمليات او إجراءات او لوائح ترى انها تؤثر على قوة وسلامة المصرف .
- 5- التوصية الى مجلس الادارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث او الغاء التشكيلات التنظيمية او دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها .
- 6- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلاً على مراجعة تقارير الادارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية .
- 7- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وانهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الادارة التنفيذية مع مراعاة احكام القوانين النافذة .
- 8- اعداد تقرير ربع سنوي عن اعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه الى مجلس الادارة .
- 9- التدقيق والموافقة على الاجراءات المحاسبية ، وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة .
- 10- التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددتها "المعايير الدولية للابلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards, IFRS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الاخرى ذات العلاقة ، وان يتأكد من ان الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للابلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة .
- 11- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص "الابلاغ المالي" (Financial Reporting) بحيث يتضمن التقرير ، كحد ادنى ، ما ياتي :

- 11-1 (فقرة توضح مسؤولية المدقق الداخلي بالاشتراك مع الادارات التنفيذية عن وضع انظمة ضبط ورقابة داخلية حول الابلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الانظمة .
- 11-2 (فقرة حول اطار العمل الذي قام المدقق الداخلي باستخدامه وتقييمه لتحديد مدى فاعلية انظمة الضبط والرقابة الداخلية .
- 11-3 (التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف .
- 11-4 (التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب يرتبط بالمجلس ، ويتولى تطبيق سياسات " العمليات الخاصة " (KYC Know Your Customer) والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك ، بما فيها ذلك قيام المكتب باعداد التقارير الدورية عن نشاطه .
- 11-5 (مراقبة " الامتثال الضريبي الامريكي " (Foreign Account Tax Compliance Act.) " FATCA"
- 11-6 (الافصاح عن مواطن الضعف في انظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي الى احتمال عدم إمكانية منع او الكشف عن بيان غير صحيح وذو اثر جوهري .
- 11-7 (تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الانظمة والرقابة الداخلية .
- 12- علاقة اللجنة بالمدقق الخارجي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي :
 - 12-1 (اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين او التوصية بعزلهم .
 - 12-2 (توفير سبل الاتصال المباشر بين المدقق الخارجي واللجنة .
 - 12-3 (الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي .
 - 12-4 (استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ ادارة المصرف الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق الخارجي .
- 13- علاقة اللجنة بالمدقق الداخلي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي :
 - 13-1 (تعيين المدقق الداخلي او التوصية بعزله وترقيته او نقله بعد استحصال موافقة هذا البنك .
 - 13-2 (دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها .
 - 13-3 (طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي .
 - 13-4 (على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية ، والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لادارة التدقيق الداخلي وتدريبهم .

- 5-13) على لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهمات تنفيذية وضمان استقلاليتهم .
- 14- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للقوانين والانظمة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك الى المجلس .
- 15- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي .
- 16- تقديم التقرير السنوي الى مجلس الادارة للافصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.
- 17- يجب ان تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على اية معلومات من الادارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء اي مدير لحضور اي من اجتماعاتها دون ان يكون لهم صفة عضوية اللجنة ، على ان يكون ذلك منصوصا عليه في ميثاق التدقيق الداخلي .
- 18- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي ، والمدقق الداخلي ، ومسؤول ادارة الامتثال ومسؤول مكافحة غسل الاموال (4) مرات على الاقل في السنة بدون حضور اي من اعضاء الادارة التنفيذية .
- 19- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الاجراءات التي تمكن الموظف من الابلاغ بشكل سري عن اي خطأ في التقارير المالية او اية امور اخرى وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية .
- 20- مراجعة تقارير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- 21- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الاعمال والتعافي من الكوارث والازمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات .

ب- لجنة ادارة المخاطر

- 1- السيد كريم محمد شنيور الشمري / رئيس مجلس الادارة / رئيس اللجنة
- 2- السيد عبد الحسين جبار محمد اكعيد / عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة
- 3- الانسة ناهدة طه ابراهيم جواد / عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة

مهام اللجنة

- 1- مراجعة استراتيجية ادارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس .
- 2- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الادارة لغرض المصادقة ، فضلا عن الاشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم .
- 3- مراقبة " المخاطر الائتمانية " التي يتحملها المصرف ، سواء ما يتعلق " بالمدخل المعياري " او " المدخل المستند للتصنيف الداخلي " والمخاطرة التشغيلية " و " مخاطرة السوق " و " المراجعة الاشرافية " و " انضباط السوق " الواردة في المقررات التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية .
- 4- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض او المدير الاقليمي .
- 5- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) ، شاملا ذلك معايير السيولة .
- 6- التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها .
- 7- التأكد من التزام المصرف بالانظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بادارة المخاطر .

- 8- تجتمع اللجنة اربع مرات في السنة على الاقل ، ويجوز دعوة اي عضو من الادارة العليا لحضور اجتماعاتها من اجل توضيح بعض المسائل والموضوعات التي ترى اللجنة اهمية استيضاحها .
- 9- المراجعة الدورية لسياسة ادارة المخاطر المقترحة من قبل الادارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الادارة لإقرارها والمصادقة عليها .
- 10- الاشراف على اجراءات الادارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف .
- 11- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الامور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر ، اضافة الى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر .
- 12- الاشراف على استراتيجيات راس المال وادارة السيولة واستراتيجيات ادارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع اطار المخاطر المعتمد في المصرف .
- 13- تقوم بتلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الادارة التنفيذية (الانتمان ، الاستثمار ، تقنية المعلومات والاتصالات) .
- 14- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الادارة لغرض المصادقة ، فضلا عن الاشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم .
- 15- تقييم اداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة اسواق راس المال المحلية والخارجية .

ج- لجنة الترشيح والمكافآت

- 1- السيد كريم محمد شنيور الشمري / رئيس مجلس الادارة / رئيس اللجنة
- 2- السيد عدنان سلمان محمد حسن / عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة
- 3- السيد عبد الحسين جبار محمد اكعيد / عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة

مهام اللجنة

- 1- تحديد الاشخاص المؤهلين للانضمام الى عضوية مجلس الادارة او الادارة العليا في المصرف عدا تحديد الاشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق .
- 2- اعداد سياسة المكافآت ورفعها الى مجلس الادارة للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها مع الاخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :
 - 2-1) ان تتماشى مع مبادئ وممارسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الاجل على الاعتبارات الانية او القصيرة الاجل .
 - 2-2) مدى تحقيق المصرف لاهدافه طويلة الاجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة .
 - 2-3) التأكد من سياسة منح المكافآت تاخذ بالحسبان انواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف ، بحيث يتم الموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الانشطة والاعمال المصرفية .
 - 2-4) يجب ان تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف ، اجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز او عندما يوصي مجلس الادارة بذلك ، وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث هذه السياسة ، واجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق اهدافها المعلنة .
 - 2-5) وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الادارة التنفيذية بالمصرف على ان تراجع بشكل سنوي على الاقل ، بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع اي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الادارة التنفيذية دون التأثير على اداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته .

6-2) التأكد من اعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب اعضاء مجلس الادارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية (التجارية والاسلامية) .
7-2) الاشراف على عملية تقييم اداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الادارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها الى مجلس الادارة .

د- لجنة الحوكمة المؤسسية

- 1- السيد كريم محمد شنيور الشمري
- 2- السيد محمود عويد ديان ضاحي
- 3- الانسه ناهدة طه ابراهيم جواد
- / رئيس مجلس الادارة / رئيس اللجنة
- / عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة
- / عضو مجلس الادارة / عضو اللجنة

مهام اللجنة

- 1- مراجعة تطبيق دليل الحوكمة المؤسسية والاشراف على اعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقا لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع انشطته ، وتحديثه ومراقبة تطبيقه .
- 2- اشراف واعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف .
- 3- التاكيد من تطبيق المصرف لمبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له .

تم دمج مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات مع مهام لجنة حوكمة المصرف كمرحلة اولى لمدة سنة - ثلاث سنوات بعد ذلك تنفصل اللجنة وتصبح لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات منفصلة عن لجنة حوكمة المصرف ويحدد المجلس اهدافها ويوفضها بصلاحيات من قبله وفق ميثاق العمل وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس . وتجتمع اللجنة بشكل دوري (ثلاثة اشهر في الاقل) وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة وتتولى المهام الاتية:

- 1- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات) ، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وتلبيتها ، وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات ، واستخدام الادوات والمعايير اللازمة للمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك ، مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI) ، وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- 2- اعتماد الاطار العام لادارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objective for Information and Related Technology) بجميع اصداراتها لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية ، بشكل مستدام ، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات .
- 3- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية ، واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة ، وعد معطياتها حداً ادنى ، وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- 4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ، والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث : الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible، وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable ، والاطراف

الاستشارية Consultant ، وتلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed في المرفق المذكور بهذا الشأن.

5- التأكد من وجود اطار عام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق والاطار العام الكلي لادارة المخاطر في المصرف ويتكامل معه ، وفقاً للمعايير الدولية (ISO 73 , ISO 31000) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ، ويلبيها.

6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمصرف.

7- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفاءتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المصرف واعماله.

8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات ، واتخاذ مايلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.

مستشارو مصرف العطاء الاسلامي لعام 2022

السيدة هيفاء عباس باقر / مستشار مجلس الادارة

السيد ماجد سلمان محمد / مشاور قانوني للمصرف

11-2- الادارة التنفيذية للمصرف

فيما يلي الاسماء والعناوين الوظيفية للادارة التنفيذية للمصرف

1. السيد كاظم خلف الشمري / المدير المفوض

kadhomkhalaf@yahoo.com

07706109103 – 07819131020

2. السيدة لى عبد الحميد حسن / معاون مدير مفوض اول

lumaaljashami@gmail.com

07903501419

3. السيد لؤي صبحي عبد الامير / مدير قسم الادارة والموارد البشرية

luoysubhi26472@gmail.com

07705823123

4. السيدة سهام هاشم طه / مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب

alsabrenn@gmail.com

07811905412

5. السيدة مسرى مدحت عبد الكريم / مدير قسم الشؤون المالية والحسابات

masramedhatalbayaty@gmail.com

07713699838

6. السيد ماهر محمد منيف / مدير قسم الشؤون القانونية
mahermohammed113@gmail.com
07728777720
7. السيدة نور رعد عبود / مدير قسم الامتثال الشرعي
noorraad391@gmail.com
07706575819
8. السيد طيف نبيل صادق / مدير قسم تقنية المعلومات
taifnabeel@gmail.com
07905611719
9. السيدة منى فنجان ناشي / معاون مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي
mfingan786@gmail.com
07717933081
10. السيدة هناء شاكر حمود / مديرة القسم الدولي
hanashakar19999@gmail.com
07817070057
11. السيدة فردوس محمد علي الخياط / مدير قسم الائتمان
firdwsalkhyat27@gmail.com
07740456225
12. السيدة بسمة حامد عجينة / مدير قسم الاستثمار
basmajima@gmail.com
07709833208
13. الانسة رشا عبد السريع حسين / مدير قسم المدفوعات
rasha.alhassani11@gmail.com
07804027530
14. السيدة عذراء طارق مولود / مدير الفرع الرئيسي
athraa.alobaidy771@gmail.com
07901994720
15. الانسة سحر عصمان سالم / مدير قسم العلاقات العامة والتوعية المصرفية وحماية الجمهور
cooo3979@gmail.com
07903930359
16. السيدة زهراء طارق نوري / مدير قسم ادارة المخاطر
chicazozo61@gmail.com
07714826696
17. الانسة زهراء فارس داود / مدير ادارة وتخطيط الفروع
zahraafaris81@gmail.com
07815154258

12-2- اللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية

تشكل الادارة العليا اللجان لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان مجلس الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتشكل لجان الادارة التنفيذية من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجان مواعيد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لاي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب

(اللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية)



أ- اللجنة الائتمانية

- | | |
|--------------------------------|---------------|
| 1- السيدة لمى عبد الحميد حسن | / رئيس اللجنة |
| 2- السيدة فردوس محمد علي | / عضو اللجنة |
| 3- السيد ماهر محمد منيف | / عضو اللجنة |
| 4- السيدة مسرى مدحت عبد الكريم | / عضو اللجنة |
| 5- السيدة عذراء طارق مولود | / عضو اللجنة |

مهام اللجنة

- 1- الاشراف ومتابعة تطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي فيما يخص أسس تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن وتكوين المخصصات .
- 2- متابعة الانكشافات الائتمانية بالتعاون مع شعبتين :
 - 2-1 حسابات السجل الائتماني .
 - 2-2 شؤون الزبائن (المستهلكين والمستفيدين) .

- 3- متابعة حركة سداد القروض .
- 4- التعاون مع الدائرة القانونية في متابعة تحصيل القروض المتعثرة .
- 5- العمل على استرداد القروض المشطوبة قدر المستطاع .
- 6- تبسيط اجراءات منح القروض .
- 7- اصدار خطابات الضمان .

ب- لجنة الاستثمار

- | | |
|---------------------------------|---------------|
| 1- السيد كاظم خلف الشمري | / رئيس اللجنة |
| 2- السيدة بسمة حامد محسن | / عضو اللجنة |
| 3- السيدة ابتهاج علي عبد الامير | / عضو اللجنة |

مهام اللجنة

- 1- تجزئة محفظة الاستثمار الى ادوات " حقوق الملكية " و " ادوات الدين " شاملا ذلك حوالات الخزينة والسندات الحكومية وكذلك مكونات المحفظة من الادوات الاجنبية .
- 2- اقتراح عمليات البيع والشراء او الاحتفاظ بمكونات محفظة الاستثمار ومتابعة تنفيذها في حالة مصادقة مجلس الادارة عليها .
- 3- مراجعة المؤشرات الدورية المستخدمة من قسم الاستثمار او الوحدات الاستثمارية وتقديم المقترحات اللازمة بخصوصها .

ج- لجنة تقنية المعلومات والاتصالات

- | | |
|------------------------------|---------------|
| 1- السيد كاظم خلف الشمري | / رئيس اللجنة |
| 2- السيد طيف نبيل صادق | / عضو اللجنة |
| 3- الانسة رشا عبد السريع حسن | / عضو اللجنة |
| 4- الانسة هند عز الدين محمد | / عضو اللجنة |

مهام اللجنة

- 1- مراجعة وتطوير استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات والتحقق من امنية المعلومات والاتصالات .
- 2- التحقق من كفاية البنية التحتية وانظمة المعلومات والاتصالات والشبكات الالكترونية والبرمجيات المستخدمة في المصرف .
- 3- التحقق من كفاية الاجراءات المتخذة للاحتفاظ بنسخ احتياطية محدثة من المعلومات لاغراض مواجهة احتمالات الكوارث وفقدان قواعد البيانات .
- 4- متابعة تقنيات خدمة العملاء الالكترونية .
- 5- التأكد من جودة وملائمة ادارة الشبكة الداخلية للمصرف وموقعه الالكتروني على الانترنت .
- 6- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الاعمال والتعافي من الكوارث والازمات .

- 7- التأكد من اعداد دليل سياسات واجراءات تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على تحديثه وتقديم المقترحات اللازمة لتطوير الدليل طبقاً لمقتضيات العمل.
- 8- التأكد من وجود فصل في الواجبات بين ادارة تقنية المعلومات والاتصالات من جهة والادارات الاخرى في المصرف من جهة اخرى .

على الادارة التنفيذية العليا تشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وبشكل مستدام ويتم تشكيلها برئاسة المدير المفوض ومدراء الاقسام بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير ادارة المخاطر ومدير امن المعلومات وينتخب المجلس احد اعضاءه ليكون عضواً مراقباً لهذه اللجنة فضلاً عن مدير التدقيق الداخلي التي تكون مهمته مراقباً وليس عضواً في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم او مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية ، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها ، ويتم توثيق اجتماعات اللجنة بمحاضر اصولية وتجتمع اللجنة التوجيهية مرة كل ربع سنوي في الاقل وتتولى بصورة خاصة القيام بالمهام الاتية:

- 1- اعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية لادارة المخاطر الكفيلة بالوصول الى الاهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس ، والاشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها بشكل مستمر.
 - 2- ربط مصفوفة الاهداف المؤسسية بمصفوفة اهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة ، كما وردت في المرفق رقم (2) من دليل حوكمة وادارة تقنية المعلومات والاتصالات، واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر ، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف واهداف الضوابط ، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الادارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر واطلاع اللجنة على ذلك.
 - 3- التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الاهداف وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ، الواردة في المرفقين (2) و (3) على الترتيب من دليل حوكمة وادارة تقنية المعلومات والاتصالات، حداً أدنى ، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كل العمليات اللازمة لدعم الاهداف التي تراعي فصل المهام ، وعدم تضارب المصالح وتطوير البنية التحتية التقنية والخدمات الاخرى المتعلقة بها خدمة للاهداف ، وتولي عمليات الاشراف على سير تنفيذ مشاريع حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وعملياتها.
 - 4- ترتيب مشاريع وبرامج تقنية المعلومات والاتصالات بحسب الاولوية.
 - 5- مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتقنية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
 - 6- رفع التوصيات اللازمة للجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بشأن الامور الاتية:
- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
 - اية انحرافات قد تؤثر سلباً في تحقيق الاهداف الاستراتيجية.
 - اية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وامنها وحمايتها.
 - تقارير الاداء والامثال بمتطلبات الاطار العام لادارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.
- تزويد لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بمحاضر اجتماعاتها اولاً بأول ، والحصول على مايفيد الاطلاع عليها.

2-13- ميثاق سلوكيات ادارة العمل

القيم الجوهرية للمصرف

ان مصرف العطاء الاسلامي يؤمن بأن سمعة المؤسسة المصرفية تعتمد ليس فقط على مركزها المالي في السوق ولكن ايضاً على النزاهة والسرية المصرفية ومستوى الثقة الذي تتمتع به لذلك يضع مصرفنا سياسة لقواعد السلوك المهني واخلاقيات العمل معتمدة من قبل مجلس الادارة والتي تعمم على كافة موظفي المصرف واعضاء مجلس الادارة على ان يتم الحصول على توافيعهم على نحو يفيد تفيدهم بمضمونها.

ان نمونا وتوسعنا وطموحنا في ان نصبح من افضل المصارف يتطلب تكثيف ممارساتنا الاخلاقية المهنية وهدفنا الاسمي ان نصبح الشريك الموثوق به من اجل توفير خدمات ومنتجات متميزة لذا وضعت لائحة السلوك هذه في تحديد المبادئ الاساسية للأنشطة في جميع اقسام وفروع المصرف ونقدم ارشادات حول السلوك الشخصي وتطبيقها من أجل حماية مصالح عملائنا والالتزام بنزاهة السوق ومنع غسل الاموال التي جاءت من أنشطة إجرامية ومكافحة الفساد والارهاب من داخل وخارج صناعة الخدمات المصرفية والمالية وعليه يدرك المصرف ضرورة الالتزام بالنزاهة في كل معاملة يدخل فيها ويؤمن ان النزاهة والصدق في سلوكه الداخلي يحكم عليها من خلال سلوكه الخارجي لذا ينبغي على جميع الموظفين تطبيق اعلى المعايير عند تنفيذ الاعمال المصرفية والسعي في جميع الاوقات والالتزام بالقوانين والتعليمات التي تحدد آليات كافة الاعمال في المصرف وان عدم الالتزام بذلك يؤدي الى الاساءة الى سمعة المصرف والى الدعاية السلبية التي تظهر بالمصرف حتى وان لم ينتهك اي قانون او تعليمات ويتعين قراءة مبادئ وقواعد السلوك المهني هذه كجزء من الاجراءات والسياسات المفصلة للمصرف والقواعد التنظيمية الاخرى وتطبيقها في السلوك اليومي من قبل جميع الموظفين من اجل المحافظة على المستوى العالي من النزاهة والخلق الذي يعكسه كل موظف يعمل في هذه المؤسسة على ان يقوم كل موظف بالمصادقة على الاقرار المرفق والذي يبين اطلاقه والتزامه بكل ماورد في مبادئ ومعايير قواعد السلوك المهني وخلاف ذلك يتعرض الى العقوبات المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة واهم القواعد هي:

1- تطبيق ميثاق السلوك

تقع مسؤولية تطبيق الميثاق كاملة على عاتق كل موظف ويجب عليه ان يقرأ ويفهم جيداً جميع محتوياته ويلتزم بما جاء به على المستوى الشخصي والوظيفي ويحق للعاملين الرجوع الى الادارة العليا في حالة وجود أية استفسارات تتعلق بتفسير وتطبيق احكام هذا الميثاق.

2- المبادئ المهنية

2-1- التعامل مع الاخرين وحقوق الانسان

من متطلبات السلوك المهني ان يكون الموظفين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الزبائن على دراية تامة بحقوق الانسان المكفولة بموجب القوانين السماوية اذ اكدت الاحاديث النبوية الشريفة على مفهوم العدالة في التعامل مع الاخرين بغض النظر عن اللون او الجنس او الدين او العرق كما ورد في الحديث الشريف (كلكم لادم وادم من

تراب) و (ليس لعربي فضل على اعجمي الا بالتقوى) و (الناس سواسية كأسنان المشط) اضافة الى الوثيقة العالمية لحقوق الانسان التي تؤكد على مبدأ العدالة في التعامل وبما ان مصرفنا يعتمد على الشريعة الاسلامية منهجاً لعمله لذا يتطلب من العاملين في المصرف الالتزام بما يلي:

أ/ احترام حقوق الانسان ومصالح الآخرين دون استثناء والتعامل مع الجمهور باحترام وحيادية وتجرد وموضوعية دون تمييز على اساس العرق او النوع الاجتماعي او المعتقدات الدينية او السياسية او الوضع الاجتماعي او السن او الوضع الجسماني او اي شكل من اشكال التمييز.

ب / السعي الى اكتساب ثقة الزبون من خلال التعامل معه بما يتوافق مع القوانين والانظمة والتعليمات النافذة.

جـ - انجاز المعاملات المطلوبة بالسرعة والدقة المطلوبة وضمن حدود الاختصاص والاجابة على استفسارات وشكاوي متلقي الخدمة بكل دقة وموضوعية وسرعة.

د / توفير المعلومات المطلوبة لمتلقي الخدمة والمتعلقة بأعمال ونشاطات المصرف بدقة وسرعة دون خداع او تضليل وفقاً للتشريعات النافذة والقيام بارشادهم الى آلية تقديم الشكاوي في حالة رغبتهم في رفع شكوى الى الجهات المعنية.

هـ- اعطاء اولوية العناية والرعاية الى ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم العون والمساعدة لهم.

و -/ التعامل مع الوثائق والمعلومات الشخصية المتعلقة بالافراد يتم بسرية تامة وفقاً للقوانين والانظمة المعمول بها وعدم استغلال هذه المعلومات لغايات شخصية.

ز / -الامتناع عن اي عمل يؤثر سلباً على ثقة الجمهور بالمصرف.

2-2- التعامل مع الزبائن

يتعين على جميع الموظفين مباشرة جميع المعاملات في اطار القواعد والاجراءات المحددة لدى المصرف واية معاملات تنطوي على استثناء من الاجراءات يجب احوالها الى الاشخاص المعنيين ومباشرتها بعد الحصول على الموافقات المسبقة من الجهات المعنية.

أ/ -يتعين اخضاع جميع الزبائن الجدد لعملية التحقق من الهوية ومصادر الاموال واستحصال الموافقة وتقع مسؤولية هذا العمل وفقاً للتعليمات الواقعة على عاتق مدراء الفروع ومعاونيهم والمخولين.

ب / - توخي الحذر في سياق المحافظة على العلاقات مع الزبائن علماً انه لن يتم القيام باي معاملة لزبون مالم يبادر الى تقديم ما يثبت هويته ومصدر امواله.

جـ- / التأكد من الحصول على تعليمات واضحة ومناسبة من الزبائن قبل القيام باي معاملة.

د- اعطاء الزبائن اشعاراً ووقتاً مناسب قبل اي تغيير في شروط واحكام اي عقد على ان يتبع الاشعارات / الطلبات الشفوية تأكيد خطي.

هـ- ابلّغ الزبون خطياً بأي رسوم / تكاليف يجب دفعها من قبل الزبون فيما يتعلق بحسابه او اي منتج (خدمة او معاملة).

2-3- مراقبة علاقات عمل الموظفين

أ- جميع علاقات العمل التي ينشئها الموظف تتم باعتباره ممثلاً لمصرف العطاء الاسلامي ويجب استخدامها فقط لتعزيز مصلحة المصرف.

ب- لايجوز استخدام هذه العلاقات لتحقيق فائدة شخصية (مالية او غير مالية) للموظفين او عائلاتهم او معارفهم.

ج- يحق للمصرف النظر في علاقة اي زبون وفي اي وقت طوال فترة علاقة الموظف بالزبون مع المصرف وذلك من اجل تحديد ما اذا كان الموظف يؤدي دوره حسب متطلبات العمل.

2-4- تحديث بيانات الزبون بصورة دورية

أ/ - لايجوز لأي موظف ان يحدث / يعدل / يلغي في سجلات المصرف اي قيود او معلومات تعتبر خاطئة او مضللة او تحجب طبيعة عمل اي معاملة.

ب / - الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالزبون ومعاملاته بحيث يكون بالامكان استرجاع اي معاملة تمت سابقاً والرد على اي استفسارات من اي جهة خارجية تتعلق بالافصاح عن معلومات تتعلق بالزبون.

2-5- الرشوة

يحظر على الموظفين استلام الرشاوي من الزبائن او السعي لاستلام مبالغ / عروض هدايا / تيرعات او خدمات شخصية منهم من اجل منحهم شروط واحكام جيدة او اي خدمات اخرى والتي عادة لاتقدم الى زبائن اخرين.

2-6- تعامل الموظفين داخل وخارج البنك

يتبنى المصرف سياسة تقتضي بتمكين جميع الموظفين من التمتع ببيئة عمل خالية من جميع انواع اساءة السلوك بما في ذلك التمييز والمضايقة من جانب المدراء او الزملاء او المستشارين او الزبائن ويعد اي تمييز او مضايقة تتعلق بالعرق / الجنس / اللون / الديانة والمذهب / العمر / الاعاقة الجسدية او الوضع الاجتماعي امراً غير مقبول ومكروهاً ولايتوافق مع عاداتنا بتوفير بيئة مهنية محترمة للعمل وعليه ندرج في ادناه بعض التوصيات تتعلق بهذا الموضوع

أ / - يتعين على الموظفين عدم اساءة السلوك تجاه زملائهم في العمل داخل او خارج مواقع العمل.
ب / - عدم السماح لأي موظف باستخدام مركزه للتهديد او الحصول على فائدة غير مستحقة من اي موظف او شخص خارجي او جهة خارجية.

جـ/- قد تؤدي التصرفات التي تنطوي على سوء السلوك والصادرة عن الموظف الى اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه والتي قد تصل الى الفصل من العمل.

د/- الاتهامات الكاذبة بالمضايقة سوف تؤدي الى اتخاذ اجراءات تأديبية مشددة بحق من تصدر عنه.

3- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

على جميع الموظفين الاطلاع والالتزام بالقواعد الواردة بتعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب استناداً الى التعليمات النافذة بهذا الخصوص حسب قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 بحيث تشمل القيام او المساعدة في اي تحويلات او نقل او اخفاء او حيازة اموال متأتية من أنشطة مشبوهة.

اذ يجب ان يكون الموظفون متيقظين الى امكانية استخدام الاموال المشبوهة من قبل عملاء عاديين من خلال معاملات وعليه يسعى المصرف بالتعاون مع الموظفين الى منع غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال التعرف على اطراف العمليات المالية ومصادر الاموال.

4- قواعد السلوك المهني

1-4- القواعد العامة للسلوك

يجب ان يتصرف جميع الموظفين وفق السلطة الممنوحة لهم مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح المصرف مع مراعاة الفقرات ادناه:

- أ/- التصرف وفق معايير الشرف والنزاهة والعدل والسلوك الاخلاقي خلال العمل لدى المصرف.
- ب/- عدم اتخاذ اي قرار في اي امر ينطوي على تعارض في المصالح وفي حال حدوث تعارض في المصالح يتعين الكشف خطياً عن الحقائق ذات الصلة والظروف التي ادت او قد تؤدي الى تعارض في المصالح للادارة العليا من اجل الحصول على المزيد من الارشادات بذلك الخصوص.
- ج/- تجنب اي علاقة مع الزبائن من شأنها تؤثر على القدرة لاقامة علاقة عمل رصينة.

د/- تكريس كامل اهتمام الموظفين لتلبية مصالح المصرف واعماله.

هـ/- عدم استغلال المنصب الوظيفي او المعلومات التي حصل عليها من المصرف لفائدته الشخصية.

و/- الحرص على حماية اصول ومعلومات وعمل المصرف وعدم استخدامها للفائدة الشخصية.

ي/- الالتزام بجميع القوانين والقواعد واللوائح نافذة المفعول.

2-4- سرية المعلومات

أكدت كافة القوانين المنظمة لعمل المصارف على امنية وسرية المعلومات الخاصة بمعلومات المصرف ومعلومات الزبون كما ورد في المواد (50 و49) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004. وفي سياق عمل الموظفين لدى المصرف يجب ان يحتفظون بمعلومات سرية وحساسة عن المصرف وزبائنه وبالتالي يجب المحافظة على أمن هذه المعلومات من أجل المحافظة على نزاهة المعاملات الفردية لكل زبون ولعمل المصرف عموماً ويسري شرط السرية المصرفية على جميع الموظفين خلال فترة عملهم لدى المصرف وحتى بعد انتهائهم مع مراعاة استخدام الموظفين للمعلومات التي يحصلون عليها في سياق عملهم لدى المصرف فقط في تحقيق الاهداف الموضوعية والمعتمدة ومشاركة هذه المعلومات مع المسؤولين عنها وفي ادناه جملة من الفقرات واجبة الالتزام للمحافظة على السرية المصرفية

أ / - الحرص على حماية سرية المعلومات المهنية عن طريق التصريح عنها الى الافراد الذين يحتاجون اليها من اجل مباشرة المعاملات مع الزبائن.

ب / - عدم البوح بأي معلومات تتعلق بزبون الى طرف ثالث اذ تعتبر جميع المعلومات ذات الصلة بشؤون الزبون سرية سواء كانت مهمة وحساسة او غير ذلك دون موافقة خطية من الزبون نفسه الا مايتعلق بالاجراءات التي تخص الائتمان او عندما يطلب ذلك بموجب القانون او بأمر من المحكمة او في بعض الحالات بأمر من جهة حكومية مخولة.

ج/ - عدم استخدام المعلومات لاغراض شخصية او مصلحة اي فرد له صلة بالزبون.

د / - عدم اتلاف او محو او التلاعب بأي معلومات حصل عليها في اطار العمل.

هـ / - التزام جانب الحذر عند الاتصال بالزبائن بحيث لايسمح لأي موظف اعطاء وعود او توقعات او اراء لكون ينظر الى كل كلمة ينطق بها الموظف التزام على المصرف وتشكل التزام وعليه يجب الحذر عند التحدث مع الزبائن وعدم اطلاق الوعود والتوقعات دون تخويل.

و/ - تعتبر جميع التعاميم والمذكرات الداخلية والنشرات الخاصة بالمنتجات للاستخدام داخل المصرف حصرياً ولايسمح بأخذها او ارسالها لاي فرد خارج المصرف.

3-4- ارشادات المحافظة على السرية

لأجل تحقيق ماورد في الفقرة (2-2) ندرج ادناه بعض المبادئ والتوجيهات التي يتعين مراعاتها فيما يتعلق بالحفاظ على السرية المطلوبة

أ / - عدم مناقشة المسائل السرية في المصاعد والممرات او غيرها من المرافق المشتركة في مقر المصرف.

ب / - تجنب مناقشة المسائل السرية في بعض الاماكن العامة مثل سيارات الاجرة والمطاعم والاماكن العامة الاخرى.

جـ / - اذا كان من الضروري مناقشة بعض المسائل المتعلقة بالعمل في مكان عام يجب تجنب ذكر اسم اي عميل او اي تفاصيل تؤدي الى كشف هوية الزبون والمعلومات المتعلقة به والافضل تحاشي ذلك قدر الامكان.

د/ - عدم ترك الوثائق السرية على المكاتب بعد انتهاء الدوام الرسمي.

هـ/ - التخلص من مسودات المشاريع او الوثائق الاولى باستخدام جهاز تمزيق الورق.

و/- عدم نسخ المعلومات السرية على اي وسيط الكتروني (اقراص او فلاشات) مالم تكن محمية بطريقة مشفرة وبموافقة مسبقة من مدير القسم وفي حال وجود اي مشكلة ناشئة عن انتهاك السرية او في حالة وجود خرق محتمل او متوقع لسرية المعلومات يتم ابلاغ مدير القسم ومسؤول الامتثال في المصرف فوراً.

4-4- تضارب المصالح

أ / - لايسمح بأن يقوم الموظف بوضع نفسه في موقف تتضارب فيه مصلحته الشخصية او مصالح أسرته او طرف ثالث مع مصالح المصرف وزبائنه.
ب /- يجب على جميع الموظفين الافصاح بشكل تام عن اي مواقف قد تنطوي على تعارض في المصالح ومصالح المصرف.
ج/- يجب على اي موظف الحصول على الموافقة من مديره المباشر وقسم الموارد البشرية وأخذ النصيحة القانونية من الادارة القانونية في المصرف اذا لزم الامر قبل القيام بأي نشاط قد يصنف على انه تعارض محتمل في المصالح.

د/- تشمل المجالات المحتملة لتعارض المصالح والتي يتعين تجنبها على سبيل المثال لا الحصر.

- 1- تملك حصة مالية كبيرة و/ او عضوية مجلس الادارة في أية مؤسسة مالية ويعتبر التملك المالي كبيراً عندما تكون نسبة الملكية (5%) او اكثر من قيمة رأس المال.
- 2- تمثيل المصرف في اي معاملة تكون فيها مصلحة مالية شخصية عائلية.
- 3- تملك مصلحة شخصية او مصلحة عمل / مصلحة مالية او نشاط او علاقة عائلية خارج المصرف والتي قد تكون سبباً لتعارض المصالح مع مصالح المصرف.
- 4- التنافس مع المصرف في بيع او شراء اي اصول ملموسة او اخذ فرصة عمل من المصرف من اجل مصالح شخصية.
- 5- استخدام اصول المصرف مثل الاموال / المعلومات.
- 6- قبول الهدايا من اشخاص او مؤسسات لها علاقة عمل مع المصرف سواء كانت نقدية او عينية.
- 7- لايجوز لمنتسبي المصرف العمل لأمر زبائن المصرف حتى لو كان بوكالة رسمية.
- 8- لايجوز لمنتسبي المصرف الترويج وبيع بعض البضائع لصالحهم الشخصي في مقر المصرف او جمع الاموال لاغراض غير معلومة واذا كان القصد اعانة بعض الموظفين او شراء هدايا لهم يتم استحصل موافقة مدير القسم ومدير الموارد البشرية مسبقاً.
- 9- بيع الممتلكات الخاصة غير مسموح به في بنايات المصرف.

4-5- مسؤوليات العهدة والامانة

4-6- منع سوء استخدام / الاضرار بممتلكات المصرف

4-7- اداب العمل

14-2 الإفصاح والشفافية

- (1) على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهتم أصحاب المصالح.
- (2) يجب ان يتضمن التقرير السنوي للمصرف نصاً يفيد بأن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة في ذلك التقرير ، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- (3) على المجلس التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددتها "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards, IFRS) وتعليمات البنك المركزي العراقي والتشريعات والتعليمات الاخرى ذات العلاقة ، وان يتأكد من ان الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- (4) على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للمصرف والتقارير ربع السنوية ، افصاحات تتيج لأصحاب المصالح الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للمصرف.
- (5) يفضل ان يتم الإفصاح باللغتين (العربية و الانكليزية).
- (6) على المجلس التأكد من ان التقرير السنوي يتضمن ، كحد أدنى ما يأتي:
 - 6-1 الهيكل التنظيمي للمصرف مبيناً فيه اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.
 - 6-2 ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس.
 - 6-3 المعلومات التي تهتم "أصحاب المصالح" المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف ، ومدى التزامه بتطبيق بنود الدليل.
 - 6-4 التأكد من إعداد تقرير الحوكمة الخاص بالمصرف وتضمينه في التقرير السنوي.
 - 6-5 معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس ، من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في راس مال المصرف ، وعضويته في لجان المجلس ، وتاريخ تعيينه ومدى التزامه بحضور اجتماعات المجلس ، وأية عضويات يشغلها في مجالس شركات اخرى ، والمكافآت بجميع أشكالها التي حصل عليها من المصرف ان وجدت ، وذلك عن السنة السابقة ، وكذلك القروض الممنوحة له من المصرف ، وأية عمليات اخرى تمت بين المصرف ، والعضو ، او بين الاطراف ذوي العلاقة به.
 - 6-6 معلومات عن ادارة المخاطر ، تشمل هيكلها ، وطبيعة عملياتها ، والتطورات التي طرأت عليها.
 - 6-7 عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
 - 6-8 ميثاق سلوكيات ادارة العمل وأسماء كل من أعضاء المجلس والادارة التنفيذية والمستقلين خلال هذا العام.
 - 6-9 ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى المصرف ، والمكافآت بجميع أشكالها التي منحت للادارة التنفيذية كل على حده ، وذلك عن السنة السابقة.
 - 6-10 اسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1% او اكثر) والمجموعات المرتبطة التي تمتلك (5% او اكثر) من راس مال المصرف ، مع "تحديد المستفيد الحقيقي من هذه المساهمات ، او اي جزء منها ، وتوضيح ان كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً او جزئياً.
- (7) نشر تقرير خاص بممارسات الحوكمة المؤسسية.
- (8) سياسة الاستدامة الخاصة بالمصرف وماتم بشأنها.

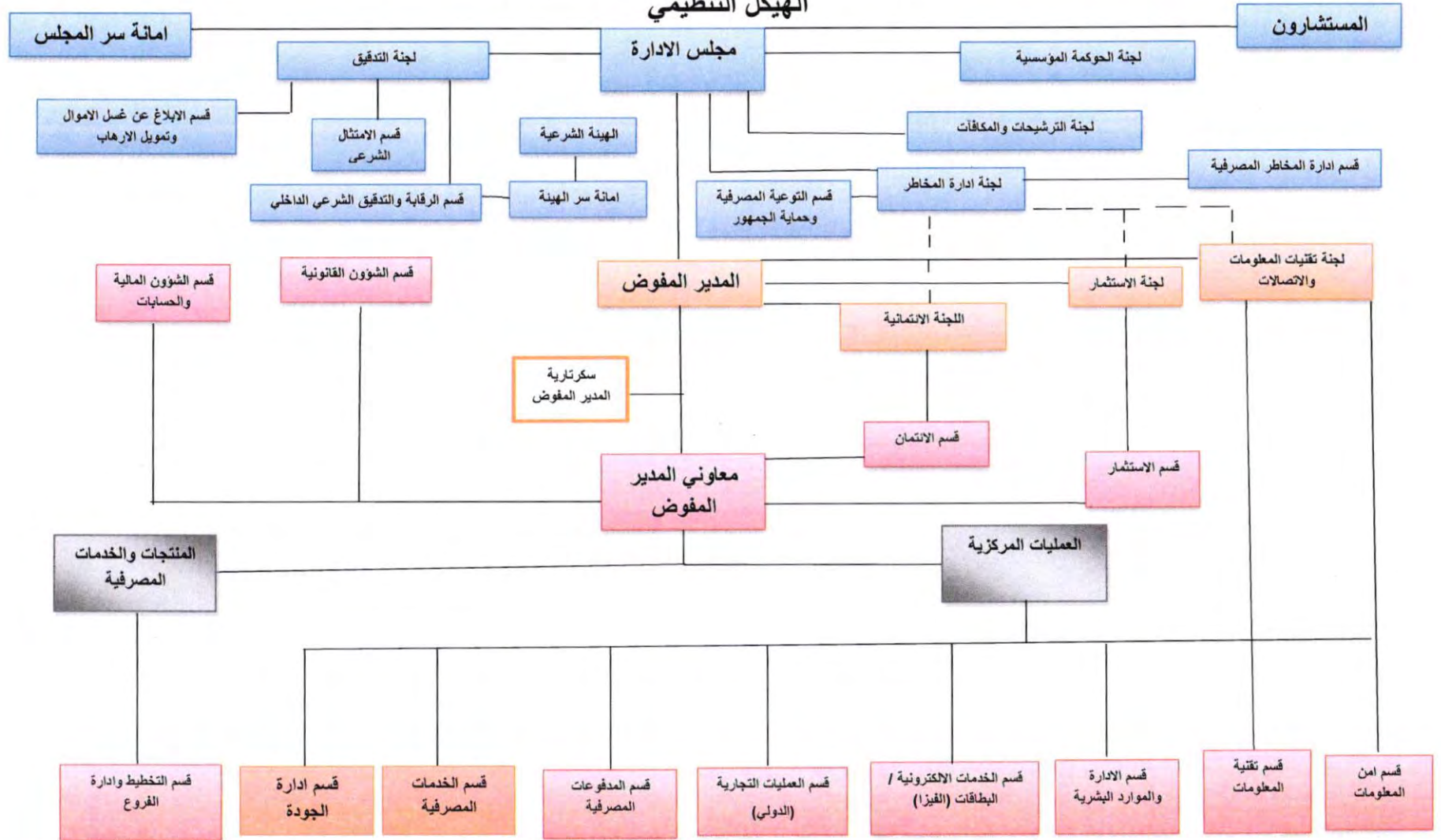
15-2 حقوق المساهمين

- 1- حصول المساهمين على جميع المعلومات ذات العلاقة التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه بصفة دورية وبدون تأخير.
- 2- المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة على ان يؤخذ في الاعتبار المواضيع التي يرغب المساهمون في طرحها في مثل هذه الاجتماعات.
- 3- مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال الهيئة العامة وتوجيه الاستفسارات الى اعضاء المجلس.
- 4- انتخاب اعضاء مجلس ادارة المصرف.
- 5- تزويد المساهمين بمعلومات عن مكان وتاريخ انعقاد الهيئة العامة وجدول اعمالها قبل مدة (30) يوماً من تاريخ الاجتماع.
- 6- ترشيح وانتخاب وانهاء خدمة اعضاء مجلس الادارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدرتهم على اداء عملهم ومناقشة حجم المكافآت والحوافز المالية التي يتقاضاها اعضاء مجلس الادارة وكبار الاداريين التنفيذيين ، اضافة الى حقهم في تقديم اي استفسار الى المجلس بشأن اي ممارسات غير مهنية.
- 7- يحق لصغار المساهمين انتخاب عضو او اكثر لتمثيلهم في مجلس الادارة استناداً الى آلية التصويت التراكمي.

2-16- اهم مبادئ ء معايير الاستدامة (Sustainability Principles)

ت	المبادئ	النص
1	انشطة الاعمال: ادارة المخاطر المصرفية والبيئية	دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرار المتعلق بأنشطة المؤسسة لتجنب او تقليل او تعويض الاثار السلبية.
2	العمليات التجارية: البيئة والبصمة الاجتماعية	تفادي او تقليل او تعويض الاثار السلبية لعمليات المؤسسة التجارية على المجتمعات المحلية والبيئة التي تعمل فيها وحيثما امكن تعزيز الاثار الايجابية
3	حقوق الانسان	احترام حقوق الانسان في العمليات والانشطة التجارية للمؤسسة
4	التمكين الاقتصادي للمرأة	تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ثقافة مكان العمل شاملة الجنسين الذكر والانثى في العمليات التجارية للمؤسسة والعمل على البحث عن المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً للمرأة من خلال الانشطة التجارية.
5	الشمول المالي	السعي لتقديم الخدمات المالية للأفراد والمجتمعات التي تعتبر تقليدية والتي تملك وصول محدود او لاتستطيع الوصول للقطاع المالي الرسمي.
6	الحوكمة	تطبيق ممارسات حوكمة قوية وبشفافية في المؤسسات.
7	بناء القدرات	تطوير المؤسسات الفردية والقطاعية اللازمة لتحديد ادارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والفرص المرتبطة بالانشطة والعمليات التجارية.
8	الشراكات التعاونية	التعاون مع القطاعات كافة والاستفادة من الشراكات الدولية لتسريع التقدم الجماعي وتحسين القطاع كوحدة واحدة من اجل ضمان توافق رؤية المؤسسة مع المعايير الدولية ومتطلبات التنمية المحلية.
9	التقارير	استعراض ومراجعة التقارير بانتظام حول مسار التقدم لمقابلة هذه المبادئ على مستوى المؤسسة الفردية والقطاعية.

مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل
الهيكل التنظيمي



مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل

ثالثاً. فروع المصرف

يتمتع مصرف العطاء الاسلامي بشبكة فروع عددها (8) فروع داخل العراق وهي كالآتي:

ت	اسم الفرع	العنوان	الرقم الرمزي	موافقة البنك على الفرع وتاريخها	اسم مدير الفرع	الموافقة على تعيينهم	الهاتف
1	الفرع الرئيسي	بغداد / شارع العرصات / حي بابل / بناية 76	26	2389/3/9 في 2006/10/16	عذراء طارق مولود	9023/3/9 في 2020/7/21	077109 99424
2	فرع اربيل	محافظة اربيل – شارع (100) قرب مستشفى طوارئ الغربية	28	1638/3/9 في 2007/6/24	شيماء عبد العزيز علي	13915/3/9 في 2020/10/11	075044 35668
3	فرع الناصرية	محافظة ذي قار/الادارة المحلية/شارع الزيتون/محلة(106) دار رقم (4)	29	3596/3/9 في 2007/12/5	دكلس لانس رالف	11280/8/9 في 2016/8/3	076030 01057
4	فرع الصدر	جميلة م/512 ز/22 د/8	32	2516/3/9 في 2012/4/16	جنان الياس خضر	16539/8/9 في 2016/11/20	076000 17248
5	فرع البصرة	شارع السعدي /مقابل دائرة صحة البصرة	33	4322/3/9 في 2008/11/13	يعرب عبد المجيد عبد الحميد/ممثل الادارة العامة /فرع البصرة	2115/3/9 في 2023/1/19	076040 05076
6	فرع النجف	النجف الاشرف / حي الامير /شارع الكوفة	35	304/3/9 في 2009/1/25	مائدة عبد الزهرة محمد	2436/3/9 في 2013/3/5	076016 00007
7	فرع كربلاء	كربلاء المقدسه / تقاطع الضريبه	36	948/3/9 في 2009/3/4	اسيا حسن مشجل	10987/3/9 في 2016/7/19	076020 03282
8	فرع بابل	بابل –كلج –جسر الهندود	38	123/3/9 في 2010/1/7	مؤيد يوسف محمود	85/8/9 في 2017/1/2	076012 04099

رابعاً - خدمات البطاقات الائتمانية (VISA Card)

تعتبر البطاقات الالكترونية (MASTER CARD – VISA CARD) الحل الامثل لعمليات الدفع الالكتروني وتمنح مستخدميها اماناً اكثر فقد عمل مصرفنا بهذا الاطار منذ عام 2011 وقام بمواكبة المصارف العالمية من خلال اصدار البطاقات الائتمانية التي تخدم الزبون بالداخل والخارج ، الا ان فرض عقوبات الخزانة الامريكية (OFAC) منع المصرف من التعامل مع المصارف الخارجية.

وندرج ادناه اماكن تواجد الصرافات الالية خارج بنايات المصرف :

الا ان ادراج اسم المصرف على لائحة عقوبات الخزانة الامريكية (OFAC) بتاريخ 2018/5/17 اوقف نظام هذه الخدمات

1- بغداد – نادي الصيد العراقي

2- بغداد – مطار بغداد – قاعة نينوى

3- بغداد – مطار بغداد – قاعة بابل

4- بغداد – فندق فلسطين

5- بغداد – مطعم عيون بغداد

التطلعات المستقبلية:

- 1- رفع العقوبات (OFAC) المفروضة على المصرف
- 2- التعاقد مع احدى شركات مزودي خدمة عمل اجهزة الصراف الالي واصدار البطاقات الالكترونية للدخول في مشروع توظيف الرواتب لموظفي الدولة والمؤسسات الحكومية والاهلية عن طريق البطاقة وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
- 3- الحفاظ على الانتشار الحالي لأجهزة الصراف الآلي لإعادتها للخدمة بعد رفع العقوبات على مصرفنا من قبل الخزانة الامريكية او اخذ موافقة البنك المركزي العراقي على العمل بالبطاقات داخل القطر حصراً للاستفادة من الدخول في مشروع توظيف الرواتب .
- 4- انتشار جغرافي اوسع لنصب الصراف الآلي ليغطي اكبر عدد ممكن من المحافظات العراقية.
- 5- جعل البطاقة الائتمانية الركيزة الاولى في نمو الاقتصاد وتطوير العمل المصرفي في تحقيق اهداف التوعية الالكترونية المستقبلية.

خامساً - نظم المعلومات والاتصالات

انطلاقاً من ايمان المصرف بأهمية الدور الكبير الذي تمارسه التكنولوجيا المصرفية في تبسيط العمليات المصرفية ورفع كفاءتها وزيادة دقتها وفي ظل التوجه الملحوظ نحو تقديم الخدمات المصرفية الذكية وضرورة مواكبة التطورات في قطاع التكنولوجيا وامن المعلومات استمرت ادارة أنظمة المعلومات بتبني برامج استراتيجية لغرض دعم البنية التحتية باحدث الحلول التقنية والتكنولوجية والامنية وان من اهم مهام اعمالها:

- 1- تم التعاقد مع شركة (ICS) لشراء نظام (BANKS) لتغيير النظام المصرفي و تم عقد الاجتماع الاول و البدء باستئناف العمل به مع الشركة لتكملة انجاز العقد وتعديله وفق متطلبات البنك المركزي العراقي.
- 2- البدء باختيار نظام ارشفة للمصرف حسب المعايير الدولية وقد تمت دراسة مجموعة من العروض المقدمة من قبل الشركات وقد كنا في مرحلة اختيار العرض الأنسب.
- 3- تم انشاء مركز البيانات (Data Center).
- 4- العمل على تطبيق أنظمة (FATCA, AML) مع شركة CAPITAL.
- 5- العمل على تطبيق المعايير الدولية (ISO) وحسب متطلبات البنك المركزي.
- 6- انشاء خطة لأشراك موظفي القسم في دورات متقدمة خاصة بتقنيات المعلومات لرفع مستوى الموظفين .
- 7- المشاركة في اسبوع الشمول المالي للتسويق والدعم الفني للمصرف .
- 8- العمل على النظام المصرفي القديم Flexy Banking وادارة قواعد البيانات وسحب التقارير والكشوفات وحل جميع المشاكل اليومية فيه .
- 9- العمل على دليل حوكمة تقنيات المعلومات ومتطلبات البنك المركزي العراقي
- 10- العمل بأنظمة FATCA وحل جميع المشاكل المتعلقة.
- 11- تم تطبيق نظام المعلومات الائتمانية CBS الخاص بالبنك المركزي العراقي .
- 12- العمل على صيانة وتنصيب الكاميرات .
- 13- صيانة وحل جميع المشاكل المتعلقة بالبنى التحتية والشبكات للمصرف .
- 14- حل مشاكل نظام ACH / RTGS.
- 15- العمل على نظام البصمة الالكترونية وربطه بفروع المصرف .
- 16- القيام بصيانات دورية للفروع وحل جميع المشاكل المتعلقة بالفروع .
- 17- المشاركة الفعالة للقسم في الندوات والمؤتمرات والدورات والورش المقامة من قبل البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية الخاصة .
- 18- تقديم الدعم الفني لكافة اقسام وفروع المصرف
- 19- انشاء ومتابعة وصيانة الموقع الالكتروني الخاص بالمصرف والبريد الالكتروني الخاص بالمصرف

سادساً - العلاقات المصرفية الخارجية والبنوك المراسلة:

نظراً لأدراج مصرفنا على لائحة العقوبات الأمريكية (OFAC) فقد توقف المصرف عن كافة أنشطة الخدمات المصرفية مع المراسلين في الخارج . حيث كان لدينا سابقاً علاقات دولية ومعاملات مصرفية مع مصارف خارجية مصنفة ضمن المصارف الاولى والمعتمدة عالمياً وقمنا بفتح اعتمادات مستندية مراعين بذلك الاصول والاعراف الدولية (UCP600) وكذلك اصدار حوالات خارجية وانجاز التحويلات المالية عن طريق النظام العالمي (SWIFT).

ومن مراسلو المصرف المتعامل معهم قبل فرض العقوبات هي:

No.	اسم المصرف	Swift code		
1	العربي الافريقي	ARAI AEAD	ARAB AFRICAN INTERNATIONAL BANK	DUBAI UAE
2	اكتف بنك /تركيا	CAYTTRIS	AKTIF YATIRIM BANKASI A.S	ISTANBUL TR
3	ابوظبي الوطني	NBADA EAA	NATIONAL BANK OF ABU DHABI	ABU DHABI AE
4	العربي التركي	ATUBTRIS	ARAB TURKISH BANK	ISTANBUL TR
5	فرنسابنك	FSABLBBX	FRANSABANK SAL	BEIRUT LB
6	بنك اليوباف الدولي /البحرين	ALUBBHBM	ALUBAF ARAB INTERNATIONAL BANK B.S.C. (C)	MANAMA BH
7	بنك البركة /بيروت	ALCVLBBE	AL BARAKA BANK S.A.L	BEIRUT LB
8	بنك بيروت/لبنان	BABELBBE	BANK OF BEIRUT S.A.L	BEIRUT LB
9	بنك انتركونتيننتال/ بيروت	INLELBBE	IBL BANK S.A.L	BEIRUT LB
10	ابوظبي الاسلامي	ABDIAEAD	ABU DHABI ISLAMIC BANK	ABU DHABI AE
11	بنك الصين/ايجي		BANK OF CHINA (DUBAI) BRANCH	DUBAI AE
12	بنك البركة الاسلامي/البحرين		AL BARAKA ISLAMIC BANK	MANAMA BH

سابعا - مراقب الامتثال الشرعي

وظيفة الامتثال هي وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية المحلية والدولية والتي تحدّد وتقيّم وتقدّم النصّح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى لجنة التدقيق / مجلس الإدارة حول مدى الامتثال في المصرف، بهدف حماية المصرف من مخاطر عدم الامتثال. حيث أصدر البنك المركزي تعليمات مراقبة الامتثال ملحق (2) -تعليمات مراقبة الامتثال حسب ما ورد في المادة رقم (71) من تعليمات رقم (4) لسنة 2010 والتي تم استحداثها لتسهيل قانون المصارف رقم (94) للعام 2004، وتم اصدار الضوابط التنفيذية لتنظيم عمل المصارف الإسلامية/ضوابط الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال المرقمة 217/3/9 والمؤرخة في 2018/5/30.

والتأكد من التزام المصرف بالسياسات والاجراءات والتعليمات والمعايير المحاسبية ومتطلبات لجنة بازل وقانون الشركات وقانون مكافحة غسل الاموال والتعليمات الصادرة بموجبها والنسب القانونية والمعيارية المحددة لعمليات الانتماء او الاستثمار والاحتياطي القانوني وغيرها لغرض التأكد من صحة الاجراءات وتجنب كل ما شأنه تعريض المصرف الى المخاطر المختلفة وذلك بالتعاون مع اقسام المصرف.

ترفع إدارة الامتثال الشرعي تقاريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، وتتضمن مسؤولياتها التحقق من امتثال المصرف للمتطلبات الرقابية والمعايير الشرعية بشكل عام، ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص.

تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بتطوير اجراءات المصرف التوثيقية لضمان أن كافة المعاملات التي يدخل بها المصرف وكافة النشاطات المصرفية التي يؤديها هي بموجب المؤشرات والسياسات المقبولة والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية وحسب معايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB . وان القصد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المرسومة هو المساعدة في تحقيق أهداف المصرف وتوجيه موارده بكفاءة.

يلتزم المصرف بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات الداخلية والمعايير الدولية والمحلية وعلى الاخص:

- قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل.
- قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.
- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.
- قانون المصارف الاسلامية رقم 43 لسنة 2015.
- قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015.
- تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (4) لسنة 2010.
- التعليمات والتعاميم والتوجيهات والقرارات والضوابط التي يصدرها البنك المركزي العراقي .
- معايير بازل للرقابة المصرفية.

- معايير المحاسبة المالية والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB .
- اللوائح والتعليمات ذات الصلة والصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية.
- السياسات والضوابط التي يعتمدها مجلس إدارة المصرف.
- الضوابط الرقابية للمصارف بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

قامت دائرة الامتثال الشرعي خلال عام 2022 باتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز وترسيخ مستويات الامتثال استنادا لضوابط قسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال الصادرة عن البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (217/3/9) في 2018/5/30 أبرزها:

- القسم مستقل عن باقي أنشطة المصرف واعماله الاخرى ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة من مجلس الادارة / لجنة التدقيق التي تخوله لمراجعة جميع وحدات العمل في المصرف والحصول على اي معلومات او بيانات مطلوبة لقيامه بمهامه وتزويد مجلس الادارة بالنتائج التي يتم التوصل اليها بعد زيارة الفروع او في حال حدوث خرق لقانون معين او سياسات معينة ووضع التوصيات اللازمة للحد من المخاطر المترتبة على ذلك والمحملة قبل وقوعها وتزويد الادارة التنفيذية بنسخة منها.
- تثقيف الموظفين حول مواضيع الامتثال الشرعي واعداد ارشادات مكتوبة بهذا الخصوص مثل وضع دليل للامتثال الشرعي__ يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد عمليات المصرف وتنظيمه الداخلي .
- تم اعداد دليل مخاطر عدم الامتثال حسب القوانين والتعليمات النافذة في العراق وحسب الضوابط التنفيذية لتنفيذ عمل المصارف الاسلامية المرقمة 2017/3/9 والمؤرخة في 2018/5/30 وتعميمه على اقسام وفروع المصرف كافة.
- وجود ضابط اخطار في كل فرع يكون مسؤول عن تنفيذ المهام المرتبطة في مجال مكافحة غسل الاموال ومعالجة شكاوى العملاء لدى اقسام وفروع البنك بالتنسيق مع دائرة الامتثال الشرعي.
- تم اعداد دليل مخاطر عدم الامتثال حسب القوانين والتعليمات النافذة في العراق وحسب الضوابط التنفيذية لتنفيذ عمل المصارف الاسلامية المرقمة 2017/3/9 والمؤرخة في 2018/5/30 وتعميمه على اقسام وفروع المصرف كافة.
- يتم متابعة مدى التزام الفروع من خلال ارسال جداول خاصة يتم ارسالها شهريا لقسم الامتثال الشرعي إضافة الى الزيارات الميدانية حسب خطة قسم الامتثال السنوية.
- الالتزام بأعداد التقارير الفصلية وارسالها الى البنك المركزي العراقي والبالغ عددها (4) ومناقشتها مع لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الادارة حول الانحرافات المكتشفة.
- اعداد خطة لتنفيذ معايير هيئة المحاسبة والمراجعة (الايوفي) AAIOIFI ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- إعداد قاعدة بيانات لامتثال المصرف للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي والتي تتضمن جميع القوانين والتعليمات والضوابط المحلية والدولية الخاصة بالمصارف الإسلامية.

يتطلع القسم خلال سنة 2023:

- تحديث النظام المصرفي من خلال اكمال العقد لشراء النظام المصرفي BANKS.
- تطبيق النظام الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML.

- استكمال كافة اجراءات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA , بعد رفع اسم المصرف من لائحة (OFAC LIST).

ثامناً – الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

هي وحدة مستقلة تختص بتلقي الإخطارات الواردة من أقسام وفروع المصرف عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب . ويتولى القسم أعمال التحري والفحص عما يرد إليها من إخطارات ومعلومات في شأن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال، وتقوم بإبلاغ مكتب مكافحة عما يسفر عنه التحري من قيام دلائل على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون.

يباشر القسم اختصاصه بصورة مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، وللتأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع أنشطة وعمليات المصرف وتتضمن مسؤولياتها التحقق من ضمان امتثال المصرف لجميع المتطلبات التشريعية والتنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، والجهات الرسمية العراقية، ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص ، والمؤسسات الدولية الحاكمة لعمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، إضافة الى ضمان امتثال المصرف مع الإجراءات الداخلية المطبقة في المصرف والتي تعتبر ذات صلة بوظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة اعرف زبونك (KYC) بالإضافة تقارير التحويلات المالية الداخلية والخارجية المشبوهة (STR) ، ومنع استخدام خدمات المصرف كوسيلة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وضمان أن المصرف لن يكون جزءاً من أي عملية تدوير لأموال غير مشروعة قد تعرض سمعة المصرف أو نزاهته قيد المسائلة، أو اتهام المصرف بتهمة الاحتيال والتلاعب والتي قد تؤدي إلى حل المصرف وحجز أمواله وفق القوانين عبر (مكتب حجز الأموال المتناقل دولياً) والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة. وحماية المصرف وموظفيه من التعرض إلى كل من مخاطر السمعة/العمليات/القانونية والتي تؤدي إلى خسائر مالية و/أو عقوبات جنائية وإدارية ومدنية.

يلتزم المصرف بأحكام القوانين والانظمة والتعليمات والسياسات الداخلية والمعايير الدولية والمحلية وعلى الاخص:

- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (39) لسنة 2015 .
- التوصيات الصادرة من مجموعة العمل المالي FATF .
- التعليمات والضوابط الصادرة من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- السياسات والضوابط التي يعتمدها مجلس إدارة المصرف .

قام قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2022 باتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز وترسيخ مستويات الامتثال استناداً الى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (39 لسنة 2015) و حسب التعليمات الصادرة من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي حددت مهام وواجبات قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

اهمية قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب

اسباب القانونية :

- ضمان امتثال المصرف لجميع المتطلبات التشريعية والتنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، والجهات الرسمية العراقية، والمؤسسات الدولية الحاكمة لعمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ضمان امتثال المصرف مع الإجراءات الداخلية المطبقة في المصرف والتي تعتبر ذات صلة بوظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة اعرف زبونك (KYC) بالإضافة تقارير التحويلات المالية الداخلية والخارجية المشبوهة (STR) .
- دعم الجهود الدولية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.
- منع استخدام خدمات المصرف كوسيلة لغسل الاموال وتمويل الإرهاب.

اسباب تتعلق بنجاح العمل المصرفي:

- انتقاء الزبائن بصورة حريصة ودقيقة ممن تكون لهم مصادر دخل موثوقة ونشاطات مصرحة.
- تحديد إجراءات التعامل مع العمليات المالية في فروع المصرف وكل من دوائر/ التمويل التجاري والحوالات والتسهيلات (شركات وافراد) والعلاقات المصرفية الخارجية والخزينة والاستثمارات الأجنبية كل حسب دوره.
- اتخاذ العناية الواجبة لمعرفة الزبائن المتعامل معهم والتأكد من صفتهم الشخصية والقانونية، وضعهم القانوني، وكذلك المستفيد الحقيقي.
- الاستمرار في الإحاطة والعلم بعمليات الزبائن المصرفية طوال فترة التعامل مع المصرف كون ذلك يمثل أحد اهم نظم مكافحة غسل الأموال (اعرف زبونك).
- الإشارة الى العواقب القانونية الناتجة عن عدم الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحديد مسؤوليات موظفي المصرف فيما يتعلق بالتقيد والحذر والإبلاغ عن أي نشاطات مالية مشبوهة وفق ما هو معمول به في المصرف.

تاسعاً - إدارة المخاطر

يشير مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية الى الطرق والعمليات المستخدمة من قبل المصرف لإدارة أي تهديدات واستغلال الفرص في سبيل تحقيق أهدافها ضمن مستويات محددة مسبقاً لمستوى تحمل المخاطر . بالإضافة الى تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي المحدد بموجب القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

أهمية قسم إدارة المخاطر

1. تفعيل نظام الرقابة والإنذار المبكر حتى يمكن التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها.
2. الوقاية من المخاطر المحيطة والمحتمل حدوثها والتقليل من آثارها.
3. المحافظة على سمعة المصرف وحمايته.
4. دعم الادارة التنفيذية في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.
5. تفادي الخسائر المالية المحتملة وجود التغيرات في البيئة الخارجية والداخلية (الهياكل، الاستراتيجيات، الأشخاص، تقنية المعلومات، الى آخره).

الهيكل التنظيمي لقسم إدارة المخاطر

الهيكلية

يعمل المصرف وفق الهيكل التنظيمي المنصوص عليه في ضوابط إدارة المخاطر للمصارف الاسلامية/ البنك المركزي العراقي.

ويتكون قسم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من أربعة شعب على الأقل وحسب حجم المصرف وانشطته وهي كالآتي :

- ❖ شعبة المخاطر التشغيلية.
- ❖ شعبة مخاطر الائتمان والتركز.
- ❖ شعبة مخاطر السيولة والسوق.
- ❖ شعبة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة.

الارتباط:-

يرتبط قسم إدارة المخاطر بمجلس الإدارة/ لجنة المخاطر بشكل مباشر وهو مستقل عن كافة أنشطة أعمال المصرف الأخرى وترفع تقاريرها مباشرة الى مجلس الادارة عن طريق لجنة إدارة المخاطر.

الأنفاذ التنظيمي:-

يمتلك القسم صلاحية الوصول الى كافة المعلومات التي من شأنها الكشف عن المخاطر التي تحيط بالعملية المصرفية والمالية والمتطلبات الشرعية تتضمن مبدأ الاستقلالية ضمن نظام الضبط الداخلي لقسم إدارة المخاطر.

استقلالية قسم إدارة المخاطر:-

تعتبر إدارة المخاطر وبموجب سياسة القسم المعتمد من قبل مجلس الادارة مستقلة تماما عن أنشطة المصرف المختلفة وتتبع مباشرة الى مجلس الإدارة/ لجنة المخاطر ، حيث أنه لايجوز أن يعهد للقسم بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية تتعارض مع استقلاليته ، وذلك نظرا للدور الرقابي الذي تلعبه داخل المصرف.

الاطار العام لقسم إدارة المخاطر

يحتفظ القسم بدليل لسياسات واجراءات القسم شامل لكافة انواع المخاطر التي من الممكن ان يتعرض المصرف التي توفر اطاراً متكاملًا لإدارة مخاطر القسم ويتم تحديثه حسب متطلبات ضوابط البنك المركزي العراقي والتي يوفر اطاراً متكاملًا لأهداف وسياسات واجراءات وحوكمة المخاطر على مستوى مجلس الادارة والادارة التنفيذية.

ان الاطار العام لإدارة المخاطر داخل المصرف تعتمد على :-

1. ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي والحاكمية المؤسسية.
2. تحديد سقف مخاطر الأعمال وفق لقابلية المصرف في تحمل المخاطر (بيان تقبل المخاطر).
3. اساليب ادارة المخاطر.
4. استراتيجية واهداف وخطة قسم إدارة المخاطر.
5. توفر البنية التحتية من الموارد البشرية المؤهلة والانظمة.

خطة الاستراتيجية لقسم إدارة المخاطر

يسعى قسم ادارة المخاطر الى إعداد خطته الاستراتيجية السنوية بشكل منتظم وفعال ساعيا في ذلك رؤيته في التميز ورفع مستوى الرقابي الا أنه قد تبرز بعض المخاطر الداخلية او الخارجية منها وتحول دون تحقيق هذه الأهداف او تعرقل البعض منها.

اهداف الخطة الاستراتيجية لقسم إدارة المخاطر

- ❖ ادراج خطة قسم إدارة المخاطر ضمن الخطة الاستراتيجية الشاملة للمصرف.
- ❖ نشر الوعي بأهمية إدارة المخاطر.
- ❖ بناء ثقافة إدارة المخاطر.
- ❖ دراسة العوامل المسببة للمخاطر والآثار المترتبة عليها.
- ❖ تقدير الكلفة اللازمة لتجنبها والحد من آثارها.
- ❖ مواجهة المخاطر المحتملة.
- ❖ تحديد المهام والمسؤوليات لقسم إدارة المخاطر.
- ❖ التدريب على الآليات والممارسات الفضلى في إدارة المخاطر.
- ❖ بناء آليات للمتابعة والتقييم لإدارة المخاطر وتنفيذها.
- ❖ تعطينا مؤشرات للتنبأ في المخاطر المستقبلية.

بيان تقبل المخاطر

تمثل مستويات وأنواع المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها في حدود قدرته على المخاطرة وذلك لتحقيق استراتيجيته العامة و خطة العمل الخاصة به، أي تعني درجة تحمل المصرف للمخاطر تجاه الجهود المبذولة لخلق قيمة لأصحاب المصالح. يتضمن هذا البيان معلومات نوعية ومؤشرات كمية حول مختلف أنواع المخاطر التي يمكن قياسها وتكون هذه المؤشرات مرتبطة غالبا بالقاعدة الراسمالية والسيولة والربحية.

خطة استمرارية الأعمال

جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها إدارة المصرف بهدف الاستمرار في تقديم خدماته الضرورية أثناء الطوارئ والأزمات والكوارث التي قد يتعرض لها بشكل جزئي أو كلي، وتشمل تطوير خطط للبدائل من مرافق وخدمات وأفراد لضمان استمرار تقديمه لخدماته.

تهدف سياسة إدارة استمرارية الأعمال في (المصرف) إلى ضمان قدرة (المصرف) على مواصلة أنشطته الحيوية أثناء حالات الطوارئ والأزمات والكوارث، أو بسبب التوقف أو الانقطاع المفاجئ للأعمال، إضافة إلى ذلك يجب أن يكون (للمصرف) القدرة على تقليل زمن انقطاع الأنشطة الحيوية إلى المستوى المقبول للأداء عند الإدارة العليا.

تم وضع هذه الخطة لتناول الأحداث وتوقفات الأعمال التالية:

- حماية السجلات والمعلومات والممتلكات الخاصة بالبنك.
- حماية استثمارات وادخارات الزبائن .
- استرجاع العمليات الاعتيادية.
- حماية الموظفين.
- استمرارية الإدارة.
- التخفيف من الخسائر والوقت اللازم لاستعادة النشاط.

عاشراً - الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي

يتمتع قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي بالاستقلالية الفنية المتاحة ويتبع الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة مباشرة وتعتبر الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في المصرف وقد انشئ المصرف ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة حيث يشارك كل موظف في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفاعلية بتعريفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم بتقليل الاضرار وبأقل قدر من التكاليف ويتم ابلاغ الادارة العليا للمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية حيالها. ويختص بمتابعة ومراجعة أدلة العمل ونظم إجراءات العمل في المصرف الاسلامي من

حيث ملاءمتها للقواعد التي وضعتها وراجعتها الهيئة الشرعية وبأنكأ من ان المنتوجات والخدمات التي يقدمها المصرف تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة الشرعية .

علاقة التدقيق الشرعي بالهيئة الشرعية تكون من خلال :-

- 1- التأكد من نسب انجاز خطة التدقيق ومتابعة التحديثات عليها والتي تستند على الملاحظة الميدانية
- 2- مراجعة دليل العمل الذي يوضح أغراض القسم وصلاحياته ومسؤولياته
- 3- أن لا يكون لدى المدقق الداخلي شرعي صلاحية او مسؤولية تنفيذية تجاه الاعمال التي يقوم بها
- 4- تحديد الانحرافات في تنفيذ مقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية
- 5- تقييم اداء مدير وموظفي التدقيق الشرعي الداخلي
- 6- فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المصرف
- 7- متابعة أمثال إدارة المصرف للنواحي الشرعية والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة متبعة أمثال المصرف للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
- 8- خطة التدقيق الشرعي السنوية على أن تعتمد من قبل الهيئة الشرعية والالتزام بتفيذ بنودها
- 9- فحص الذمم والتمويلات التي تصنف ضمن فئة التسهيلات غير العاملة او التي تقرر اعدامها والممولة من حسابات الاستثمار المشترك للتحقق من عدم وجود تقصير من قبل المصرف
- 10- التحقق من تقيد الإدارة التنفيذية بالسياسة التي تنظم العلاقة بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وعلى وجه الخصوص اسس توزيع الارباح .

علاقة المجلس بإدارة التدقيق الشرعي الداخلي

- 1- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الشرعيين الداخليين ، وضمان ان يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم ، بما في ذلك حق وصولهم الى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل المصرف ، بحيث يمكنهم من اداء المهام الموكلة اليهم ، واعداد تقاريرهم بدون أي تدخل خارجي .
- 2- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الشرعي الداخلي ، وذلك من خلال :
 - أ- اعطاء الاهمية اللازمة لعملية التدقيق الشرعي وترسيخ ذلك في المصرف .
 - ب- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق الشرعي .
- 3- التحقق من توفر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم وعلى ان يتوفر في العاملين الحد الأدنى من متطلبات اعمال التدقيق.
- 4- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأية مهام تنفيذية .
- 5- اعتماد " ميثاق تدقيق داخلي " (Internal Audit Charter) ، يتضمن من مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الشرعي واعماله داخل المصرف .

6- التحقق من ان ادارة التدقيق الشرعي الداخلي خاضعة للاشراف المباشر من قبل الهيئة الشرعية ، وانها ترفع تقاريرها الى رئيس الهيئة الشرعية ، ونسخة منها الى لجنة التدقيق .

احد عشر - التوعية المصرفية وحماية الجمهور

استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي و إشارة الى الاعمام المرقم 427/7/1/9 بتاريخ 2016/11/7 ولنشر الوعي بين الزبائن و الموظفين و من اجل حماية الجمهور وتعزيز الثقة بين المصرف والزبون وتنقيف الجمهور حول الوعي المصرفي والحماية للوصول إلى الاستقرار المالي لما له من أثر على الوضع الاقتصادي بشكل عام ومن الأهداف الاستراتيجية للإدارة العليا للمصرف و العمل على توفير اقصى معايير الحماية لحقوق و اموال المتعاملين معه و لتمكينهم من تنفيذ عملياتهم المصرفية براحة و مرونة فائقة و على ضوئه تم انشاء قسم التوعية المصرفية و حماية الجمهور.

ان وعي العميل هو اهتمام مصرفنا ومن اهم اولويتنا ان يكون العميل على ثقافة عالية عن الخدمات المقدمة اليه لتمكينه من الحصول على افضل الخدمات براحة واكثر مرونة لغرض تطبيق المفاهيم الأساسية لخدمة العملاء في بيئة العمل و تطوير مهارات الموظفين العاملين في مجال خدمة الزبائن وتنمية خبراتهم حول مفاهيم حماية العميل ورعايته و أساليب الحصول على ملاحظات العملاء لتحسين برنامج خدمة العملاء باستمرار ، بالاضافة الى تطبيق الإستراتيجيات التي تهدف إلى استعادة ولاء العملاء والإلمام في إدارة نظام شكاوى العملاء

حيث ان القسم يهتم بتطوير استراتيجية الخدمة المصرفية للموظفين العاملين وتنمية خبراتهم في مجال مهارات ادارة خدمة العملاء وتلقي شكاويهم وفهم موضوع الشكاوى المقدمة والعمل على حلها

الشمول المالي

تزايد الاهتمام الدولي في السنوات الاخيرة بموضوع الشمول المالي والذي يعرف على انه (وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة الى اكبر عدد من الافراد وقطاع الاعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة التنمية)، حيث بات هذا الموضوع من الاهداف الرئيسية التي تسعى الدول والمنظمات الدولية على حد سواء الى تحقيقها.

تتمثل رؤية استراتيجية الشمول المالي في العراق في رفع مستوى الثقافة المالية لعموم المجتمع بما يساهم في امتلاك المهارات والاستفادة من فرص الخدمات المالية المتاحة والمستقبلية في تحقيق العائد وتعزيز النمو الاقتصادي .

اثني عشر - التخطيط وادارة الفروع

قسم ادارة الفروع من اقسام الادارة التنفيذية وهو من الاقسام الفعالة والمهمة بالنسبة للمصرف والعملاء من خلال تقديم الخدمات المصرفية واستقطاب العملاء ضمن الفرع الموجود في المنطقة والذي يعتبر حلقة وصل بين المدير التنفيذي/ الادارة العليا والفروع التابعة للمصرف .

هدف القسم تسهيل المهام للادارة التنفيذية لاعطائها نظرة شاملة عن الفروع ومركزها المالي والتسويقي والمساعدة والمساهمة في تطويرها وطرق كسب الارباح من خلال خطة العمل التي تم وضعها لتحسين جودة الخدمات المقدمة من الفروع وضمان تطوير قدرات الموظفين بهدف زيادة رضا العملاء وتنمية المصرف وزيادة الربحية ضمن الاستراتيجية لادارة المنتجات والخدمات المصرفية وتشغيل الاموال في مجالات مختلفة غايتها زيادة الارباح وضبط وتقليل المخاطر وتوفير السيولة الدائمة واللائمة مع نظرة بعيدة المدى نحو التطور في الاسواق المالية والمحلية ، كما يتمثل القسم بمركزيته والذي يعتبر مركز اعمال الفروع لديه من خلال متابعاته المستمرة للاعمال من ايداعات والتدقيق والتشغيل والوقوف على احصاء نشاط الفروع وملاحظة نقاط تردي نشاطه .

ثلاثة عشر - نظام المدفوعات

تعد نظم الدفع الالكترونية من اهم مكونات البنية التحتية لعمل المصرف ولا سيما بعد التطور الملحوظ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكونها من اهم القنوات التي يتم من خلالها نقل النقود والادوات المالية بين المؤسسات المالية.

تشكل انظمة الدفع الالكترونية عاملاً أساسياً في التطور الاقتصادي ويسهل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية لتحقيق الاهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة وتزداد اهمية هذه الانظمة التي نشأت من فكرة هدفها اجراء وتسوية الصفقات بسهولة وتحقيق للمصارف عوائد وارباح من جهة وتقلل التكاليف والاحطار من جهة اخرى وتحقق رضا العملاء وراحتهم مما ينعكس ايجابياً على جميع الاطراف

ويشمل نظام المدفوعات الذي يقوم بوضع الاجراءات اللازمة للقيام بالمعاملات المالية:-

1- نظام التسوية اللحظية (RTGS) التسوية الاجمالية الآتية

(Real Time Grosse Settlement)

هو نظام يستخدم في تسوية اوامر الدفع عالية الاهمية كبيرة القيمة والتي تتم داخل نطاق الدولة ويعتبر من أهم أنظمة الدفع داخل أي دولة ويمتد تأثيره الى العديد من الانظمة الاخرى. نظام لديه ميزات الأمان من خلال (مبدأ أربعة عيون) ويتم العمل عليه من خلال المشغلين ويتم استحصال التحويلات اللازمة لتشغيل النظام من قبل البنك المركزي العراقي حصراً.

2- نظام المقاصة الالكترونية (C-ACH)

(Check Automated Clearing House System)

هو نظام يمكن المصارف المشاركة فيه وفروعها من تبادل أوامر دفع فيما بينهم بطريقة آلية وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية وكذلك يتم من خلال نظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر المغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلي في الفرع المودع ويتم إرسال صورة الصك وبياناته إلى الإدارة العامة عن طريق النظام ويتم استحصاا الصكوك بفترة زمنية معينة.

يقوم البنك المركزي بإعطاء الصلاحيات للمشغلين على النظام.

حسب كتاب دائرة مراقبة الصيرفة / شعبة التسجيل والتراخيص والأمر الفني المرقم 27726/3/9 والمؤرخ في 2019/12/9 تم استحصاا الموافقة على الآتي:-

- 1- تفعيل توكناات نظام المدفوعات (RTGS) عن طريق لجنة الإشراف ليتسنى لنا تحويل الحوالات.
- 2- استمرار بتشغيل نظام المدفوعات (ACH) توكناات الإدارة العامة والفروع التالية (الرئيسي - البصرة - بابل - النجف - كربلاء) لإيداع الصكوك الصادرة فقط (Credit) والتي تمثل إيراداً للمصرف
- 3- استمرار تفعيل نظام Credit Transfer(CT) وأمر الدفع الإلكتروني الخاص بنظام المدفوعات ACH الفرع الرئيسي لتسديد التزامات المصرف.
- 4- استمرار إيقاف الصكوك الواردة Debit على نظام المدفوعات (ACH) على جميع فروع المصرف ماعدا (فرع الصدر) وذلك ليتسنى لكم تسديد السفاتج.

اربعة عشر - العقود التي ابرمها المصرف

ت	الجهة المتعاقد معها	نوع العقد	الغرض من العقد	تاريخ العقد	المبلغ والعملية سنوي / شهري
1	شركة الحياة للإنترنت شركة افق السماء	تجهيز	تجهيز خدمة الانترنت لكل افرع المصرف	شهرياً	(1,680,000) دينار مليون وستمائة وثمانون ألف دينار
2	شركة الحلول البرمجية المرنة	صيانة نظام	صيانة شهري للنظام المصرفي لكل افرع المصرف	شهرياً	(720,000) دينار سبعمائة وعشرون ألف دينار
3	BANKS	تجهيز وصيانة	صيانة شهري للنظام المصرفي لكل افرع المصرف	سنوياً	(53,000) \$ ثلاثة وخمسون ألف دولار
4	Capital	تجهيز وصيانة	تجهيز وصيانة نظام مكافحة غسيل الاموال	سنوياً	(1,250,000) \$ مليون ومنتان وخمسين ألف دولار / تم ايقافه (OFAC) بسبب
5	PRototype	تجهيز وصيانة	تجهيز وصيانة نظام ربط CBS	سنوياً	(45,000) \$ خمسة واربعين ألف دولار / تم ايقافه بسبب (OFAC)
6	شركة البينة	تجهيز و تنصيب	تجهيز و تنفيذ البنية التحتية و مركز بيانات المصرف	2021/7/5	(2000) \$ سنوياً علماً تم دفع مبلغ (4200) \$ سعر النظام (140,000) \$ مائة و اربعون ألف دولار

خمسة عشر - دعاوى قضائية خلال عام 2022

بلغ عدد الدعاوى المقامة من قبل المصرف على المدينين (30) بمجموع بلغ
(114,099,512,466) دينار

و عدد الدعاوى المقامة من قبل الغير على المصرف (11) بمجموع بلغ
(2,736,759,660) دينار

ستة عشر - اسماء خمسة موظفين تقاضوا اعلى راتب لعام 2022

ت	الاسم الثلاثي	الدرجة الوظيفية
1.	كاظم خلف ظاهر الشمري	المدير المفوض
2.	لمى عبد الحميد حسن	معاون المدير المفوض
3.	برير محمد علي	م.مدير القانونية
4.	ماهر محمد منيف	مدير القانونية
5.	مسرى مدحت عبد الكريم	مديرة قسم الحسابات

سبعة عشر - العاملون في المصرف

التحصيل الدراسي	العدد
الدكتورا	0
الماجستير	2
البكلوريوس	87
الدبلوم	32
الاعدادية	25
المتوسطة	6
الابتدائية	32
المجموع	184

الفرع	عدد الموظفين الكلي	التعيين	الاستقالة	العدد الحالي
الادارة العامة	97	4	7	82
الرئيسي	31	0	0	23
الصدر	11	0	0	10
النجف	15	0	1	13
كربلاء	9	1	1	8
بابل	12	0	0	10
الناصرية	11	0	0	10
البيصرة	17	0	2	15
اربيل	15	0	0	13
المجموع	218	5	11	184

ثمانية عشر - الدورات التدريبية خلال عام 2022

ت	مكان الدورة	عدد المشاركين
1	البنك المركزي العراقي	43
2	الأكاديمية العالمية للتمويل والإدارة	10
3	رابطة المصارف الخاصة العراقية	11
4	وزارة التخطيط	1
5	بيت الحكمة للتدريب والاستشارات	2
6	شركة ABC	1
7	مركز الجسر للتدريب والتنمية البشرية	4
	المجموع	72

تسعة عشر - أهم اللجان التي تشكلت خلال عام 2022:

ت	اسم اللجنة
1	لجنة الاستثمار
2	لجنة تقنية المعلومات والاتصالات
3	اللجنة الائتمانية
4	لجنة الكشف الموقفي وتقييم العقارات المملوكة للمصرف
5	لجنة تطبيق معيار 9 للادوات المالية
6	لجنة التدريب والتطوير المصرفي
7	لجنة الهيئة الشرعية
8	لجنة منح الائتمان الخاصة بمبادرة البنك المركزي
9	لجنة الاشراف والمتابعة واحتساب الناصب
10	لجنة الحوكمة المؤسسية
11	لجنة الترشيح والمكافآت
12	لجنة ادراة المخاطر
13	لجنة المشتريات
14	لجنة جرد خطابات الضمان والعقود
15	لجنة العمل على نظام التقارير المصرفية Bsrs
16	اللجنة العليا المشرفة
17	لجنة توحيد وتدقيق حسابات الزبائن
18	لجنة دراسة ميزان المراجعة وتدقيق مراجعة القيود
19	لجنة الهيئة الشرعية
20	لجنة بيع وتقييم الاثاث المستعمل والتالف

عشرون - المركز المالي كما في 2022/12/31

(مليون دينار)

رقم الحساب	الموجودات	2022/12/31
	نقد في خزائن المصرف وارصدة لدى البنك المركزي	14.448
	ارصدة لدى المؤسسات المالية	2.876
	كشف المرباحات	35.317
	استثمارات خارجية / فرع بيروت	15.289
	موجودات مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة	31.430
	موجودات اخرى	190.840
	ممتلكات ، مباتي والمعدات (بالقيمة الدفترية)	278.290
	ممتلكات ، مباتي والمعدات (فيد الاجاز)	1.052
	مجموع الموجودات	569.542
	المطلوبات وحقوق الملكية	2022/12/31
	المطلوبات ومصادر التمويل قصيرة الاجل	
	ايداعات زبائن ، ودائع ادخارية واستثمارية	56.783
	تأمينات زبائن عن أنشطة مصرفية وحسابات ذات طبيعة جارية	22.822
	حسابات دائنة اخرى (مطلوبات اخرى)	90.183
	تخصيصات متنوعة ومخصص ضريبة الدخل	2.410
	قروض مستلمة	1.150
	مجموع المطلوبات ومصادر التمويل قصيرة الاجل	173.348
	حقوق الملكية	
	راس المال	250.000
	احتياطي قاتوني	6.401
	احتياطي التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع	153.498
	احتياطيات اخرى	954
	العجز المتراكم	(18.526)
	الفائض المتراكم	3.867
	مجموع حقوق الملكية	396.194
	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	569.542

كشف الارباح والخسائر من 2022/1/1 لغاية 2022/12/ 31

(مليون دينار)

رقم الحساب	الايرادات من 2022/1/1 ولغاية 2022/12/31	2022/12/31
	ايرادات العمليات المصرفية	7.638
	ايرادات الاستثمار	—
	ايرادات تحويلية واخرى	729
	مجموع الايرادات	8,367
	المصروفات من 2022/1/1 ولغاية 2022/12/31	2022/12/31
	مصروفات العمليات المصرفية والتأمينية	485
	المصروفات الادارية	4.106
	الاندثار	1.218
	المصروفات التحويلية والآخرى	549
	مجموع المصروفات	6,358
	ربح السنة	2.009

1-20 الموجودات

ان اجمالي الموجودات (569) مليار دينار في نهاية سنة 2022 مقابل (499) مليار دينار في عام 2021 اي بزيادة مقداره (70) مليار دينار .

2-20 نقدية وارصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية

بلغ رصيد النقد وارصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية (17) مليار دينار بتاريخ 2022/12/31 بالمقارنة مع (18.5) مليار دينار في نهاية عام 2021 اي بنقصان مقدارها (1,5) مليار دينار.

3-20 المربحات الانتمائية والمشاركات الاستثمارية

بلغ صافي حجم المربحات الانتمائية (35) مليار دينار في نهاية سنة 2022 بالمقارنة مع (12) مليار دينار في نهاية سنة 2021 اي بزيادة مقداره (23) مليار دينار.

(مليون دينار)

اسم الحساب	2022/12/31	2021/12/31	نسبة التغيير
خطابات الضمان المصدرة (قبل تنزيل التأمينات)	61,631	72.065	9%

4-20 استثمارات خارجية – فرع بيروت

بلغت استثمارات المصرف الخارجية مبلغ (15) مليار في نهاية سنة 2022 ما يعادل (10.5) مليون دولار وبسعر صرف (1460) دينار لكل دولار .

تم تسجيل فرع مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل ش.م.خ في لبنان بنفس اسمه السابق مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) كفرع بتاريخ تشرين الاول 2010 وسجل في السجل التجاري في بيروت تحت رقم (1012689) على لائحة المصارف لدى مصرف لبنان تحت رقم (134).

ونظراً لادراج مصرف العطاء الاسلامي (مصرف البلاد الاسلامي سابقاً) على لائحة الـ (OFAC) قرر البنك المركزي العراقي غلق فرعنا في لبنان بموجب كتابه المرقم 15595/3/9 في 2018/7/15 وكذلك قرر مصرف لبنان شطب اسم مصرف البلاد الاسلامي من لائحة المصارف العاملة في لبنان بموجب قراره المرقم 13078 في 2019/7/3 وقد تم تعيين مصفي للفرع بموجب أمرنا الاداري المرقم و/3764/6 في 2019/9/9 لغرض القيام بأعمال تصفية الفرع ولا زالت التصفية مستمرة بالفرع.

5-20 موجودات مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة

سجلت استثمارات المصرف مبلغاً مقداره (31) مليار دينار في نهاية سنة 2022 ، بالمقارنة مع (9.5) مليار دينار في نهاية سنة 2021 بزيادة مقداره (22) مليار دينار وتمثل استثمارات مالية قصيرة الاجل في القطاعات المختلفة (المالي والمختلط والخاص)، وفيما يلي تفاصيل محفظة الاسهم كما في 2022/12/31

كشف بمحفظه
الاسهم لمصرف
العطاء الاسلامي
لغاية

31/12/2022 القيمة الدفترية

ت	اسم الشركة	رأسمال الشركة	عدد الاسهم	معدل سعر كلفة سهم	القيمة الدفترية كما في 31/12/2022	قيمة سوقية في 31/12/2022	سعر سهم جلسة 27/12/2022	ربح / خسارة	ملاحظات
1	المعمورة للاستثمارات العقارية / م خاصة	22,780,000,000	3,023,004,750	1,532	4,630,289,596	28,567,394,888	9,450	23,937,105,292	
2	صناعة الكارتون	7,590,000,000	2,000,000	1,201	2,401,552	2,080,000	1,040	-321,552	
3	التمور / م خاصة	17,250,000,000	75,859,882	1,053	79,854,464	74,342,684	0,980	_5511780	
4	بغداد للمشروبات الغازية / م خاصة	177,333,333,333	83,000,000	2,292	190,220,997	273,900,000	3,300	83,679,003	
5	الحمراء للتأمين / م خاصة	7,000,000,000	425,070,918	0,894	380,082,208	571,295,313	0,960	191,213,105	
6	الالكترونية / م مختلطة	18,000,000,000	710,000,000	2,020	1,433,879,573	674,500,000	0,950	-759,379,573	

7	الصناعات الخفيفة / م مختلطة	16,800,000,000	515,000,000	0,760	391,153,407	437,750,000	0,850	46,596,593	
8	بغداد لمواد التغليف / م خاصة	1,080,000,000	56,507,516	3,850	217,528,163	113,015,032	2,000	_104,513,131	
9	العراقية للنقل البري / م مختلطة	14,000,000,000	1,562,239	1,000	1,562,239	2,921,387	1,870	1,359,148	
10	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية / م مختلطة	15,187,500,000	356,632	0,902	321,682	691,866	1,940	370,184	
11	شركة رحاب كربلاء مساهمة خاصة	7,500,000,000	595,217,412	1,321	786,462,032	624,978,282	1,050	_161,483,750	
12	شركة خيمة الايام للاستثمار المالي مساهمة خاصة	1,000,000,000	141,000,000	0,993	140,000,000	87,420,000	0,620	-52,580,000	إيقاف التداول
مج			5,628,579,349		8,253,755,913	31,430,289,452		23,176,533,539	

(المبالغ بالدينار العراقي)

6-20 المدينون (موجودات اخرى)

بلغ صافي رصيد المدينون (191) مليار دينار في 2022/12/31 بالمقارنة مع (271) مليار دينار في 2021/12/31.

واحد وعشرون - مطلوبات وحقوق الملكية

1-21 ايداعات الزبائن والودائع الادخارية والاستثمارية

بلغ مجموع ودائع زبائن المصرف بالدينار العراقي والدولار الامريكي شاملة الحسابات الجارية الدائنة وحسابات التوفير والودائع الثابتة والتأمينات المستلمة لقاء العمليات المصرفية والصكوك المعتمدة والمحجوزة هاتفيًا والحوالات والصكوك الداخلية والخارجية (80) مليار دينار في سنة 2022 بالمقارنة مع (88) مليار دينار في سنة 2021 و بنقصان مقداره (8) مليار دينار نتيجة سحب ارصدة الزبائن.

2-21 الدائنون

بلغ رصيد حساب الدائنين (90) مليار دينار في نهاية سنة 2022 بالمقارنة مع (161) مليار دينار في نهاية سنة 2021

3-21 قروض مستلمة

بلغت قروض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك المركزي العراقي (1.150) مليون دينار في نهاية سنة 2022 بالمقارنة مع (350) مليون دينار في نهاية 2021.

4-21 راس المال والاحتياطيات

بلغ راسمال المصرف المدفوع (250) مليار دينار في نهاية سنة 2022 ، اما الاحتياطيات فقد بلغت (153) مليار دينار في نهاية سنة 2022 بالمقارنة مع الاحتياطي البالغ (12) مليار دينار في نهاية سنة 2021.

اثنان وعشرون - أبرز المؤشرات المالية للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31

ت	البيان	مقدار النسبة %
1	نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الى الودائع والحسابات الجارية	28
2	نسبة حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	70
3	نسبة الرافعة المالية (رأس المال والاحتياطيات / الحسابات الجارية والودائع)	632
4	نسبة التداول (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة)	35
5	نسبة الموجودات الثابتة / رأس المال	118
6	نسبة المصاريف الادارية / اجمالي المصاريف	37
7	بلغت نسبة كفاية رأس المال وهي أعلى من النسبة المطلوبة 12%	77
8	نسبة زيادة في اجمالي المصاريف لعام 2022 عن 2021	95
9	نسبة زيادة في اجمالي ايرادات عام 2022 عن 2021	98
10	الاستثمارات / الحسابات الجارية والودائع	75

ثلاثة وعشرون - أهم المؤشرات المالية

(مليار دينار عراقي)

2022/12/31	2021/12/31	
250	250	رأس المال
569	499	مجموع الموجودات
2.9	1.7	الأرباح الصافية
396	242	حقوق المساهمين
8	8	عدد الفروع
لا يوجد	لا يوجد	العلاقات المصرفية الخارجية

اربعة وعشرون: حساب الارباح والخسائر

1-24 حقق المصرف ربح بمبلغ (2,009) مليون دينار في نهاية سنة 2022 بالمقارنة مع (1,801) مليون دينار خسارة في نهاية 2021.

2-24 المصروفات الجارية

بلغ اجمالي المصروفات الجارية (6,444) مليون دينار خلال سنة 2022 ، والجدول الآتي يبين الفقرات الرئيسية لهذه المصروفات:

(مليون دينار)

ت	البيان	2022/12/31
1	مصاريف فوائد العمليات المصرفية	481
2	مصاريف مخاطر العمليات المصرفية	3
3	الرواتب والأجور ومنافع العاملين	1,801
4	المصاريف التشغيلية والادارية	2,392
5	الاندثارات والاطفاءات	1,218
6	المصاريف الأخرى	549
	المجموع	6,444

24-3 الرواتب والاجور

بلغ رصيد الرواتب والاجور والمكافآت المدفوعة الى العاملين (1,801) مليون دينار في 2022/12/31.

4-24 فيما يأتي اهم المبالغ المصروفة على الفقرات المبينة ادناه:-

(المبالغ بالدينار العراقي)

ت	البيان	2022/12/31
1	الدعاية والاعلان	240.000
2	السفر والايافاد	31.653.000
3	الضيافة	4.618.000

5-24 الايرادات

بلغ اجمالي الايرادات التي تحققت للمصرف (8,367) مليون دينار في نهاية 2022 ، والجدول الآتي يبين الفقرات الرئيسية لهذه الايرادات:

(مليون دينار)

ت	البيان	2022/12/31
1	إيرادات العمليات المصرفية	7.638
2	إيرادات النشاط الخدمي والايرادات الاخرى	729
3	إيرادات الأستثمار	—
	المجموع	8.367

ان المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة في التقرير.

رئيس مجلس الادارة
كريم محمد الشمري



لجنة التدقيق (لجنة مراجعة الحسابات) لعام 2022

السادة اعضاء الهيئة العامة لمصرف العطاء الاسلامي المحترمين

السادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استنادا الى المادة (24) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 و تعليمات البنك المركزي العراقي للحكومة المؤسسية وانيثاق لجنة التدقيق من مجلس الادارة تم ترشيح تشكيل لجنة التدقيق من السادة اعضاء مجلس الادارة ومستشارالمصرف المدرجة اسمائهم ادناه

ت	الاسم	المنصب	اللجنة
1	السيد محمد عارف عبد طاهر	نائب رئيس مجلس الادارة	رئيس اللجنة
2	السيد عدنان سلمان محمد حسن	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
3	السيد محمود عويد ديان ضاحي	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
4	السيدة هيفاء عباس باقر محمد	مستشارة مجلس الادارة	عضو اللجنة

تمت المصادقة على اعضاء لجنة التدقيق باجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2022/10/18 وباشرت بمهام اعمالها اعتباراً من التاريخ اعلاه.
يسعدنا ان نقدم لكم تقريرنا عن نشاط المصرف لعام 2022 متمنين ان يكون عام 2023 بشائر خيرا لكم ولجميع المساهمين وقد تم انجاز مايلي:

1. مراجعة كافة الاجراءات المحاسبية وخطة ادارة السيولة وادارة المخاطر والامثال للمعايير .
2. حرصت اللجنة على ان يكون المصرف ملتزم بشكل تام ودقيق بتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بكافة النشاطات المصرفية ومكافحة غسل الاموال
3. راجعت التقارير المقدمة من المصرف الى البنك المركزي العراقي .
3. راجعت اللجنة تقرير مراقبي الحسابات اللذين استعرضا نشاط المصرف بالتفصيل مؤكداين سلامة كافة الاجراءات وتؤيد اللجنة ماجاء بالتقرير .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

رئيس لجنة التدقيق

السيد محمد عارف عبد طاهر



تقرير هيئة الرقابة الشرعية / الفصل الرابع كما في 2022/12/31

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين
الى السادة مساهمي شركة مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تقدم هيئة الرقابة الشرعية لمصرف العطاء الاسلامي اليكم تقريرها عن اعمال الرقابة
الشرعية على عمليات المصرف واستثماراته للسنة المالية المنتهية في
2022/12/31.

اولاً:-

لقد اشرفت وراقبت الهيئة اعمال المصرف واللوائح الداخلية كما اطلعت على العقود والاتفاقيات
والتسويات المتعلقة بالمعاملات خلال العام وان المصرف ملتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وكذلك
بالفتاوى والقرارات والارشادات المحددة التي صدرت.

ان مسؤولية الهيئة تنحصر في ابداء رأي مستقل بناءً على ماتمت مراقبته من عمليات المصرف لاعداد
هذا التقرير.

ثانياً:- التدقيق الشرعي على اعمال المصرف

أ- التدقيق الشرعي الداخلي .

لقد خططنا مع قسم التدقيق والرقابة الشرعي الداخلي لتنفيذ مراقبتنا من اجل الحصول على جميع
المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لاعطائنا تأكيداً معقولاً بأن
المصرف لم يخالف احكام الشريعة الاسلامية وقرارات الهيئة. ولقد اشتملت مراقبتنا على الفحص
والتوثيق للاجراءات المتبعة من المصرف على اساس اختبار كل نوع من انواع العمليات اما مباشرة
او عن طريق ادارة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمدة من الهيئة وقد ادى قسم التدقيق والرقابة الشرعي
الداخلي مهمته في تدقيق المعاملات التي يجريها المصرف ورفعت تقاريرها الدورية الى الهيئة التي
تبين التزام المصرف في تعاملاته مع قرارات الهيئة.

وقد احتوت التقارير المرفوعة للهيئة وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من الهيئة وحصلت الهيئة
على المعلومات والتفسيرات المطلوبة من ممثلي الاقسام المعنية لحصولها على تأكيد مقبول بأن
المصرف لم يخالف احكام الشريعة الاسلامية وفتاوى وقرارات الهيئة.

ب- التدقيق الخارجي المستقل .

اطلعت الهيئة على تقرير المراجعة والتدقيق الصادر من المدقق الخارجي المستقل عن اعمال المصرف وسير اجراءات العمل في الاقسام والذي يبين بأن عمليات المصرف ومعاملاته وخدماته قد اتخذت بناءً على اجراءات مناسبة تؤكد الالتزام بقواعد ومبادئ واحكام الشريعة الاسلامية وانها مرت بالقنوات الادارية اللازمة للإدارة العليا للمصرف والتدقيق الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية.

ثالثاً:- حوكمة الرقابة الشرعية

اطلعت الهيئة على تقرير ادارة المصرف حول الالتزام والحوكمة الشرعية والذي يبين حسن سير اجراءات الرقابة المتعلقة بهيكل الالتزام والحوكمة الشرعية في المصرف وتأکید الادارة حول فعالية التعميم والتشغيل لاجراءات الرقابة.

وتؤكد الهيئة بأنها استوفت مع ادارة قسم التدقيق الشرعي الداخلي جميع متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة من البنك المركزي العراقي.

رابعاً:- اعمال هيئة الرقابة الشرعية

عقدت الهيئة (6) اجتماعات خلال هذه السنة اقرت (5) عقداً .

ونسأل الله العلي القدير ان يحقق لنا الرشاد والسداد والتوفيق كما يحب ويرضى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ع. رئيس الهيئة الشرعية

فاضل عبد صالح

